

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کتاب

مَدَنِيَّةُ الْكَلْبِ

جلد سوم

کتاب الطهارة

مطبعة الامام في دار المطبعة

فَرْسِيَّةُ بَابِ هَذِهِ الْمَكْتَبَةِ ثَالِثٌ

مضمون	٢٤٨	مضمون	٢٤٩
الأسار	٣٤	خطبة كتاب	٢
باب التيمم	٣٨	كتاب الطهارة	٦
باب المسح على الخفين	٢٦	باب الوضوء	٨
باب الحيض	٥٠	نواقض الوضوء	١٥
باب المستحاضة	٦٤	باب الفسل	٢٠
باب النفاس	٤٢	موجبات الفسل	٢٢
باب الانجاس تطهيرها	٤٢	بحث الماء	٢٤
باب قضاء الحاجة والاستنجاء	١٠١	باب البير	٣٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لهذا
وَمَا كنا لنجده لولا هُداهُ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لهذا
وَمَا كنا لنجده لولا هُداهُ

بَعْدَ قَتْلِ شَاهِدِ دِينِ آخِرِ الزَّمَانِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدٌ صَاحِبُ الْإِسْلَامِ

الْقِطْعَةُ الْأُولَى
مِنْ الْجُزْءِ الثَّالثِ مِنَ

مَنْعَتُ الْإِسْلَامِ
كِتَابُ
دَرْدِ بَرِّ الْفَنِّ - وَرَبِّانِ فَرْجِ سَائِلِ

سنة ١٣٢٥
هجرية قمرية

تأليف ضيف عباد الله المنان المدعو وحيد الزمان غفر له

مطبعة لا إله إلا الله
إيران شمس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله بارئ العوالم وخالقها. ومبدئ النعم قبل استحقاقها. المبدع الحكيم
والبر الرحيم. المتفضل على مابرى. والمنعم بما نرى. لم يخلق الخلق بغير سدا
بل اعطى كل شئ خلقه ثم هدى. وجب شكره. على كل من وصل اليه به.
كون الاكوان. وعمها بالاحسان. ركب فيها غرايزها وقواها. وما يصلح
نظامها وبقاها. فهو الرب الحق. والنعم المطلق. جبلت الفطر على محبته
وطاعته. وقضت العقول بوجوب شكره وعبادته هذا مع عجزها عن
ادراك ما يليق بجلاله. ومعرفة حوائجها وحلاله لاكتنافها بالمتضادات والموانع
المتقابلات وكل صنف مائل بطبعه الى الاستيثار بالبقاء لنوعه بل كل فطر
مجهول على حفظ كيانه وان ادى الى الاضرار باقرانه وانحائه فاقضت حكمة الرب
بمداد رسال رسوله لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل فوضح بهم الحقيقة
ونصب بينهم علام الطريقة وحذر واذر وارهب وبشره دل على كل خير
وشكرهم بالنعمة واحكام ناجزة وحدود عن الافراط والتفريط حاجزة بمساعده
ملائكته وشيائنه وما انما يبرهانه وما اوضح بيانه فلا اله الا هو لا معبود سواه
اشهد بذلك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله ارسله بالصحته اليه يستمر

والسهلة الواضحة المرضية فختبر الرسالة ومحابه الضلالة فقال تع هو الذي
ارسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهر على الدين كله ولو كره الكافرون
فصدق وعده ونصر عبدا وقال اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم
نعمي ورضيت لكم الاسلام ديناً فشرح لنبيه صدره ورفع له ذكره ووفاه
اجره فلم يبق لقائل مقال ولا للمتذرع مجالا حينئذ قال صلى الله عليه وسلم
من احدث في امرنا هذا ما ليس منه فهو ذاك وقال كل بدعة ضلالة ولا ريب
ان الاحداث بالزيادة والنقصان فيما هو كامل اخرج لعرج كماله وتشوير
لحمره وجماله وكان الله جل شانغنى عن العالمين وعالم بما يصلحهم في الدنيا
والدين فهو لا يبيح الزيادة والنقصان في دينه وشرع لجاهلين جاء هذا
الدين والارض مظلمة بدياجي الضلال ومثلت بصوف الجور والشه والاهوال
فآمن به واخذ خالصا غير مشوب الرعيل الاول ومن اختارهم لنصرة
نبيه المرسل فاخرجهم به من الظلمات الى النور ومن الخفاء الى الظهور
واستقلهم في الارض وجعلهم ائمة وجعلهم الوارثين ثم جاء من بعدهم اقوام
استقام لهم الامر ما استقاموا به وقارنهم النصر والفوز ما اعتصموا به وعقبهم
آخرون نكثوا ايمانهم ونكصوا على اعقابهم ولم يمسكوا بعلل الوثيقة وتسلوا
لوانع جناحه الاتيقة وبساتين الرشيقة فحاق بهم الفشل واحاط بهم
الزلل ونزل عليهم الخزي والبوار وجعل في قلوبهم الذل والجبن والعار
اختلفوا فقتلوا وجنوا الى ان ذهب ريحهم وتسلب عليهم الكفار فاذا قوه
لباس الخزي والصغار وضربت عليهم الذلة والنوار في ايها المومنون هذا

حذارو عليكم بالفكر والاعتبار فيقوا من سبائكم وتلافوا ما فاتكم
 واستيقظوا من نومكم وانتهوا من غفلتكم فانما قهركم من قهرهم
 بتفرقكم في الذين وترككم سنن سيد المرسلين واقفا لكم سنن اعدائكم
 المخوفين عن كتابهم للتسمين باسم اهل الكتاب حق اصاب التابعين
 ما اصاب المتبوعين الذين قال الله تعالى فيهم انجار لنا واعتبارنا وقضينا
 الى بنى اسرائيل في الكتب الاية الى قوله وان عدتم عدنا وجعلنا بهم للكافرين
 حصيرا ايها المؤمنون المريان لكم ان تخشع قلوبكم لذكر الله لا تجماع
 لاعلاء كلمة الله واتباع القرآن وسنن رسول الله اما قرا ثم وما اختلفتم فيه
 من شيء فحكم الى الله وقال تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول وجل
 الكلام انا لا نخلص المرام ولا ترفع عنا اللامع ما لم نجل القرآن والحديث اما
 ولا تبال الغر والتمكين الا بالعود الى اصل الدين الذي كان مرسوما من الصحابة
 والتابعين والتبرئة عما الصق به وكذب وحنث وكره نوبت حق صار
 محمل جزا وحررنا وجهه ضغنا صعبا على الساكنين وتعذر الاخذ باحكامه
 على الافراء والسلاطين حق على عامة المؤمنين فصايرهم معرضا لطلوع الغين
 وانتقاد الجاهلين فيا لله ما بال المسلمين وماذا اصابهم فان الله وانا اليه راجعون
 افليس الاسلام هودين الحق والتقيظ طابق البجلة والغفوة السليمة اليس هو
 العدل والحكمة والرافة والرحمة وهو المصلح والمصلحة لكل زمان ولكل امة
 بل بلى والله شهيد على ذلك ولللائمة والانبياء والمقسطون والمنصفون
 من العلماء ومن عرف حال الاولين من الصحابة والتابعين لهم باحسان

علم ذلك علم اليقين - اللهم وفقنا لاتباع شريك والايثار بامرك انما بعد
 فان اجل العلوم قدرا واكثرها بعد علم التوحيد والاصول خيرها هو علم فروع الفقه
 للتعلم باعمال العباد من حيث الصحة والفساد والحرمه والايجاب والكراهة
 والاباحة والاستحباب وقد قال صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يفقهه
 في الدين ولما فرغت من تأليف الجزء الاول والثاني من كتابي هدية الهدى
 الذي بنيت فيها العقائد والاصول منعني ان اولف كتابها انخرجه للجزء الثالث
 للكتاب المذكور المقبول ابين فيه للسائل الفرعية الشرعية للحكمة بدلائل الكتاب
 والسنة مزينا للذهب المخالف المعروف في الامصالح التزام طريقة اليجاز
 والاختصار قصدت به خدمة اصحابنا اهل الحديث ليستعينوا به ويسيروا
 اليه سير اصفيث اختوت في كل مسألة ما هو الراجح والصواب وللقصود من
 دلالات الخطاب جمعت فيها المسائل واشرت فيه الى الدلائل ليعمل بتادليها ويعمل بطلبها ما اخذها
 ادور الى حيث دار الدليل مع بيان مطابقتها بالمصلحة والعقل وصحة التعليل وتلوا
 فيه تلوصاحب الهداية للسادة الاخفاف مع تحري الانصاف في نقط الخلاف
 فما رايت فيه من الصحيح البقية على حاله ونسجت عبارة على منوال ما مضى فاخذت به على وجه
 الضعف وبخافة مقالة متوكلا على من يتوكل المتوكلون على رحمة وافضال الحق
 في آخر كتاب الفرائض والتركات الذي تركه صاحب الهداية وقسمته على
 القطعات فهذا الجزء الثالث كانه تهذيب وتكميل واصلاح لهداية الاحفاد
 وخدمته عظمت لمذاهب اهل العدل والانصاف وهو بغية الطالب وقررة
 عين الراغب يذف الى قارئه شرعية الاسلام في ثوبها القشيب ويرى كانه ينظر

الى السلف الصالح من مكان قريب بشوى لكرايما الاخوان من اهل التوحيد
والايمان فقد جاءكم كتاب جامع للعقائد والاصول حاو على الفروع بصيغ
القول ولا اريد ان يقلد في مقلد فاني لا ارى نفسا اهلا للاجتماع في مسألة
من مسائل التلذذ فكيف الاجتماع المطلق الذي دونه خط القنادما ينبغي
ان يستعان به على فهم الكتاب والسنة ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم
باحوال الناس والجنة وما توفيقى الابالله عليه توكلت واليه انيب.

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

قال الله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ
الاية فتوا من نوضه غسل لاعضاء الثلاثة ومسح الرأس وغسل الاثني ومجالا لثني على قول مخرج
طخارده شيخنا بن جرير لا يدخل غسل الاذنين ولا المسترسل من الحية في الوجه المرفقا
والكعبان يدخلان في الغسل للاية للذكورة ولانه غسل ذراع اليمين حتى
جاوزه المرفق وكذلك غسل يساره وفي رواية غسل يديه حتى اشبع في الصلدين
ورجليه حتى اشبع في الساقين وخروج بعض الغايات محتمل ولكنه رفع بفعله
والغايتان لو تميز بالحق قد دخل في المفاصل على قول وفي الاحتياط ولان
المرفقين كالكعبين لا يتم الواجب الا بهما لاية الواجب الابد فهو واجب ويجب
في مسح الرأس من اليد المبلولة على كله وهو الغبار المنقول في اصح الروايات انه
مسح راسه فاقبل بها وادبر وقيل يكفي المسح على بعضه اذا كان مكره يوذ الرأس
او على بعضه مع التكبيا على العمامة او على العمامة فقط بما فعل اجزاءه والاول

مسح الرأس
باليدين
باصبع
اليمين

افضل لما صح عنه انه مسح راسه بيد يده فاقبل بهما وادبر بدا بمقدم راسه ثم
 ذهب بهما الى قفا ثم ردهما الى المكان الذي ردا منه وكان اكثر ما يداوم على هذه
 الهيئة والصورة الثانية دل عليها انه توضع ومسح بناصيته وعلى العمامة وعلى
 الخفين والثالثة دل عليها حديث الضري وايته بمسح على عمامته وعلى خفيه
 ولان مسح الراس كله هو لها دون الاطلاق واذا كان الراس معهما فالعمامة
 تقوم مقام الراس كالحنف يقوم مقام الرجل في المسح وقال الاحناف للمفروض
 مقدار ربع الراس ومسح كالحديث للمغيرة بن شعبه انه في سباطة قوم فبال
 وتوضع ومسح على ناصيته وخفيه وقالوا ان الكتاب يحمل الحديث لحق بيابا لل
 قلنا ان هذا الحديث لم يوجد بهذا اللفظ في كتب الائمة والمروى في صحيح مسلم
 وغيره عن المغيرة انه توضع ومسح بناصيته وعلى العمامة وهو حجة لنا في تكميل المسح على العمامة ولا
 يخالف حديثنا من مسح مقدم راسه لم ينقص العمامة انه هو ساكت عن نفي التكميل قال شيخنا
 ابن القيم لم يصح عنه في حديث واحد انه اقتصر على مسح بعض راسه البته ولكن
 اذا مسح بناصيته كمل على العمامة ومع ان الرواية التي رووها لا تكاد توجد في شيء
 من الكتب يقضى الجب من قولهم هو حجة على الشافعي في التقدير بثلاث شعرات
 وعلى مالك في اشتراط الاستيعاب فان قال الاحناف كيف تجوزون المسح على
 العمامة مع كونه مخالفا للكتاب قلنا لهم كيف تجوزون المسح على الخفين
 مع كونه مخالفا للكتاب وكيف تعينون ربع الراس مع انه لم ينطق به الكتاب
 فان قالوا بالخبر الصحيح قلنا ان حديث المسح على العمامة صحيح ايضا وهو لا يخالف
 الكتب بل يخصصر ويبينه وهو جائز عندنا كما تقر في الاصول ومن الفايض

النية ثبتت فرضيتها بالسنة لقوله انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى
 ولان الوضوء عمل شرعي مقصوده القرينة ويترتب عليه الثواب لقوله اذ اتوضأ
 العبد للمؤمن فمضمض خرجت الخطايا من فيه الحديث وقوله من توضأ على ظهر
 كتب لعشر حسنات والقرينة لانهما الا بالنية كما في التيمم لو ضرب احد يد لا
 على التراب من غير نية لا يعمى تيمما فكذلك لو غسل احد اعضاءه تنظيفا
 او تبريدا فلا يعمى بالوضوء خلافا للاخاف حيث زعموا انه لا يقع
 قربا الا بالنية وكذا يقع مفتاحا للصلاة قلنا اذا لم يكن قربا فلا يكون وضوء
 شرعيا ولا يكون مفتاحا للصلاة وقولهم انه يقع طهارة باستعمال المطهر لا يستقيم
 في رفع الاحداث وانما يستقيم في ازالة النجاسات والاذلة ربما تكون بالتراب
 والشمس وتنشيف الهواء ونحن لانشرط النية فيها والمضمضة والاستنشاق
 لقوله اذ اتوضأت فمضمض وانزع امر بهما وقوله هما من الوضوء الذي
 لا بد منه وفي لفظ من الوضوء الذي لا يتم الصلاة الا به والاخير صححت مرسله
 وقوله اذ اتوضأ احدكم فليستنشق وفي رواية اذ اتوضأ احدكم فيجعل
 في انفه ماء ثلثين ثروفي رواية بالغ في المضمضة والاستنشاق الا ان يكون
 صائما ولان الغمر والنف محل الرياح المنقنة والوساخ فلا بد من تطهيرها
 وتنظيفها قبل الصلاة التي تكون فيها الحضور عند الملك الجبار وقربة للملا
 ابرار الاظهار وقال الشوكاني والسيد من اصحابنا انهما من جملة الوجوه الذي
 دأبه بعنسه في القرآن العظيم خلافا للاخاف ليم انه لم يريد الامر بها في القرآن
 قلنا نذير ونوعيب كما في الحديث اذا دخل في الوجه والامر بالاشك فيه انهم قد وجبه الوتر مع انه

لم يرد الامر به في القرآن ومن اصحابنا من استدلل على الفرضية بمواظبة النبي
 وعده شوبته القرك ولم يرد واحدة وهو منقوض بان المواظبة لا تدل على
 الوجوب كما تقرر في الاصول والترتيب لقوله بنده ما يبد الله ولم يثبت
 التقديم والتاخير ولو مرة واحدة للتعليم وقوله فتوضاء كما امرك الله وقوله
 اذا توضا تم فابدا بما منكم وقوله هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به
 وهو كان مرتبا ولان الوجه اشرف من اليد ثم الراس افضل من الرجل فبدأ
 الغسل بالوجه والمسح بالرأس واما غسل الرجل فمختلف فيه كما قد مناوع
 قطع النظر عن الخلاف قد ينوب للمسح عن الغسل في الرجل فاعطى له حكم
 المسح خلافا للاحناف واستدلوا بان الواو لمطلق الجمع قلنا هذا فاسد
 بتصريح اهل اللغة فان الواو يحث كثير للترتيب التسميت لمن ذكرها ما لم يتم
 لقوله لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه وقوله ان الله رفع عن امتي
 الخطاء والسيئات ولان وضوء عبادة وتطهير للبدن فيقاس على الذبح
 الذي هو تطهير للحیوان خلافا للاحناف واستدلوا بقوله من توضاء
 وذكر اسم الله عليه كان ظهور الجميع بدنه ومن توضاء ولم يذكر اسم الله
 عليه كان ظهور الاعضاء وضوءه وقوله انه لم ينعني ان ارد عليك الا اني
 كنت على غير وضوء وفي رواية الا اني لم اكن على طهارة وقد حوا في ما روي
 لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه بانه ضعيف لان يعقوب بن سمية لم يحج
 به مسلم ولا يعرف لايه منها من ابي هريرة قلنا قد صححه الحاكم وليس في اسناد
 ما يقطر عن دوحته الاعتبار وله طرق اخرى عن سعيد بن زيد والشمس

ويحل بين سبعة وأربعين وعلى وانس رضي الله عنهم فالحديث
 حسن وهو حجة كالصحيح ولنا حديث آخر توضحها وأبا سواد الله قال البيهقي
 هذا أصح ما في التسمية أما ما استدلوا به فالحديث الأول في سند متروك
 أضعفان والثاني معلول ويارضد الأحاديث الصحيحة المشعرة بذكر الله
 وقراءة القرآن في حالة الحدث وهم بأنفسهم قد تركوا هذا الحديث وجوزوا
 رد السلام وقراءة القرآن على غير وضوء ثم يحتجون به علينا هل هذا الأقوي
 عجائب فهذه تسعة فريض في الوضوء وإذا دخلت للطهضة والاستسقاء
 في غسل الوجه فعدد الفريض سبعة واختلفوا في الولاء ومذهب أئمتنا
 أحمد بن حنبل إنما فريضة وهي أن لا يغسل عضو حتى يجف ما قبله من
 معتدل فحينئذ يبلغ عدد الفريض إلى عشرة أو ثمانية وسائر الوضوء غسل
 اليدين إلى الرسغين قبل غسل الأعضاء المتقد منه ومن استيقظ من النوم
 أكد الحديث أو من قال رأيته توضحاً فاستوف ثلثاً ولقوله إذا استيقظ
 أحدكم من نومه فلا يغسل حتى يغسلها ثلثاً فإنه لا يدري أين باتت يده ولأن
 الرسغين وما يفان لاخراج الماء ويستعان بهما في غسل الوجه فلا بد من
 غسلهما أولاً والسواك عند كل وضوء وكذا عند كل صلاة ولو كان ظهراً
 لقوله لو أن أشق على مني لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة والحديث ثلثاً
 كان لا بد من ليل ولأنها فيستيقظ لا يتسوك قبل أن يتوضأ ولأن
 الفم لا يتناول شائبة ولا يخرج بالغمضة فقط سيما الأسنان فإنها لا تضفى إلا
 بالسواك وما يقوم مقامه ونزعت الأحناف أنه لا يتحب عند كل صلاة

إن شئت
 فم راجع
 إلى
 نسخة

ان كان طاهر المارواة النساءى وفيه عند كل وضوء قلنا قد ورد في أكثر
 الروايات عند كل صلوة فلا وجه لانكاره وتخليل الحية لانه كان يغسل
 لحيته ولم يكن يواظب على ذلك ولان فيه ابداع الماء الى اصول الشعر الذي
 هو من متعلقات الوجه والاصابع لقوله اذا توضأت فمثل اصابع يديك
 ورجليك ولان الماء ربما لا يصل في فروجها فتغليها يحصل الاطمينان
 قال شيخنا ابن القيم وكذلك تغليل الاصابع لم يكن يحافظ عليه وتحريك
 الخاتم لانه اذا توضأ حرك خاتمه ولان الماء ربما لا يصل الى ما تحت
 الخاتم سيما اذا كانت ضيقة فبالتحريك يحصل الاطمينان قال شيخنا ابن القيم
 حديث تحريك الخاتم ضعيف والدلك لانه توضأ فجعل يقول هكذا يدرك
 ولانه يصفى الجسم ويتم التطهير والقيام من الحديث عايشة كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يحب القيام في تنعله وترجله وطموحه وفي شأنه كله
 ولان الجانب الايمن اشرف واغنى من الايسر فالابتداء به اولى ولا بأس
 لو بداء بالاييسر كما روى عن علي بن رزوا التثليث في غير الواس لانه توضأ ثلاثا ثلاثا
 ومسح برأسه مرة واحدة ولان في التثليث زيادة انقاء للعضو مما للمسح ^{بقصد} قنالا
 فيها لانقاء فلا فائدة فيه من التكرار وتكرار المسح لم ينقل في الروايات المتقدمة
 قال ابو داود واحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على ان مسح الرأس مرة
 واحدة وقال بعض الاحناف والذي يروى فيه يعني مسح الرأس من التثليث
 محمول عليه بهاء واحد قلنا احاديث تكرار المسح كلها مجردة سيما الحديث
 الذي رواه ابو حنيفة عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي قال الدار ^{قضى}

ذكر فيه ابو حنيفة ومعه راسه ثلثا وخالفه جماعة من الحفاظ الثقات
 وكلمهم قالوا ومعه راسه مرة ولا نعلم احدا قال فيه ومعه راسه ثلثا غير ابو حنيفة
 ولم يحج في تلك الاحاديث تصحيح هذا الحمل الا في رواية الطبراني ففيها انه
 معه راسه ثلثا لماء واحد وسنده ضعيف لا يليق بالاحتجاج وفي رواية
 النسائي انه معه راسه مرتين قال ابن عبد البر لم يذكر فيه احد من غير ابن
 عيينة ولعله وهم وتناول قوله فاقبل بهما واحد برفع لهما مرتين وقد صح عنه
 انه توضع مرة مرة وهو الواجب توضع مرتين مرتين وهو اقل السنن وتوضأ ثلاثا
 ثلاثا وهو كالسنن ويكفي الزيادة لقوله من زاد على هذا ونقص فقد اساء
 وظلم وظلم واساء وتعدى وظلم وفي رواية النسائي فقد اساء وتعدى وظلم
 ولان فيها اضاءة الماء من غير ضرورة اذ بالتثليث يكمل المقصود والملااة
 سنة لان لم يدل الدليل على الفرضية ومن اصحابنا من ذهب الى فرضية
 لقوله هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به وقد توضأ مرتين متواليين
 وقوله لرجل يصلي وفي قدس لم يصبر الماء انجح فاحسن وضوءك وفي
 رواية امروان يعيد الوضوء والصلوة وهو مذموم لما هنا من جنس
 وهو الاصح عندنا قال الاحناف ان الحديث الاول اسناده ضعيف والثاني
 فيه بقرينة وهو مدلس قلنا رفعت التدليس برواية الحاكم ورواية الجريزيقي
 عن انس قال الدارقطني جريز ثمة وتكول فحديث ابن عوف فاغفر له اساء
 عندها لك فاذا حضرت الصلوة فاغسل ساكرا يدك قلنا ان في اسناده
 اسمعيل بن يحيى وهو متروك وكذا الدعاء المأثور عند الفراغ بان يقول

اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم
 اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين او يقول سبحانك اللهم وبحمدك
 اشهد ان لا اله الا انت استغفرک واقرب اليك ولا باس بان يصب عليه
 غيرة لا ندم فعل ذلك كما في الصحيحين عن المغيرة ولا باس بالتنشيف ولا
 نفض اليد ببقية ماء الوضوء اما النفض ببقية ماء الفسل فروى عنه صلى الله
 عليه وسلم واحاديث التنشيف وان كانت واهية ولكن لم يرد النهي عنه ففي
 على الاباحة وكرهه بعض اصحابنا قال شيخنا ابن القيم ولم يكن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يعتاد تنشيف اعضائه بعد الوضوء ولا صح عنه ذلك
 حديث البتة بل الذي صح عنه خلافه ويستحب التوضؤ لكل صلوة ويجوز ان
 يصلى الصلوات بوضوء واحد لان غالب احوالهم كان التوضؤ لكل صلوة
 ووجه اهل الظاهر قد نلّ يوم الخندق صلوات متعددة بوضوء واحد
 افادة للجواز ورفها للحج عن امته والوصل بين المضمضة والاستنشاق
 بان ياخذ نصف الغرفة لغمر ونصفها لانه هكذا ورد في الروايات الفصاح
 وحديث الفصل المروى عن طلحة بن مصرف عن ابي عن جده متكلم فيه
 قال شيخنا ابن القيم لم يجزى الفصل بين المضمضة والاستنشاق في حديث
 صحيح والاستنشاق باليد اليمنى والاستنشاق باليسرى هكذا روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم والمباينة في الاستنشاق الا في حالة الصوم لما مر
 من الحديث بان في الاستنشاق الا ان تكون صائما وتعاهد الماقين
 لما رواه احمد وكان يتعاهد الماقين ومعه الاذنين والصدغين مع الراش

بالماء الذي بقي في يده بعد مسح الرأس لأنه كان يمسح ظاهرهما وباطنهما ولم
 يثبت عنه انه اخذ لهما ماء جديدا وانما صح ذلك عن ابن عمر وورد من طرق
 متعددة عن عدة من الصحابة مرفوعا ان الاذان من الرأس وورد
 عن ابن عباس ثم مسح برأسه واذهب برأطهما بالسباطين وظاهرهما بابهاميه
 وفي رواية مسح اذنيه فادخلهما السباطين وخالف ابهاميه الى ظاهر اذنيه
 فمسح ظاهرهما وباطنهما ولم يصح في مسح المتك حديث كما اعتد به بعض الخفاف
 حيث يمسحون على الرقبة بعد مسح الاذنين انما المنقول عن النبي في رواية انه
 مسح راسه حتى بلغ القذال واخطأ الشيخ ابن الهمام الخفي حيث غوى حديث
 مسح الرقبة الى التمزدي مع ان التمزدي لم يخرج حديث مسح الرقبة اما ان
 من الغل يوما القيامة لم يصح والنية باللسان قبل الوضوء كما هي يدرك الجمل
 حيث يقولون نويت رفع الحدث او استباحة الصلوة بدعة لا فعلها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ولا احده من اصحابه البتة ولم يرو عنه في ذلك حرف
 واحد لا باسناد صحيح ولا ضعيف ولم يثبت التجاوز عن المرفقين والكعابين
 في الفصل عن النبي وحديث حتى اشوع في العصدين انما يدل على ادخال المرفقين
 والكعابين في الوضوء ولا يدل على الاطالة انما روى عن ابى هريرة انه كان
 يفعل ذلك ويتاول حديث اطالة الغرة وقيل يستحب اطالة الغرة والتجمل
 لقوله من استطاع منكم ان يطيل غرته فليطيل واختره الشوكاني في مباحثها
 ويكره الاسراف في الماء لقوله لا تشرف وستل عه في الوضوء اسراف
 قال نعم وفي كل شيء اسراف وروى ابو نعيم لاخير في صب الماء الكثير

عنه قال النبي
 روى الحاكم المستند
 عن عبد الله بن مسعود
 انه روى عن النبي
 في غسل الرأس
 ما خلا الماء الذي
 اخذ في السرة

في الوضوء وادمن الشيطان ويرى بعد وهو يتوضأ فقال ما هذا السف فقال
 اني الوضوء اسلم قال نعم وان كنت على نهر جار قال شيخنا ابن القيم ^{رحمته} كان يتوضأ
 بالماء تارة وبثلثه تارة وبأزيد منه تارة وذلك نحو أربع اواق بالدمشق الى
 اوقيتين وكان من اسر الناس سبب الماء الوضوء انتهى **فان تجلبلة**
 الوضوء من خصائص هذا الامنة ولإيجابه العبادات التي تتوقف صحتها عليه
 مطابق للحكمة فان من اراد ان يقف لمخاطبة رب يعتقد له من العظمة ما يقتضيه
 من عظمة ربنا لا اقل ولا ايسر له من ان يتنظف ظاهره بالماء وباطنه بالآ ^{سكان}
 والخشوع مع تحسين النية وحكمة تخصيصه بالاعضاء السبعة والستة انها
 هي البادية في غالب الحالات سيما في المسير وعليها يجتمع الغبار والغثروهما
 تكون المباشرة للاشياء الطيبة والقذرة ولان تبريدها يسكن هجاج
 الحرارة الذي يتبعه الخشوع والخضوع غالبا وهو مع ذلك غير مشق فان
 قيل انه في بعض المرات الباردة مضر وبعض الأشخاص في بعض الفصول
 قلنا قد قام مقامه التمسك بخفيف الضرر وديننا يسر قال نبينا صلى الله عليه
 وسلم لا ضرر ولا ضرار قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها.

فصل - في نواقض الوضوء للمعاني الناقضة للوضوء كل ما يخرج
 من السبيلين لقوله ثم اوجاء أحد متكم من الغائط الآية وقيل لا يخرج
 ما الحدث فقال فساء وضراط وقد قيل انه نهى بالاحف على الاغظ ونقض
 الوضوء بذلك متفق عليه وروى الارطقي بسند ضعيف مرفوعا لا ينقض
 الوضوء الا ما خرج من قبل اودبرها قول صاحب الهداية يستل رسول الله

صلى الله عليه وسلم الحدث فقتل ما يخرج من السيلين ثم فرغ بقوله وكثير
 ما حامة فيتناول المقاد وغيره ففسر ان هذا الحديث باطل لم يرد في شيء
 من كتب الحديث ولا يلزم من عدم هذا المعين عدم المدلول لجواز وجود
 دليل اخر او دخوله في عموم قياس مقبول كما قدمنا ذلك وما يوجب الغل
 والام في ذلك ظاهر والنوم مضطجعا لا قائما او قاعدا او راكعا او ساجدا
 لقوله ان الوضوء لا يجب الا على من نام مضطجعا فاذا اضطجع استوتحت
 مفاصله وهو مخصص لما روى عنه فروعا وكاء السر العيان فمن نام فليتوضأ
 وهذا التخصيص مما لا بد منه لورود الاحاديث الصحيحة اذ لم يحق نزع فتا
 وصلى ولم يتوضأ وكان اصحابه ينتظرون العشاء حتى تتحقق رؤسهم وفي
 رواية ينامون ثم يصلون ولا يتوضأون والسري في ذلك ان النوم بنفسه
 لا يجزئ ولكنه مظنة للحدث فاذا اضطجع او استلقى على قفاه او نام متكئا استرخ
 النعاس وقوى مظنة الحدث فيحكم بالحدث احتياطا اما النوم قائما او قاعدا
 او راكعا او ساجدا لا يترخي منه المفاصل فمظنة للحدث مرجوح والاصل
 بقاء الحادث حتى يقوم الدليل على نفيه او يترجح النفي واكل لحم الابل لا اكل
 ما امت النار والقياس عدم الاستغفار ولكن تركناه بالحديث الصحيح
 يتوضأ من لحم الابل قال نعم والقي والقلس والرماف لقوله من اصاب
 قي او رماف او قس وسدى فلينصرف وليتوضأ في سنده ابن عياش بخلاف
 ما رواه ابنه واحديث آخر انه قاء فتوضأ ومن اصحابنا من قال
 لا يقرب القس والرماف غير ناقض للوضوء واختاره مالك والشافعي

ومس الذكر بل مطلق الفرج بيطن الكف او يبطون الاصابع وينقض وضوء
 اللامس والممسوح حديث بسرة بنت صفوان النبي قال من مس ذكره
 فليتبوء ضياء وقد عُدَّتْ احاديث ور وايات كثيرة وهو جردة ارجح ومنع من
 حديث طلق قال شيخنا محمد بن حسن الانصاري وبيد اصغر سنان مطلق
 فيحتمل ان يكون حديث طلق منسوخا بذكره قال ابن حبان ان قدوم
 طلق كان في اول مسنة من سنين الهجرة وشيخ اخوان الاثبات مقدمه على النظر
 والمحقق للخطا والحق في البقعة على نزاع معترف في ذلك فالحق الاتقان واختار السيد
 والشوكاني من اصحابنا والفرج في ذلك كالذكر لقوله من مس فرجه فليتبوء ضياء
 رواه ابن ماجه والاثروعي وصححه احمد وابو نعيم وفي حديث ابن هبيرة اذا تقص
 احكم بيده الى فرجه وليس بينه ماستر ولا حائل فليتبوء ضياء وقيل لا ينقض
 الوضوء به واختار الثوري وابو حنيفة واصحابه ومن اصحابنا من ذهب
 اليه قال الاحاف الدم واليقح اذا خرجا من البدن فتجاءزا موضعا لمحقمة
 حكم التطهير ينقضان الوضوء وقيدوا بالحق بملاء الفرج ذكره اكلهم يردون
 فيه على الشافعي وهو صحيح فصار حنا او اما دم القروح والجروح وقبحها ومما
 اذا سالت اوله تسل والتفريع على كونها نجسة ان خروج النجاسة موثري زوال
 الطهارة وقولهم هذا الاصل معقول فيقال عليه نجاسة ذلك محل نزاع ولا يدل عليه دليل
 ولو سلم فان ارادوا بزوال الطهارة بالحدث الاصغر والاكثر فهو محل النزاع وجعل اصلا مقصدا
 وان ارادوا بزوال الطهارة بنجاسة المحل الذي لا قاله اليقح والدم فبعد التسليم انما يتنجس به
 المحل الملاقى وهو لا يدل على ردهم باحد ذلك لا تعرفوا قايين البادي من احد السبيلين والباد

من الجرح والبثور بان لا اول ليس موضع الجاسة بل منفذها فينتقض الوضوء
 بيدها في بخلاف الثاني فلا بد من سيلانها عنده وهذا ناصيل لم يدل عليه
 كتاب ولا سنة غاية معاني الباب ان من قال بجاسة الدم والقيح انما يقول
 يعنى عنهما في الجرح وما عسرا لا حترانهما الا ترى انهم قالوا في الخارج من احد
 السيلين بما يقلب ذلك ويضارعه في حق المستحاضة والمبسوور من بسلس
 البول او غوذ لك ثم ذكروا الاختلاف فيما اذا آقا بلبغا ولم يذكر واد ايل هذا
 الاختلاف ثم قالوا اما النازل من الراس الى الفم فغير ناقض بالاتفاق
 ولو نزل من الراس الى ما لان من الانف نقض اتفاقا لوصوله الى موضع يلحق
 حكم التطهير وانت ترى ان ما نزل من الواس لا يقان لرقى حتى تفرغ عليه هذه
 ان ناربع ونحن لو قلنا لهم ان ما نزل من الراس الى الفم قد وصل الى موضع
 ينقض حكم التطهير لم يكن بينه وبين النازل الى الانف فرق بل الامر اظهر فيما
 نزل الى الفم لا الدم والقيح الخارجا من الجروح والبثور لان الصعابة كانوا
 يصلون في جراحاتهم روى جابر انه روى رجل في غزوة ذات الرقاع بهم فترفع
 الدم فركع وسجد ومضى في صلوته واحتجهم النبي صلى ولم يتوضأ ولم يزد على
 غسل محاجمه خلافا للاحاف واستدلوا بحديث الرعاف وقوله الوضوء من
 كل دم سائل وقوله للمستحاضة توضئ لكل صلوته قلنا الحكم الوارد في الرعاف
 على خلاف القياس فيختص بموعدة ولا يبعد ان يكون لخروجه من الامعاء تاثيرا
 في لنتقض وحد بث الوضوء من كل دم سائل منقطع وفي سنده مجهولان واحد
 ابن الفرغ عن بقة وهو من لا ينجح مجديته وبقيته مدلس وقوله للمستحاضة لا

حجة على المطلوب لان النزاع في الدم الخارج من غير السبيلين ولا لمس المرأة
 ولا المباشرة الفاحشة لحديث عائشة اذا سجد غمزني وفي رواية فوكت يدي
 على قدميه وانزع قبل امرأة من نائمه ثم خرج الى الصلوة ولم يتوضأ وفي
 رواية حتى اذا اراد ان يوتر منى برجله وخالف فيه الشافعي والاحناف اما
 الشافعي فجعل لمس المرأة ناقضا للوضوء واستدل بقوله ثم اولاستم النساء وثبت
 معاذان رجلا لقي امرأة فليس ياتي الرجل الى امرأة شيئا الا اتاه اليها الا
 انه لم يجامعها فامره النبي ان يتوضأ ويعمل وفي رواية توضأ وضوءا حسنا
 قلنا المراد من المس في الآية الجماع كما روى عن ابن عباس والاحاديث الصحيحة
 المرفوعة تدل عليه فلا نعمل بقول ابن مسعود وابن عمر وعمران المس ما دون
 الجماع والحديث ضعيف لا يحتج به فكيف تعارض الاحاديث الصحيحة يمكن
 ان يكون الامر بالوضوء للتبرك وازالة الخطيئة يدل عليه قوله توضأ وضوءا
 حسنا ثم صل ركعتين واما الاحناف فزعموا ان المباشرة الفاحشة ناقضة
 قلنا لهم اي دليل يدل على هذا وحديث معاذ مع ضعفه يكفي للرد عليهم
 ولا الضحك ولا القهقهة ولو في صلوة ذات ركوع وسجود لان الضحك والقهقهة
 كما في افعال المرء ليس لها دخل في انتقاض الوضوء وقد صح عن قتادة عن
 الحسن انه كان لا يرى من الضحك في الصلوة وضوءا وكن لك روى عن الزهري
 خلافا للاحناف في قهقهة صدرت في صلوة ذات ركوع وسجود واستدلوا
 بقوله الامن ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلوة جميعا قلنا ان الحديث
 بجميع طرقه اما مرسل واما ضعيف فلا يصح الاحتجاج وقول صاحب الهداية

ان الاثر وجد في صلوة مطلقه غير مستقيم

فصل

في الفصل في ايضه للمضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن
مع نية رفع موجبه ما للمضمضة والاستنشاق فقد تقدم في الوضوء دليل
وجوبهما وحيث ان الفصل مشتمل على غسل اعضاء الوضوء وزيادة فوجوبهما
فيه من باب اولي وتمسك الاحناف في هذا الباب بحديث باطل المضمضة
والاستنشاق للجنب ثلاثا في مضمة مما يقضى من العجب واجب منه ما تمسك
به صاحب الهداية بقوله في المضمضة والاستنشاق انهما فرعان في الجنابة
ومستأنان في الوضوء حيث لم يوجد في شيء من كتب الحديث وتفريقه وجوبهما
هنا وعدم وجوبهما هناك بان الواجب في الوضوء غسل الوجه والموا جهة
فيهما منعدمة العجب من العجب يقال عليه يا الله العجب ان ترك سنة العجم
لتعليل لغوي بعيد لا يعرف هو الصحيح ام عكس الا ترى انه يمكن تعليل الواجب
بان يقال الموا جهة مفاعلة مأخوذة من تقابل الوجهين فان معرفة الانسان
لوجه قبل معرفته لوجه غيره وتقابلهما حينئذ فلا يلزم ان ما توقع به المقابلة
او ما لم يره للوجه فليس من الوجه بل لا يلزم ذلك على قوله ايضا فانه لا يجب
ان يساوى الفرع اصله في كل شيء وايضا لو كان كل ما يوجب به من الوجه واجب
غسل القطعة التي بها يوجه كلها من الرأس الى القدم في الوضوء ولم يقل
به احد وانما حصل انه لا ينبغي ان ترد السنة بمثل هذه التاصيلات الواهية
واما تعميم البدن كله بالماء فلقوله اما انا فاخذ ملاء كفي فاصب على
راسي ثم فيض بعد على سائر جسدي وفي حديث ميمونة ثم غسل سائر جسدي

ولا يلزم على المرأة ان ينقض صفاتها سيما بخلاف الرجل لقوله لا امر سلة انما يكفيه
 ان تقي على راسك ثلاث حثيات ثم تقيضين عليك الماء فتقطين وفي رواية
 فانقضت للحناية والحيف فقال لا الحديث ولقوله اما الرجل فليكثر ما سه
 فليغسله حتى يبلغ اصول الشعر واما المرأة فلا عليها ان لا تنقضه وصاحب
 البداية ذكر حديث امر سلة هكذا يكفيك اذا بلغ الماء اصول شعرك ولم
 اجده بهذا اللفظ ولا ادرى من اين مجيء بالا حادثة المقابرة والموضوعة اما
 قوله لما في ادى في نقض الصفات من الحج فلعلة تعليل صحيح لا يقال ان الرجل
 اذا شد صفاته ففي نقضها الحج لاننا نقول الرجل لا ينبغي له شد الصفات ^{تشبه}
 بالنساء فاذا فعل هذا فيومر بالنقض تغيره له وجزاء لما فعل ويندب لذلك
 لما يمكن ذلك عند الاكثر من اصحابنا وقيل لذلك واجب لان مجرد بل الثوب
 او البدن من دون ذلك لا يسمى غسلا واختاره الشوكاني من اصحابنا ولما
 قوله ثم تقيض عليك الماء وما ثبت في الصحيحين ثم يفيض على سائر جسده
 وفي حديث ميمونة ثم افرغ على جسده وافاض الماء على سائر الجسد والاعناس
 في الماء يسمى غسلا وغسل اعضاء الوضوء قبله الا القدمين لما يستحي ويبدا
 بغسل كفيه ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة
 ثم يفيض على سائر جسده ثم يغسل رجله هكذا ورد في حديث عائشة
 في الصحيحين وغيرهما وفي حديث ميمونة غسل كفيه مرتين او ثلاثا ثم ادخل
 يده في الماء ثم افرغ على فرجه وغسله بشماله ثم ضرب بشماله الارض فركها
 ذلك اشد دلتا ثم توضأ وضوءه للصلاة ثم افرغ على راسه ثلاث حثيات

مائة كثر شعر غسل سائر جسده ثم تفرغ عن مقام ذلك فغسل رجله شعرا تيسر
 بالمنديل فردء وفي حديث عائشة شعرا يتوضأ وضوءه للصلاة شعرا يأخذ الماء
 ويدخل أصابعه في أصول الشعر حتى إذا رأى أن قد استبرأء حفن على راسه
 ثلاث حثيات شعرا فاض على سائر جسده ثم غسل رجله ومن ههنا يتبين
 الفرق بين غسل شعر راس الرجل والثلاث الحثيات على راس المرأة المضفرة
 وبالتأمل في كيفية غسل راس الرجل منها وغسل راس المرأة في حديثنا مسلمة
 يظهر ضعف ما زاد صاحب المداييز في غسل راس المرأة من قوله إذا بلغ الماء
 أصول الشعر ويندب التها من لبثت عندهم قولا وفعلان مجموعا وخصوصا وقد ثبت
 في الوضوء فلا تغفل ولو بآء بالأيسرجاز ولا يتوضأ بعد الغسل لما قد ثبت
 عندهم أنه كان لا يتوضأ بعد الغسل وسئل ابن عمر عن الوضوء بعد الغسل فقال
 أي وضوء أعم من الغسل وكذلك نقل عن حذيفة وغيره من الصحابة ولأن
 الغسل تطهير أكبر مشتمل على التطهير الأصغر فلا حاجة إلى الإعادة بل هي أضاعرة
 للماء وذهب من أصحابنا داود إلى أن الغسل لا ينوب عن الوضوء وكان
 النبي يغتسل من الفرق وهو كمال سبع وستة عشر طلا وهو اثنا عشر مائة وثلاثة
 أصع في الحجاز وقيل الفرق خمسة أقاط والقسط نصف صاع ولا يرد اعتسالم
 من مائة بل يريد أنه إذا يغتسل منه وبالصاع وكان يكفي له هذا القدر من
 الماء مع كثرة شعره فكيف لا يكفي من هو أقل شعرا منه

فصل - والمعاني الموجبة للغسل أنزال للنوى شهوة من الرجل والمرأة
 نوما أو يقظة ولو تفكروا عند الشافعية أنزال ولو بلا شهوة قال في المداييز

وعند الشافعي خروج المني كيف ما كان بوجوب الغسل لقوله الماء من الماء
 أي الغسل من المني قال ولنا أن الأمر بالتطهير يقتضي غسل الجنب والجنب في الغفر
 خروج المني على وجه الشهوة يقال اجنب الرجل إذا قضى شهوته من المرأة
 والحديث معمول على الخروج بشهوة أقول للشافعي أن يقول يرد لا حديث
 ما يشتره قالت سئلت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجبد بللاً فلا يذكرو
 احتلاماً فقال يغتسل وعن الرجل يرى أن قد احتلم ولا يجبد بللاً فقال لا يغسل
 عليه وقد رويت أحاديث صحاح بمعناه والجنب في الغفر بمعنى المني والنجاسة
 ويلزم أن لا يتناول الآية من أوجب ونزع قبل أن يقضي شهوته منها وكذا من
 أنزل بتفكر فالحق أن تحمل الآية على ما ورد عن المعصوم والاقصاء عليه
 وقول الشافعي هو الراجح عندي وإن خالفه الأحناف وكثير من أصحابنا
 قال شمر المعتبر عند أبي حنيفة ومحمد انفصاله عن مكانة على وجه الشهوة
 وعند أبي يوسف ظاهرة أيضاً اعتبار الخروج بالمرأة إذا الغسل يتعلق بهما
 ولهما انه متى وجب من وجه فالاحتياط في الإيجاب انتهى وقول أبو يوسف
 هو المطابق للحق وقوله ولهما يقال عليه لا شك أن الاحتياط أولى ولكن
 إنما ذلك في بعض الحالات وفيما يتعلق بخوصة نفسك أما الإيجاب على
 الأمة فالاحتياط والحزم في تحايفه والأصل عدمه وخير العلم عند الاستنباه
 لا أدري والتقاء الختانين لقوله إذا قصد بين شعبهما الأربع ومحمد هافقد
 وجب الغسل وفي رواية أناس الختان الختان زاد مسلم وإن لم ينزل وهذا
 الحديث صحيح قال صاحب الهدية لقوله إذا التقت الختانان وغابت الحشفة وجب

الغسل انزل او لم ينزل قلت رواه عبد الله بن وهب في مسنده واسناده
 ضعيف جدا واخرجه الطبراني عن ابي حنيفة عن عمرو بن شعيب عن ابيه
 عن جده والاثنيان بالحديث الضعيف مع وجود الصحيح من خواص صاحب
 الهداية رحمه الله وعفاه عنه زاد الشافعي ومالك واحمد وجوبه بالايلاج
 في فرج اليهيمة وخالفهم الاخاف وهو الحق عندنا وواجبه الاخاف
 على من وطئ دبرا لادعي وان لم ينزل منيه ولم نر على ذلك دليلا والخير
 كل الخير الوقوف في مثل هذا الامور التي لا يمتشي فيه الراي والقياس ثم
 ان ههنا مذهبا آخر وهو عدم وجوب الغسل بالدخول مالم ينزل عملا بحديث
 انما الماء من الماء وقد روى عن عثمان وعلي وطهحة والزبير وابي بن كعب
 وابي ايوب رضي الله عنهم فيمن جامع امراته ولم يمين قالوا يتوضأ كما يتوضأ
 للصلاة ويفعل ذكره ويرفع ذلك الى النبي واختاره البخاري من اصحابنا
 الا انه قال الغسل احوط وقيل ان حديث الماء من الماء منسوخ كما روى
 عن ابي بن كعب قال ات الفتيا التي كانوا يقولون الماء من الماء رخصة كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص بها في اول الاسلام ثم امرنا بالاعتساف
 بعدها وقال ابن عباس ان حديث الماء من الماء للاختلاف وفيه ما فيه
 وانقطاع الحمض والنفس قال في الروضة لا خلاف في ذلك وقد دل عليه
 نص القرآن ومتواتر السنة وكذلك وقع الاجماع على وجوبه بانقطاع النفا^س
 والاختلاف مع وجود بلل وهذا ايضا جمع عليه الامام يحكي عن الفخري قد تقدم
 عن عائشة سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث ويؤيده حديث خولة وام سلمة

والمراد بالبلل المني فان رأى بللاً ولم يتحقق انه مني لم يجب الغسل عند أكثر
 اهل العلم والموت اى يجب على الأحياء غسل الميت وذلك بالاجماع
 وسياق في الجنازة والحكمة في هذا لا يمتح إلى تطهير الروح من الآلوات
 الدينوية وتوديعهم هذا العالم إلى عالم آخر والتهيء للسفر الطويل
 والاسلام لامرء قيس ابن عاصم لما اسلم ان يغتسل وقوله ثمانية
 حين اسلم مروان ان يغتسل وكك امر لوالثلة بن الاسقع وقتادة
 وعقيل ولان الكوفة نجاسة تتعلق اصلاً بالذات بالروح وبتعاو بالعرض للجسم
 فلما طهر بالاسلام وجب معه تطهير الجسم تطيقاً بين الظاهر والباطن
 خلافاً للاخاف والشوافع والاحاديث حجة عليهم وسن للجمعة لحديث الصحيحين
 اذ جاء احدكم الجمعة فليغتسل وظاهر الامر الوجوب وهو قول طائفة من
 من اصحابنا الا انا حملناه على المذهب بقرينة حديث آخر رواه الحسن بن سبرة
 من قوضاء للجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فذلك افضل وسماح الحسن
 بن سبرة قد اثبت على بن المدائني والترمذي والحاكم وعلى تقدير كونه موسلاً
 قليد برواية انس والحديث وابى هريرة ومجاهد وصيد الرجم بن سمرة وابن
 عباس وتلك الروايات والكانت ضعيفة ولكنها مجموعها تكفي للاستسها
 والتقوية ولنا حديث آخر رواه مسلم من قوضاء فلحسن الموضوع ثم اتى للجمعة
 فاستمع وانصت غفر له ولم يامر عمر عثمان بالعود إلى البيت للغسل ولا عباد
 عثمان وهذا اقربية صالحة للعرف عن الوجوب وزجج ابن الجوزي من
 اصحابنا قول الوجوب وقال ان احاديث الوجوب اصح واوثق والضعيف

مسألة
 صلوات الله
 عليه

لا يمسح القوي والعيدين لحديث فاكه بن سعد انه كان يقتل يوم الجمعة
 ويوم الفطر ويوم النحر والكلام في مسنده لا يضر فان الحديث طرأاً اخرى
 يقوى بعضها بعضاً وأما راجيده من الصحابة بن شريح الصدر للعمل بها
 قال السيد من اصحابنا اما اعتبار كون الغسل يصلى صلوة العيد بذلك
 الغسل اى من دون ان يتخلل بين الغسل وبين الصلوة شيء من الأحداث
 فلا احفظ فيه حديثاً صحيحاً ولا ضعيفاً ولا قول صحابى وما احسن الإقتضا
 على ما ثبت وادارة العباد مما لم يثبت وعرفه لما روى عبد الله بن احمد
 في السند عن الفاكه بن سعد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
 يغتسل يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم النحر ويوم الفطر وقد روى من طرق كذا
 ضعاف لا تصلح للاحتجاج ويمكن ان يقاس على غسل الجمعة مودة له ولن
 غسل ميتاً ولا احوام ولد دخول مكة وصاحب الهداية وغيره من الاحتج
 لم يذكر وهذه الاغسال وذكر واغسل العيدين وعرفة وقد عرفت
 ضعف ما ورد فيها وكان الاولى به ان يذكر وهذه الاغسال لصحة
 الاحاديث فيها ولكن التقليد حاج عظيم دون ادراك العقليين لنا قول
 من غسل ميتاً فليغتسل وحسن التومئى وصح ابن القطان وابن خزم
 واعلم بعض العلماء قال الحافظ اسوء حال ان يكون حسناً وقد قال
 الماورى رحمه الله ان بعض اهل الحديث خرج لمائة وعشرين طريقاً وظاهر
 الوجوب وبه قالت الامامية واتما صفة عن الوجوب بحديث ان ميتكم
 يموت طاهر فحسبكم ان تغسلوا ايديكم وهو حديث حسن وقال ابن عمر

تغسل للميت فمنا من يغتسل ومنا من لا يغتسل وفي الغسل الثاني لنا
 حديث زيد بن ثابت انه رأى النبي تجود لاهلاله واغتسل وحسنه
 الترمذي وضعف العقيلي ويؤيد حديث ما يشترعنا عند احمد وحديث
 اسماء عند مسلم ولنا في الغسل الثالث ما روى مسلم عن ابن عمر انه كان
 لا يدخل مكة الا بات بذي طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة
 بها راوي ذكر عن النبي انه فعله واخرج البخاري معناه. **فائدة**
 ايجاب الشايع الغسل من الجنابة هو من اعظم محاسن الشريعة وما اشقت
 عليه من الرحمة والحكمة والصلحة وقد صح بعض افاضل اطباء بان الغسل
 بعد الاثر لا يعيد الى البدن قوته ويخلف عليه ما يحل منه وينبغي في الحوائج
 الغريزية قدر ما ينقص منها بالانزال اما تقوية الملائكة وتهيئة العبد
 للنشاط والانشراح والانتابة والانطراح لعبادة الفتح فقد جرب
 ذلك اهل الصلاح وهو من حجاب الحيوانية عن حظيرة القدس وتوكيد
 النفس اذا قاد ذلك حسن القصد فهو الطهارة الكبرى للبدن والقلب
 وانما لم يوجب الغسل بعد البول والبراز لما كان الحج ولا نهما لا يحل
 شيئا من اجزاء البدن حتى يجبر بالفضل.

فصل

في الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به الطهارة من
 الاحداث جائزة بماء السماء والادوية والعيون والابار والبحار لقوله
 وانزلنا من السماء ماء طهورا وقوله الماء طهور لا ينجسه شيء وروى
 بزيادة الا ما غلب على ريح او طعمه وزاد ابن ماجه اولونوه وهذه الزيادة

اجمع اهل الحديث على ضعفها لكن وقع الاجماع على صحة مدلولها
 وصاحب الهداية ذكر هذه الزيادة وغيره وبدل بعض اللفظ فزادها
 ضعفا على ضعف ووهنا على وهن وقبلها الاحناف طوعا وكرها وهو
 مطهر لغيره وطاهر في نفسه غير مطهر لغيره ومتنجس فالاول هو الماء
 المطلق عن قيد لازم وقد دل القرآن والحديث على طهوريته والثاني هو
 ما تغير بخالط طاهر بحيث لا يسمى ماء الامتداد قال في الهداية ولا يجوز
 الموضوع بما اعتصر من الشجر والشوك لانه ليس بماء مطلق والحكم عند فقهاء
 منقول الى التيمم ثم قال اما الماء الذي يقطر من الكرم فيجوز التوضي
 به وعلى انه ماء خرج بلا علاج وهذا توجيه بلا وجه ثم قال ولا يجوز
 بماء غلب عليه غيرا فخرج عن طبع الماء كالا شعيرة والخل وماء الورش
 وماء الباقلي والمرقة وماء الزوج لانه لا يسمى ماء مطلقا والمراد بماء
 الباقلي ما تغير بالطحين فان تغير بدون الطحين يجوز التوضي به ويجوز العمامة
 بماء خالطه شيء طاهر فغير احدا وصاف كماء المد والماء الذي اختلط به
 الزعفران والصابون والاشنان ثم قال وقال الشافعي لا يجوز التوضي
 بماء الزعفران واشباهه مما ليس هو من جنس اجزاء الارض لانه
 مفقود الا يرى انه يقال ماء الزعفران بخلاف اجزاء الارض لان الماء
 لا يخلو منها عادة قال ولنا ان اسم الماء باق على الاطلاق الا يرى لانه
 لم يتجدد لاسم على حدة واذا فتر الى الزعفران كاضا فتر الى البيرومين
 ولان الخلط القليل لا يعتبر به لعدم امكان الاحتراز عنهما في اجزاء

الارض فيعتبر الغالب والغلبة بالاجزاء لا يتغير اللون هو الصحيح واقول صلح
المداية قد سلم ان الماء الطهور هو الماء المطلق واما تقريره وتعيينه ان هذا ماء
مطلق وان هذا ليس بماء مطلق وان هذا الخاطيء يخرج لمن الطهورية وهذا
ليس يخرج وان هذا مضر مع الطمخ وهذا غير مضر مع الطمخ فقد غلط في ذلك
ومتناقض في بعضه ونحيط وقول الشافعي في النقطة التي خص البحث بها اصح
واضبط ولو وجدنا ان احد هما في ماء مثاب برعفران لكنه قد غير لونه
وطهر ورجه وفي الاخر ماء يبرأ ونهر وراهما عبي لم يعلم من اين جئ بهما الاثرين
ان يحذف ذكر الاضافة الى البير فيقول لامرته هذا ماء ولا يحذف التقيد بالوعفران واما قوله
لعدم امكان الاحتراز منه فيقال عليه متى راج خلط مياه التطهير بالوعفران فضلا ان يقال لا يمكن
الاحتراز عنه وهذا بالملس التحال شبه الحق ما قد مات ان الماء طاهر مطهر مادام يسمى ماء بلا قيد ولا
فان تغير طاهر محاط يستقي الماء عنه ولا يعسر الاحتراز عن بقى الماء طاهر غير مطهر
لعدم اطلاق اسم الماء عليه لغة وعرفا وان تغير بالتراب مع بقاء السيولة
المزيلة للحدث والغثب فهو مطهر لا السلف لم يتعاشوا عن ماء السبول
وعن مياه مكدة كشيء بالتراب ولان التراب شقيق في التطهير اكثر من
النجاسات وللحدث عند عدمه وتعذر استعماله شرعاً وحسباً وقد ورد في
التراب طهر المسلم وسياتي ان خلط التراب بالماء شرط في غسل الاناء الذي
ولغ فيه الكلب ولا يغير الماء ما في مقرة او مرة من الاجزاء الارضية او ما
عسرا احتراز عنه كالدهن في القربة يغير الماء تغييرا يسيرا وكذلك ما بقي
فيها من القرظ لان الدين يسر وما جعل عليكم في الدين من حرج ويعسر الاحتراز

وكذلك ما شرع خلطه بالماء كالسدر وغيره لا يضره سوء طبعه او لم يطبخ لان
 اذن الشارع غير مقيد بهذا دون هذا بل التطهير بذلك في مورد سنة
 اذ ابقى الماء على سيولته للنقية وان خالطه طاهر يبر لم يرفع عنه الاسم
 المطلق فلا يضر ايضا ثم الجواز بماء الرغفران وعدم الجواز بماء الورد الذي
 قربة صاحب الهداية عجيب فان ماء الورد لا يتغير فيه الا الريح وماء الرغفران
 يتغير فيه اللون والريح معا وبها توفرت في سيولته فالقياس ان لا يجوز الوضوء
 بهما وهو الحق عندنا لان المقصود من الماء المطلق الشيء المطلق لا مطلق
 الشيء ولو اريد مطلق الشيء لحاز الوضوء بماء مطلق ومضاف معان مطلق
 الشيء فيجتمع مع المقيّد والذي اراد في النص مطلق الماء فمقتضى قوله ان الماء
 للمقيّد المضاف المشاب بشئ طاهر كالورد والصابون والباقي واللحم والقمر
 يجوز الوضوء به وليت شعري كيف يجوز صاحب الهداية الوضوء بنبيذ القمر
 ولم يجوز الوضوء بماء الورد وهذا العري عجيب والحديث الذي استشهد به
 على جواز التوضي بماء القرس يعني ذكره فانتظر والثالث ان المتنجس هو الماء
 الذي وقعت فيه نجاسة وغيرت احدا وصافه الثلثة فلا يرفع به الحدث ولا
 تزول به النجاسة ولا فرق بين قليله وكثيره ولا بين وارد ومورود فوافقا
 للامام مالك في قوله في باب الماء ارجح الاقوال واختاره اهل الحديث
 كافة وقال في الهداية وكل ما وقعت النجاسة فيه لم يجز الوضوء به قليلا
 كانت النجاسة او كثيرة قال ولنا حديث المستيقظ من منامه وقوله
 لا يبولن احدكم في ماء الدائمة ولا يغتسلن فيه من الجنابة اى من غير فصل ^{نفسه}

وتقدم حديث المستيقظ من منامه وليس فيه ان يده متنجسة بقينا فغسل
اليدين هناك ليس لواجب بل من باب النظافة لئلا يستقدر الماء بلا مسح
كغسل اليد قبل الأكل وبعد الاستقباب السواك وما ذكرناه هو ما يدل
عليه حديث المستيقظ بالمطابقة والدلالة الصحيحة واما القياس انه
انما امر بغسل اليدين لاحتمال مجرد النجاسة لالهامع غيرها من المستقدرا
ثم التفريع على ذلك بان مثل هذه النجاسة تنجس للماء ثم اطلاق تنجيسها
وان لم تغير احد اوصافه الثلاثة فلا شك ان هذا التحجيل لهذا الحديث كما
يعتقد بل هو عنده برحق بالفظر ومعناه كيف والاحاديث قد وردت بان
الماء طهور انه لا يغيره شيء ولا يغيره الا ما غير طهر او لون او ريح واما ما ذكر في
حديث الماء الدائم وان من بال فيه لا يغتسل فيه وتقييدها بالفضل
فيقال عليه انه كما ورد النهي عن الغسل بعد البول كذلك ورد النهي
للجنب عن الغسل ولم يذكر البول وورد النهي عن البول مفعلا فالنهي
جاء عن الجموع والانفراد وحديث النهي عن غسل الجنابة على الفرادها ان
مما استدلل به صاحب الهداية فما كان جوابه فوجوا بنا ولا نسلم التأويل
لرد الاحاديث الى موافقة الاقاويل وهو وافقنا في الماء الجارى فلم يفرق
بين قليله وكثيره قال وهو ما لا يتكرر استعماله واغرب في هذا التفسير
فان بطي الجري لا يعبدان يأخذ المتطهر منه ما تاثر من عضوه قبل ان
يقبل منه ولا عجب ان ياتي التديق في التطبيق بمثل هذه التكميمات
على الشرع واللغة والعجب ان صاحب الهداية استدلل بحديث الماء الدائم

الذي ذكره وليس فيه تقييد وتفريق بين قليل وكثير فاستدل به ثم خالفه
 في قوله والغدير العظيم الذي لا يحرك احد طرفه بقورك الطرف الآخر
 اذا وقعت نجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء في الجانب الاخر انتهى وانت
 عير بان الحركة والحرك لا يضبطان بل يختلفان بالشدة والضعف ولهذا
 اختلفوا في ذلك قال وقدر بالمساحة عشرة في عشرة بذرذراع الكرياس توسعة
 للامر على الناس وعليه الفتوى وذكر في العمق ان لا ينفسر الماء بالاعتراف
 يعني لا يظهر قعر الارض او الطرف بالغرف وانظر الى هذا التضييق ثم الادعاء
 بان توسعة الامر على الناس ويقال عليه انه اذا كان الامر شرعيا فهل لاحد
 كما ثنا من كان ان يوسع فيه او يحجر بغير اذن من الشارع اللهم سلم سلم
 واذا كان المختار عندنا ما عرفت من مذهب مالك فلا يحتاج الاستثناء
 ما استثناء غيرنا من نجاسات زعموا ان وقوعها في الماء لا ينفسر بعد قولهم
 بنجاستها فتوا بتاصيلات لم يدل عليها دليل ثم نقضوها واستثنوا منها
 بلا دليل فاطالوا الكلال في الحيوانات التي لا دملها سائل الا كالبق والذباب
 والنزير والعقرب والضفدع ولم يأتوا في ذلك بما يشفي ويقنع ولا فرق
 عندنا بين مستعمل وغير مستعمل ولا بين ساكن ومتحرك فالمتغير بالنجاسة
 نجس وبالطاهر طاهر غير مطهر غير المتغير طاهر مطهر لو كان مستعملا
 ولو كان ساكنا ولو كان قليلا لقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا
 ان كثير التظهير وذلك بمقتضى دلالة فعول على من يكثر منه الفعل وان
 كان قد يدل على مجرد ثبوت الصفة لقوله الماء طهور لا ينفس شي ولا دمل

كان يغتسل مع بعض نساء وكان يهودا وشاش الى الاناء وخرج انهما كانا يخرقان من اناء
 واحد وتسل بفضل ما تفضلت به بعض نساء وقال الماء لا ينجس قوله هذا نص في محل النزاع فان
 معنى قولهم المستعمل لا يقع الحدث مفسر بان المانع الذي كان قائما باعضاء الحدث اثر
 في الماء وقام به بعد الانفصال من الاعضاء كان الماء صار حدثا
 او جنبا او حايضا والنبي نفاه وكذا به ولأنه مسح راسهما بفضل في يديه
 وفي لفظ ببل في يديه واغتسل من جنباته فواى لمحة لم يصبها الماء فقال
 بحجة فليما عليها قال السيد من اصحابنا والشوكاني للحن ان الماء لا يخرج عن كونه
 طهورا بمجرد استعماله للطهارة لان تغيير بذالك ريحه او لونه او طعمه وقد كان
 الصهايرى كما دون يقتلون على ما تاقطن وضوءه في اخذونه
 ويتبركون به والتبرك به يكون بغسل بعض اعضاء الوضوء كما يكون
 بغير ذلك انتهى خلافا للاحناف حيث زعم بعضهم ان الماء المستعمل طاهر
 غير مطهر وزعم البعض انه نجس فيبقى على الناس امر الوضوء والغسل اقول
 قد توسعوا في التقاريع على معظمتهم في الماء للمستعمل حتى ذكر في الهداية
 عن الجحيفة رحمه ان من انغمس جنبا في البير لطلب الدلو يتنجس هو والماء
 لاسقاط الفرض عن بعض اعضاءه باول الملاقاة واذ انغمس الماء تنجس
 الرجل بنجاسة حقيقية بعد النجاسة الحكيمة فلو ان الله مرضا بعد مرضه وبغضه
 قالوا ان مشقة البير حط وتمسكوا بحديث لا يغتسل احدكم في الماء الا ثمر
 وهو جنب او لا يبولن احدكم في الماء الا ثمر وحديث لئى عن فضل الطهور
 للمراة وكل ذلك بمنزل عن الاستدلال اما انتهى عن الغسل في الماء الا ثمر

فحمل على النظافة والتجنب عما يكره الطبع ويستقذره النفس ليس فيه ان الماء ينجس به
ولو سلم فم بانفسهم يخالفون ما استدلوا به علينا اذا كان الماء الدائم عشرا في عشرا كذلك النبي
عليه افضل ظهور المرأة محمول على التنزيه ولو كان لاجل الاستعمال لم يكن لتخصيص الرجل والمرأة
ويبريضة كان يلحق فيها الحيض ونحو الكلاب والخنزير ولم تنجس في القول بان ماءها
كان جازيا باطل صريح البطلان صرح به البيهقي رد اعلى الطحاوي فالصحة كما في
يتوضؤون بماءها ويظهر من به كل نجاسة ولا تدرى هل كانوا يأخذون من جانب بعيد
عن جانب النجاسة بعشرة اذرع ام ماذا يفعلون كيف وهذا اليه كان عرضها
سنة اذ رج فلا يتشكى فيه تاويل الاحناف انه كان عشرا في عشرا في ذلك
لعبارة وذكرى لمن توغل في القول براءته ونحن لا نريد بذلك الطعن على
امامنا الاعظم ابي حنيفة الا كرميل قصدا الرد على من قلده عيبا وصما
ولم يلتفت الى قول النبي المصوم عن الخطاء صلى الله عليه جاسما وقد
قال الامام الاعظم ما جاء عن النبي فعلى الراس والعين فابي مقلد فيهم
الاحناف فيهم تحريم الحائض صلى الله عليه وسلم ومخالفة سنة الله فيهم
واياهم لاتباع وترك الابتداع ولا بين القلتين وماد بينهما وما فوقهما
كما اختار الشافعي وقد رها بنجس قرب وفسرها اصحابه بنجس مائة رطل
واستدل بقوله اذا كان للماء قلتين لم يحمل النجس وفي لفظ لم ينجس شي
وفي لفظ لم ينجس وانما تركناه لانه معلول بالاضطراب من حيث الاسناد
والمقتضى والمعنى وحديث الماء طهور اقوى منه ما قول صاحب الهداية
ان اباد او ضعف حديث القلتين فحبيب لان ابادا ودسكت عنه

فهو صحيح على عادة وصحة الحاكم وقال ابن مندة اسنادا على شرط مسلم ويكره
 الغسل والبول في الماء الساكن والبول ثم الغسل فيه او الوضوء عنه لو ورد النهي
 بذلك في الحديث الصحيح وفيه قالوا يا باهرية كيف يفعل قال يتناول ثوبا
 قال السيد من اصحابنا من لم يجد الاماء ساكنا واراد ان يتطهر منه فغلب
 ان يحتال قبل ذلك بان يحركه حتى يخرج عن وصف السكون ثم يوضأ
 منه واما ابوهريرة فقد حمل النهي على الانغراس في الماء الدائم ولكن لا يتم
 في الوضوء فالاولى تحريك الماء قبل الشروع في الطهارة ثم يتطهر به انتهى
 قلت يستثنى من هذا الحديث البحر العليل بدلالة العقل وقيل بالاجماع
 وقيل ان الماء الساكن لا يحل التطهر به مادام ساكنا فان تحرك عادله ووسطه
 الاصل وهو كونه مطهرا لا يجوز التوضي بنسبته لانه ليس بالماء المطلق
 كما قد مناخله لا لاخاف وتمسكوا بحديث ابن مسعود وابن عباس قلنا
 حديث ابن مسعود في سنده ابو زيد مجحول وابو قرة لم يعرف من هو
 وقيل عن ابن مسعود انه لم يكن معه ليلة الجن وحديث ابن عباس راطل
 في سنده ضعفاء ومتركون والمخفوظ قول عكرمة وهو ليس بحجة وقد قرئتم
 في الاصول انه لا يجوز الزيادة على الكتاب بالخبر الواحد كيف الزيادة
 بالخبر الضعيف اهـ مسائل البير فقد خطب فيها الاخاف فخطب عليها
 وخطبوا فيها خطبا ونحيا قالوا اذا بالثاثة في البير تنفس ماءها
 ووجب نزع كل وان ماتت فيها فارة او عصفورة ونحوها فخرج منها
 عشرون دلو او جواو ثلاثون استقبيا باوان ماتت فيها جماعة واد جلجته

صحيح البخاري
 كما ذكره القائلين
 في الحديث

صحيح البخاري
 في كتاب الايمان
 في باب الايمان
 في باب الايمان

ونحوها ترح منها ما بين اربعين الى ستمين وان ماتت فيها شاة او كلب او مات
 فيها بقرة او آدمى او كلب او اسد او نمرا او فهد او فيل ونحوها ترح جميع ما فيها
 فان اتلف الحيوان او تفسخ ترح جميع ما فيه ما صغر الحيوان او كبر فهذا خمس
 صور ذكرها صاحب الهداية ولما كان بعض الأبار لا ينرح كل ماءها
 فقد خلك بتقادير هي من جنس اصل المسئلة وهي من مائتين الثلثمائة
 ثم رفع على ذلك بان اذا وجد في البير مية قبل ان تتفخ ولا يدري متى تفت
 اعاد من يتوضأ بما فيها صلوة يوم وليلة وغسل كل شئ اصابه ماءها
 فان وجدت متفخرة او متفسخة اعاد واصلوة ثلثة ايام ولياليم قال هذا
 عند ابى حنيفة رحمه وقال لا ليس عليهم اعادة حتى يتحققوا انها موقوتة انتهى
 واقل ان من تصور هذا وعرف مرتين له فاداه بادي بدء وقد عرفت امر
 المياه من حديث يربضاعة وغيرها ولا فرق بين ماء وماء الا
 بتغير احد اوصافه كما تقدم فاهل الحديث لا يحتاجون الى مثل هذه التفهيمات
 والتفريجات التي تباي عنها العقل السليم كما يباي عنها الشرع المستقيم اما
 قول الاحاف ان روى عن انس اذا مات الفارة في البير ينرح منها
 عشرون دلو او عن ابى سعيد في الدجاجة اذا ماتت في البير ينرح منها
 اربعون دلو او عن ابن عباس ان افق بن زح البير كلها حين مات
 النجى في الزمزم قطع النظر عن حجية الاقوال الموقوفة لم تثبت منها
 قول بالسند الصحيح انما اخرج الحماد عن شيوخ ابى حنيفة حماد بن ابي سليمان
 انه قال في دجاجة وقعت في بئر فماتت قال ينرح منها قدر بعين دلو

او خمسين وهذا رأى من حماد ولا يجوز تقليد سبعة اذ لم يستشهد له بكتاب ولا سنة.

فصل في الاساور غير هارقي كل شيء مقترب بسورة قال صاحب الهداية سورة الادمي وما يוכל لحم طاهر وسور الكلب نجس ويفسل الاناء من اكله ثلثا سيما في بيان فيها بعد وسور الخنزير نجس وسور سباع الهمائم نجس وسور الهرم مكروه ولو اكلت الفلانة ثم شربت على فور الماء يتنجس الا اذا امكثت وسور الدجاجة للخلاف مكروه وكذا سور سباع الطير وسور ما يسكن البيوت كالحيرة والفارة مكروه وسور الحمار والبغل مشكوك فيه قليل في طهارته وقليل في طهوريته فان لم يجد غيرها يتوضأ بهما ويتيمم ويجوز ايهما قدم يعني الوضوء او التيمم وسور الفرس طاهر عندها وعند الامام في الصحيح وكذا جميع الاساور غير سور الخنزير والكلب ففيه اختلاف بين اصحابنا اهل الحديث ومذهب الجمهور نجاسة لقول الله تعالى في لحم الخنزير انه رجس وقوله في الكلب اذا شرب الكلب في اناء احدكم فليفسله سبعة وفي رواية ويعط الثامنة بالتراب واختلاف الشوكاني والسيد العلامة والحق عدم النجاسة والهرم بالغسل تعدي او لمسا فيهر السمية ويدل عليه قول ابى هريرة اذ اوتيت العكر القليل فلا تطعمه واختلاف البخاري وغيره من اصحابنا وقسك الاختلاف على نجاسة سور السباع بقوله يفسل الاناء من ولوغ الهرم مرة او مرتين وقوله يفسل الاناء من سور الهرم كما يفسل من سور الكلب

وقوله اذ اولفت الهرة غسل مرة قلنا الحديث الاول والثالث مع ضعفهما
 حجة لنا لا لهم والثاني لم يصح مرفوعاً ويعارضه الاحاديث الصحيحة الدالة
 على طهارة سورة الهرة كقوله انها ليست بنجس انما هي من الطوافين
 عليكم والطوافات وكان تمزيق الهرة فيصنع لها الاناء فتشرب ثم
 يتوضاء بفضلها وسئل عن الحياض بين مكة والمدنية فقيل لـ ان
 الكلاب والسباع ترد عليها فقال لها ما اخذت في بطونها ولنا ما بقي
 شراب وطهور قبل ان توضاء بماء اخضلت الحمر قال نعم وبماء اخضلت
 السباع ويفعل الاناء اذ اولغ الكلب فيه سبع مرات والثامن تراب
 او الاولى او احداهن ولا تحسب من السبع عملاً بالحديث الصحيح المروي
 عن ابي هريرة وعبد الله بن مغفل ولادليل على نجاسة سورة السباع من
 البها ثم والطيور وكراهة سورة هواكن البيوت كالفار والحيتة وشوكية
 سورة البغل والحصار واختلاف الصحابة انما وقع في اباحة الحمار وحرمته
 لا طهارة سورة والحرم لا تستلزم النجاسة والدليل عليه قوله لها
 ما اخذت في بطونها ولنا ما بقي شراب وطهور وقد طال صاحب الهداية
 ههنا واتى بتقريرات لا طائل تحتها المريات بحجة شرعية ولواتى بالحجة
 لكننا اول من اتبعها ووضعاها على الراس والعين.

فصل في التيمم قال الله تعالى واركنتم مرضى او عسفر
 او جاء احد منكم من الغائط ولاستم النساء فلم يجدها ماء فليموا
 صعيدا طيبا قد اجتمعت الامة على مشروعية التيمم وانما يبيح الصلوة

وغيرها من العبادات اذ تعين ووجدت شرطه ويستباح به ما يستباح
 بالوضوء والغسل لمن لم يجد الماء على ذلك الكتاب والسنة الصحيحة واقول
 الصحابة والتابعين ومن بعدهم الامارون عن عمرو بن مسعود انهما
 كانا لا يريان التيمم من الخبث فمونا تب عن الوضوء والغسل فيصلى بهما
 الصلوات المتعددة ولا ينتقص بالفرغ من الصلوة ولا بالاستغفار بغيره
 ولا بخروج الوقت فمن اراد عبادة كالصلوة او الطواف ولم يجد الماء
 في محله ورفقته ونحوهما ساغ له التيمم ولا فوق في ذلك بين مقيم ومافر
 ولا من هود اخل البلدا وخارجها ولا يثرت طلبه ميلا من جهة او اربع جهات
 اسباب المذكورة في الآية ثلاثة السفر والمرض وعدم وجود الماء وخمل الظهر
 بالذكروان كان يدخل في عادم الماء لانه مظنة عدم الماء او انه لا يلزم
 ان يطلب الماء في غير محله عندنا وقد صح انه صلى الله عليه وسلم تيمم في
 المدينة من جدار وعن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جعلت في الارض مسجدا وطهورا اينما ادركتني الصلوة
 تمسحت وصليت وعن امامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 جعلت في الارض كلها الى ولا متى مسجدا وطهورا اينما ادركت رجلا من امتي
 الصلوة فعنده مسجدة وعند لا طهور وهذا كما ترى ظاهر في المراد
 وليس فيه تقييد نعم عدم الوجدان في الآية مشعوبان هناك طلبا
 وهو لا يدل على ان ثوما ذكرناه ومن زعم غير ذلك فعليه البيان قال
 السيد من اصحابنا اذا دخل الوقت المضروب للصلوة وادخل الصلوة

القيام اليها فلم يجد حينئذ ما يتوضأ به او يقتل في منزله او مسجد او ما
 يقرب منه ما سأل التيمم ولا ينبغي له ان ينتظر الى آخر الوقت بل يتم ويصلي
 ثم اذا وجد الماء والوقت باق فلا اعادة عليه قلت قد خالفنا الاخاف في هذا
 ا شترطوا طلب الماء الى ميل شو عدم وجدانه لجواز التيمم وهو قولنا لا دليل
 وتكفي بلات كليف من الشارع ومن وجده بثمن مثله واستطاع عرفه
 واجد له ولا اعلم في ذلك خلافا وهل يلزم للسافر شرائه والحال هذه امر
 لا محل لنظر والظاهر عندي انه لا يلزم لان الله تعالى جعل السفر سببا متقلا
 لجواز التيمم فيكفي فيه عدم وجود الماء عند المصلي وقيل يلزم عليه شرائه
 كالمقيم ان بيع بثمن مثله واستطاع قال في الهداية ومن لم يجد الماء وهو
 مسافر او خارج للمصير بينه وبين المصير بل اواكثرت من المصير ثم قال
 والميل هو المختار في المقدار لا يقطع الحج بغيره والماء معدوم حقيقة
 والمعتبر للمسافة دون خوف الفوت لان التيمم يجزيه من قبله وكلاهما
 ظاهر في ان عدم الماء للمقيم من اسباب جواز التيمم وظاهر في ان
 من عدم الماء في مصر لا يتم وهو تفريق ثوري كونه دليل بل الدليل
 ما خلافة كما تقدم من فخله ذلك في المذنبية بعد ان يكون التقدير بالميل
 ثم ان طائفة الحكم بالمسافة هو رأي له والاحاديث الملة قد مر وغيره لم تقيد
 بمسافة بل فعله نص في خلاف ما قال ولا معنى لقوله والتفريط يأتي من
 قبله لما علمنا ان التيمم رخصة شرعية وناعى عن شرائه شرط الطلب عند
 الخمر والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين عن ابي سعيد قال خرج رجلان

في سفر حضرت الصلوة ومعهما ماء فيهما صعيدا طيبا ثم وجدا الماء في
 الوقت فاعادا احدهما الصلوة ولم يبعد الآخر ثم اتى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فذكر اذ لك له فقال للذي لم يبعد اصببت السنة واجزأتك
 صلواتك حديث آخر رواه اسحق بن راهويه في مسنده عن ابن عباس ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ثم تيمم فقبل له ان الماء منك قريب قال
 فلعلني لا ابغض ومن خاف من استعمال الماء في الوضوء في مرضه جاز ان يتييم
 وان كان واجدا للماء وذلك لنص الكتاب ولما صح عنه صلى الله عليه وسلم حين
 قال اصحابه لو جل شبح في راسه ثم احتلم ما يجد لك رخصة وانت تقدر على الماء
 فاغسل فمات قتلوه قتلهم الله الامساوا اذ لم يعملوا فانما شفاء العي السؤل
 انما كان يكفيه ان يتييم ويغيب على وجهه ثم مسح عليه وبغسل ساقيه
 واحتلم عمر بن العاص في ليلة باردة فتييم وصلى باصحابه فلما قدم الناس
 ذكر واذا لك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا عمر اصيلت مع اصحابك
 وانت جنب فقال ذكرت قول الله تعالى ولا تقربوا النساء ان كنتم جرحا
 فتييمت ثم صليت فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا
 وبغسل الصحيح ويمسح على الجبائر وما اخذت من الصحيح لاسه تساك ولو كادت
 في اعضاء التيمم لما عرفت من الحديث وفوق الشافعية بين ما اذا اكلت اجزاء
 في اعضاء التيمم وغيرها وواجبوا الاعادة في الاول قالوا الفوات اليد والمبا
 ولنا انها رخصة فالمسح على الجبيرة كاف وقد امكن به المعصوم في تعليم امته
 فلا ننزي على رتبة من عند انفسنا ولم ار في المداية كلاما في هذه المسئلة

اجنبت فلم اصب الماء فتمكت في الصعيد وصليت فذكرت ذلك للنبي
فقال انما كان يكفيك هكذا وضرب النبي بكفيه الارض ونفخ فيها ثم مسح
بهما وجهه وكفيه متفق عليه اما النية فقد تقدم حديث انما الاعمال بالنية
ذكرها الشوكاني وغيره من اصحابنا ولم يذكروها في التيمم دية انما
قاسوا على الوضوء لان التيمم يدل عنه وقد يقال ان قوله كل مردي بال
لم يدل باسم الله فهو ابتداء لم يراد به المراء وعندى انه لا يدل على الفضية
ولو صح هذا الاستدلال لصح ان يستدل بحديث كل مردي بال لا يدل فيه
بالجمد فهو قطع على وجوب الجملة في الوضوء والتيمم ولما روي قال به
واحاديث صفة التيمم لم يذكر فيها ما يدل على وجوب ذلك والقياس على
الوضوء لا يصح لوجود الفارق الكثير بين الوضوء والتيمم بالزيادة ^{المتقنا}
وعندى ان الحق عدم الوجوب اذ لا واجب الا ما اوجبه الله تعالى ونهى
نواقض الوضوء او تيسر الوضوء وفيه في الصلوة او بعدها وفي الوقت
لم تجزى له الا عاده بالوضوء وفاقا لما لك رحمه الله واما الخيفة في التيمم
في الصورة الثانية والثالثة الاولى كان رزية الماء من نواقض التيمم
عندهم فتبدل الصلوة وتجب عليه الطهارة فيوضا بالماء لانه واجبة منه اعمد
الى سعيد ولم شاهد من حديث ابن عباس كما مر من قبل ان النبي بان ثم
تيمم فقيرا ان الماء قريب منك قال فلعلني لا ابغره وهو ظاهر في ان من فرغ
من الصلوة ثم روى الماء لا يبطل صلوة من وجد الماء في اثنتاه لا يبطل
منه ما بهذا الحديث ايضا وافساد العبادات وابطال الاعمال ممنوع

شرعاً والحديث يدلان على انه لا يطلب تأخير الصلوة لمن ظن وجود الماء أو يظن
 وغال في ذلك الاخاف والشواغ ومن وجد الماء بعدة اى بعد التيمم
 قبل الصلوة وجب عليه الوضوء اذا كان قادراً على استعماله لانه واجب للماء
 والصعيد معاً عند اداء العباداة وفي حديث ابي ذر ان الصعيد طهور لمن لم
 يجد الماء وقد قال تعالى فلم يجدوا ماء ويصلي به ما شاء من فرض ونفل ما بقى
 شرطه خلافاً للشواغ حيث زعموا انه يتيمم بكل فرض ولم يأتوا على ذلك
 بحجة ولنا قولهم حمل الى التراب طهوراً وقوله الصعيد وضوء المسلم وان لم يجد
 الماء عشر سنين والماء فوغيه اذا انسى الماء في رحله فيقوم وصلى ثم ذكر
 الماء لم يجد ماء به قال ابو حنيفة ومحمد في المسافر وخالفوا في غير المسافر لنا
 انه لا قنطرة له بدون العلم وهو المراد بالوجود بل هو في حكم الفقد وقوله رفع
 عن الحق الخطاء والنيان وليس على المتيمم طلب الماء اذا لم يقبل على ضمه
 ان يقربه ماء لما تقدم في الاحاديث ايما ادركت في الصلوة تمسحت وصليت
 ولم يذكر الطلب في شئ منها بل حديث ابن عباس عند اسحاق بن راهويه
 ظاهر في ذلك وفاقد الطهورين يوحرفاذا اخاف فوت الوقت يصلي من غير
 وضوء وتيمم وقيل يوحرف الصلوة الى ان يقدر على احد الطهورين ولنا ان
 الطهارة كستر العورة وغيره من الشروط فيسقط الوجوب عند عدم القدرة
 وهذا المحدث اما الجنب فينبغي له ان لا يصلي حتى يقدر على احد الطهورين
 ويصير قياساً على الحيض والحائض كالجنب وفي الباب حديث عابشة ^{رضي الله عنها} فادرك
 الصلوة وليس معهم ماء فوضوا بغير وضوء رواه الجماعة الا الترمذي

حديث علي بن ابي طالب
 صلى الله عليه وسلم
 في ترك الصلوة
 عند الحاجة

وفي الاستدلال بما اشكال لا يخفى على الناقد البصير **فائدة**
 قال في الاحكام ما لم يخص التمس على وفق القياس الصحيح فان الله سبحانه
 جعل من الماء كل شئ حي وخلقنا من التراب فلنا مادة تان للماء والتراب فجعل
 منها نشأتنا وقواتنا وبهما تطهرنا وكان اصل ما يقع به تطهير الاشياء من
 الادناس والاقتزار هو الماء في الامور المعتادة فلم يجهز العدول عنه الى ابي
 حال العدم والعذر بموض وسوء فكان النقل عنه الشبهة وخير التراب
 اولى من غيره ولما كان وضع التراب على الرأس مكرها في العادات وانما
 يفعل عند المصائب والنوائب والرجلان محل للابسة التراب في غلبة
 الاحوال وفي تنزيب الوجوه من الخضوع والتعظيم لله والذل له والاكسنة
 ما هو من احب العباد ة وانفعها للعبد صدر الامر بتقريب الوجوه لئلا يستجيب
 للساجدان يترتب وجهه ويسجد على الارض او على ما هو من جنس وجهه
 الامامية السجدة على الثوب او على ما ليس من جنس الارض من
 او يلبس وبمقتضى الطهارة الباطنة والظاهرة شيئا من ثياب طاهرة
 جعل في العضوين المغسولين واسقط عن العضوين الاخرين
 الوجلين يمسحان في الحف بالاتفاق وبغير تمييز على وجه
 في العامة فلما خفف عن المغسولين باسمه خفف عن غيرهم وجعل
 وحيث ان بناه على التخفيف كفى المسح الى التفرقة
 الى المرفقين ولم ينقص في الوجه لانه في كونه مذكورة في
 فان المكشوف منهما في الاكثر الكفان اما غفوة بقية البدن فمن

باب اولى انتهى مع زيادة وحذف -

باب المسح على الخفين جائزا سنة

وقد اجمع المسلمون على جوازها في السفر لم يخطروا غير النواج والرواض والامثلة
اتفقوا على جوازها في الحضر وايضا الادوية عن مالك على ما قيل - ونقل ابن
عن ابن المبارك قال ليس في المسح على الخفين عن صحابة اختلاف وقال ابن
عبد البر لا اعلم من روى عن احد من فقهاء السلف انكاره الا عن مالك مع
ان الروايات الصحيحة مصرحة عنه باثباته والاصل في ذلك ما روى عن
جبروانه بال شئ توءاء ومسح على خفيه ففعل هكذا اقال نعم رأيت
رسول صلى الله عليه واله وسلم بال شئ توءاء ومسح على خفيه قل ابراهيم فكان
يخبرهم هذا الحديث لان اسلام جبروان كان بعد نزول المائدة متفق عليه
والاحاديث في هذا الباب كثيرة يجوز للتوضي ان يمسح على خفيه اذا لبسه
على طهارة كاملة لحديث المغيرة بن شعبة قال كنت مع النبي صلى الله
عليه واله وسلم ليلة في سيرة فافرغت عليه من الادوية فضل وجهه ونسأ
ومسح برأسه ثم اهويت لائزع خفيه فقال وعهما فاني اذ خلعتهما طاهرتين
فسمعت عليهما متفق عليه ولا يداود مع الخفين فاني اذ خلعت القدمين
الخفين وهما طاهرتان فسمعت عليهما ومن ثم قال الشافعي وكثير من
العلماء لو ادخل احد الخفين وجده بعد تطهيرها وقبل تطهير الاخرى
لم يكفه حتى يطهر الاخرى وينزع الذي لبسه ثم يلبسه ثانيا وما قاله

ليس فيه فائدة ولا يعود بعائدة وهو أشبه بالعبث منه بالمقاصد الشرعية
والحديث إذا كان محتمل قال الشافعي ويحتمل أن يكون ليس كل واحد
منهما بعد تطهير الرجل له والاول ليس للشافعي فيه حكمة وإذا كان
كذلك فقرأت ورحمت تجل عن أن يوجب على الأمة ويكلفها به بل
أيما فعل العبد اجزائه للمقيم يوماً وليلة والمساقر ثلاثة أيام ولياليها
من اول مسج بعد الحدث لحديث شريح بن هالي قال سألت عائشة رضي
عن المسح على الخفين فقالت سل علياً فإنه أعلم بهذا مفي كان يسافر مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمساقر
ثلاثة أيام ولياليهن وللهيتم يوم وليلة رواه احمد ومسلم والنسائي وابن جرير
وغيرهم وعن خزيمته مثله رواه احمد وابوداؤد والنسائي وصححه وقال في
المهداية ابتداء المدة عقيب الحدث باتفاق من الشافعي والامام مالك
وصل ذلك بان الخف مانع لسراية الحدث فتعتبر المدة من وقت المنع
ويقال عليه فيلزم أن تكون العامة مانعة لسراية الحدث الى الواس
وان تكون الجبائر ولغايفهما مانعة لسراية الحدث حتى الجنبات وغيرها
عن ما تحتهما وايضاً يلزم بهذا التعليل نفس ان من توضع ومسح ثم
انقضت ثلاثة أيام ولياليهما إذا كان مسافراً او يوماً وليلة إذا كان
مقيماً ان يصلي بهذا المسح ما شاء وان زاد على مدته ما لم يحدث و
ذلك ان لا يلزم غسل رجله إذا نزع الخفين بعد المسح وقولهم
بوجوبه مناقض لما علل به في ابتداء المدة ولنا ان السؤال وقع فلا خلاف

عن مدة المسح كاعن مدة لبسها ومن ثم كان قول من عدّ المدة من اللبس
اقرب مما ذكره علل والله اعلم والمسح الواجب على ظاهرهما لحديث
علي رضي الله عنه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه رواه ابو داود
وعن المغيرة بن شعبة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظهور الخفين
رواه احمد رواه ابو داود والترمذي ولفظه على الخفين على ظاهرهما وقال
حديث حسن وقد اشترط في الخف شرط من قوته وثقله وعدم تحرقه
وامكان تتابع المشي عليه كل للمدة والحق عدم اشتراط ذلك لان
الاحاديث المتقدمة وغيرها لم تدل على شيء من ذلك والمسح
على الخفين رخصة فنقبل هذه الهمدية ولا نقول ما هي وما لونها
ولا نعسر على الامة ما سهّل الله لهما واختلاق اسباب وعلل لم تذكر
عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي للمتبع تسويغها نعم ان الاحتياط في عمل الاثني
لنفسه خير مما يلجأ الى الغلو للذموم شرعا ومثله الجرموق واللوق
والجوب ثخين او غير ثخين خلافا للاحناف في غير الثخين ولنا ما روى
الامام احمد وابن خزيمة في صحيحه عن بلال قال رأيت رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم يمسح على الموقين والخمار و ابو داود كان يخرج يقضو حجا
فأقيه بالماء فيتوضأ ويمسح على عمامته وموقيه وسعيد بن منصور في
سننه عن بلال قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول امسحوا على النصف
و اللوق وعن المغيرة بن شعبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح
على الجوبين والنعلين وهو حديث صحيح عند الترمذي وغيره ويمسح

لكل وضوء للاتباع في ذلك ولائذ قام مقام غسل الرجل أو مسح رجليه
 في كل وضوء وإذا انقضت المدة أو تضرع فيها أو أراد غسلًا من جنبته ونحوها
 وجب عليه غسل الرجلين لأن مقتضى التأقيت بالمدة في الأحاديث صريح
 في أن ما بعدها لا يكفي فيه المسح الألبس جديد بشرطه السابقة ومن نزع
 فليس بلائس ومصحفهما عن غسل الجنبته ونحوها لم يرد عن الشارع فيه إذن
 فيبقى على الأصل وهو وجوب الغسل والله أعلم ومن ابتداء المسح وهو مقيم
 فافر قبل تمام يوم وليلة أو مسح مسافر عملاً باطلاق الأحاديث عنه صلى
 الله عليه وسلم ولو أقام وهو مسافر ان استكمل مدة مقيم نزع ولا اتعها
 لأن رخصة السفر لا تبقى بدونه وقال صاحب الهداية لا يجوز المسح على العامة
 والقلنسوة والبرقع والقفازين لأنه لا يخرج في نزع هذه الأشياء والرخصة
 لدفع الحج ويقال عليه قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أن مسح على الخافض
 وقوله إن الرخصة لدفع الحج غير مسلم بل كما تكون لدفعه تكون تسهيله للبيان
 جواز فعله الأخف وقد يكون نقض العامة برفعها فاصلاحها أن لم يكن أشق
 من نزع الخف لا يكون إيسرها وأصل الرخصة في المسح على ما ذكره اتفاق
 لما عسى أن يكون من أصابة هواء بارد أو نحوه للرأس فاقصته ورحمة الشارع
 وتشريع ذلك شفقة ورحمة بالأمته فاندفع حصاة العلة فيما ذكره وإنه على
 فرض صحتهما فلا تنافي بإباحة المسح على العامة وغيرها لما ثبت أنه صلى الله
 عليه وسلم فعله وإجازة لأمته والله أعلم عملاً أن ذلك تكرر على من لم يكثف
 بالمسح على ذلك ما لم يكن راداً السنة منك الجواز لا طاعة عن من عمل بها

والله اعلم **فائدة** لا مسح على الخفين ونحوه وتخفيف ورحمة من الله تعالى وهو مطبق على المصلحة وموافق للعقل اما كون درحة ظاهرا اما كونها مطابقة للعقل فانه لو تمهل به الطهارة مطلقا وكان للمسح في ظاهره لا اسفله لان مسح اعلاه ازالة للقدر وما عليه من الاوساخ التي لا تليق ان تلبس من قام لمناجاة ربه العظيم مع ما في ذلك من الايمان بما ييسرهما امر به لقوله اذا امرتكم بامر فأتوا منه بما استطعتم ولم يوجب ولم يكف بالمسح على اسفله لان المسح على الخفين لا يزيل التراب وهو مطهر وكثير من الفقهاء وسياق انه يكفي مسح ما اصابه من التراب بالارض ومسح اسفله بالماء غير واف بالمراد من التطهير بل ربما زادة قذارة ونشأ القدر في كل اسفله وهيهاله لان تتصق به اقدار لولا المسح وبلت لما لصقت باسفل الخف فتبين بذلك ان مسح اعلاه هو الموافق للعقول لا اسفله وقول بعض السلف لو كان الدين بالراي لكان باطن الخف اولى بالمسح من ظاهره محمول على بادى الراي لا على ظاهره والله اعلم.

بَابُ الْحَيْضِ

دل الاستقراء على ان اقل سنه تسع سنين اى اقل سن تحيض فيه المرأة تسع سنين والدليل على ذلك الاستقراء اى لم يعلم ان امرأة حاضمت قبل ان تبلغ التاسعة من العمر وعليه الائمة الاربعة ولم يأت في تقدير اقل واكثر عن النبي صلعم ما تقوم به الحجة اما الباحثون عن ذلك

فقال الشافعي رحمه الله واحد من اقله يوم وليلة واكثره خمس عشر يوما بليلتها
 وقال ابو حنيفة رحمه الله اقله ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام وقال مالك رحمه الله ليس
 لاقله حد واكثره خمس عشر يوما واقل الطهر الفاصل بين الحيضتين
 خمس عشر يوما عند ابى حنيفة رحمه الله والشافعي رحمه الله وعند احمد رحمه الله ثلاث عشر يوما
 وقال مالك رحمه الله لا اعلم بين الحيضتين وقتا يعتمد عليه واقول ان كل ما قالوا
 صحيح وذلك يختلف باختلاف النساء والبلاد والطباع ولوعرفنا
 احدا من النساء على غير ما قروا لما سألنا الشيخين بدیشان يهمل عاداتهن
 والامر اوسع مما ذكرناه لاستحالة الوقوف على جميع عادات نساء العالم
 كله ولهذا التكتة لمرات عن الشارع تحديد ذلك بمدة معلومة
 لاستغناءها معينة وانما عرفنا ما ينضبط كردها الى عاداتها والقرائن
 واللون فالحمد لله على تيسيره وسلامه على المبعوث بالشريعة الكاملة
 والرحمة العامة صلى الله عليه واله وسلم فذات العادة للتقدير تعقل عليها
 لقوله صلى الله عليه وسلم اذا قبلت الحيضة فاتركي الصلوة فاذا ذهب قدرها
 فاغسلي عنك الدم وصلي اخراج البخاري وغيره والحديث امر مسلمة انما استفتت
 النبي صلى الله عليه وسلم في امرأة تهرق الدم فقال لتنتظري قدر الليالي والايام التي كانت
 تخبضهن وقد رهن من الشهر فتدعي الصلوة وغيرها ترجع الى القرائن
 للاستفادة من الامر لحديث فاطمة بنت ابى حبيش انها كانت تتحاضر
 لها النبي صلى الله عليه وسلم ان كان دم الحيض فنداسود يعرف فاذا كان ذلك فامسكي على الجدار
 واذا كان الاخوف فوضعي وصى فانما هو عرق فدم الحيض يتميز عن غيره

فتكون حايضاً اذا رأت دم الحيض اخرج ابو داود والنسائي من حديث
فاطمة بنت جبير ان قال صلى الله عليه وسلم دم الحيض اسود يعرف صحبه
ابن خزيمة واخرج النسائي من حديث عائشة مرفوعاً نحوه واخرج الطبراني
والدارقطني من حديث ابى امامة مرفوعاً بلفظ دم الحيض كالبؤس الاسود
قال السيد من اصحابنا في الروضة قدلت هذه الاحاديث على انه لا يفتل
للصفرة والكدر دم حيض ولا يعتد بهما سواء كانت بين دعي حيض او
بعد دم الحيض وليس التقيض بين دعي الحيض مع تخلل الصفرة والكدر
لاجلهما بل لكون ما توسط بين دعي الحيض حيضاً كما لو لم يخرج دم اصلاً
بين دعي الحيض ولا عارض هذا ما اخبر في اللواط وعلقه في الفرائض ان النساء ^{بين} كسب
الى عائشة بالدرجة فيها الصفرة والكدر من دم الحيض ليساً لهما عن الصلاة
فقول لهن لا تجلن حتى تزين القصة البيضاء فان هذا مع كونه راياً منها
ليس بخالف لما تقدم لانها لم تخبرهن بان الصفرة والكدر حيض انما
امرهن بالنظر الى حصول دليل يدل على انه قد انقضى الحيض وهو
القصة فتخرجت لم يخرج بعدها دم حيض ولم تأمرهن بالنظر الى
ما من الصفرة والكدر وهذا واضح لا ينفي وقال في الهداية اقل الحيض
ثلاثة ايام ولياليها وما نقص عن ذلك فهو استحاضة واكثر عشرة ايام
والزائد استحاضة وما نواه المرأة من الحرة والصفرة والكدر حيض حتى ترى
البياض خالصا وقال ابو يوسف لا تكون الكدر من الحيض الا بعد الدم
واستدل على تقدير المدة بحديث الدارقطني وغيره اقل الحيض للجارية

البكر والشيب ثلاثة أيام ولياليها وأكثره عشرة أيام قال وهو حجة على الشافعي وأقول
 هذا حديث لا تقوم به حجة لأن في سنده الضعفاء والمتروكين والرضاعين وكذلك
 وكان لك ما احتج به لك أفي بقوله تمكث أحد أكن شطوطه هرهارة فصل الفصل ^{لغير} لواقع مع ضعف سنده حجة برة على عدم صدقه على الصادق للصدوق الذي لا يخبر بغير الصدوق
 ومطابقة الواقع واستدل على أن الصفة والكذب حيفض بما تقدم اتفاقاً من المؤمنين
 سيدتنا عايشة وقد عرفت ما في ذلك وما له وعليه وإنه لا يدل على ما يخالف
 ما دل عليه الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قوله دم الحيض
 أسود يعرف وقد تقدم عليك بالتأمل والاتصاف في طلب الحق فإن الدين بحلاله
 وحرامه وأداب ومخظوماته هو ما شرعه الله على لسان رسول صم فإذا كان الحيض
 في نفس الأمر يكون أقل من اليوم والليلة أو أقل من الثلثة كما دل على ذلك الاستقراء
 فالقضاء بأنه استحاضة وإيجاب الصلاة وتجويز جماعها للرجل فيمن الغاطرة عليها
 وعلى المفتي ما هو معلوم عند العلماء وكذلك القضاء على من رأت الصفة والكثرة
 بأنها حائض واسقاط الصلاة عنها وتجويز جماعها على زوجها فيمن الغاطرة مثل
 ما تقدم إذ لم ير عن النبي ما يفيد ذلك بل ورد ما هو صحيح في خلافه كحديث
 أم عطية قالت كنت لا نعد الصفة والكثرة شيئاً ولا البخاري ولا غيره بعد الطهور
 إنما زلله أبوداود والحاكم وكذا أخرجه الأسمعيلي وهو ظاهر في محل النزاع
 فتأمل والحائض لا تقضي ولا تصوم اتفاقاً ولما ورد في ذلك من الأحاديث
 الصحيحة كحديث اليس إذا حاضت لم تقبل ولم تصوم وهو في الصحيحين وغيرهما
 من حديث أبي سعيد قال في الروضة وهو مجمع عليه وكان هذا شارح الحائض

في زمن النبوة وايام الصحابة فمن بعدهم انها تدخ الصلاة والصوم ايام حقيقتها
 ونقض الصوم ولا تنقض الصلوات لحديث معاذة قالت سألت عائشة فقلت
 ما بال الحائض تنقض الصوم ولا تنقض الصلاة قالت كان يصيبنا ذلك مع رسول الله
 صلى الله عليه واله وسلم فتؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة وهو
 في الصحيحين وغيرهما وعند الامامية على من وجب له ان يلفظ فلم تكن نقض وقد اجمع المسلمون
 على ما دل عليه هذا الحديث الصحيح الامامي حكى عن طائفة من الخوارج في ايجاب قضاء
 الصلاة عليها وههنا لا تسوخ المعارضة بان القضاء يجب بدليل الادام لما قلناه
 في حديث عائشة رضي الله عنهن كن يؤمرن بقضاء الصوم لا الصلاة وظاهره انهن
 لم يكن يقضين الصلاة وقد صرح بسفي رواية الامامية على ما قررهن على عدم
 قضاء الصلاة مجتلاستحالة ان يقرر الشارع احاطة من الامة على باطل وقت نزول
 الوحي ولا توطأ حتى تغتسل بعد الطهر هذا ما تقدم مجمع عليه الامامة عن
 بعض الخوارج فيما تقدم امله هذه المسئلة اعني وطئ الحائض فقد نص على توهم
 الكتاب العزيز فقال تعالى ويدا لوناك عن الحيض قل هو انى فاعتزلوا النساء
 في الحيض مع عنده صلى الله عليه واله وسلم انه قل اصنعوا كل شئ الا النكاح
 وفي لفظ الجمع ومثله كافرا انه مكذب القران ومن جامع جاهلا بوجود
 الحيض واناسيا فلا اثم ولا كفارة او عامدا لما مضى فقلنا في كبره يجب
 عليه التوبة واختلف في وجوب الكفارة عليه اذ لم يبع فيها ما تقوم بحجة على
 الوجوب ومن اخطأ فقد استبرأ لدينه والله اعلم اما صاحب التوهم الى غاية
 الفصل او ما يقوم مقامه عند عدم الماء بعد انقطاع الحيض فلقوله تعالى

ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن من حيث امركم الله الآية وعلى
 هذا أكثر أهل العلم بل قال ابن المنذر هذا أكابر الأئمة وقال الأوزاعي وداود
 اذا غسلت فجهاجز وطوها واما ابو حنيفة فخذ قال بعض الأحناف واذا
 انقطع دم الحيض لا قل من عشرة ايام لم يحل وطئها حتى تغتسل ولولو تغتسل
 ومضى عليها الحيض وقت الصلاة بقدر ان تغتسل على الاحتسال والحرمة حل
 وطئها لان الصلاة صارت ديناً في ذمتها فطهرت حكماً واقول قوله طهرت
 حكماً غير صحيح فانها لم تطهر حكماً وما مراد بالحكم فانه لم ير ذلك في القرآن
 ولا في السنة امرأ ولا بياناً بان يحل وطؤها في هذه الحالة وان اراد بقوله طهرت
 حكماً يعني تقديراً فيقال فاذا كانت الصلاة صارت ديناً عليها ولم يجز فعلها
 فكذلك يقال ان قوله تعالى فاذا تطهرن فأتوهن يدل على عدم جواز اتئانهن
 قبل التطهر الذي حظر الصلاة بغير طهور هو الذي حظر جماع الحيض قبل
 التطهر تقديراً انها طاهر بصيرورة الصلاة ديناً في ذمتها اذا صح ان يكون عليه
 فانما يدل على ان المراءة اذا خوت الغسل مع طلب زوجها الجماع تكون مأثومة
 قياساً على اثمتها في تأخير الغسل للصلاة اما جواز فعل الجماع قبل الغسل والتطهر
 فما علة بكرايدل عليه هذا على فرض تسليم تعليله والحق ما قدمناه لدلالة
 الكتاب والسنة عليه وقد عرفت انه قول أكثر العلماء حتى قال ابن المنذر ما
 قدمناه والله اعلم قال واذا انقطع الدم لعشرة ايام حل وطئها قبل الغسل الا
 ان لا يستحب قبل الاحتسال للنهي في القراءة بالشد يد انتهي وقد عرفت ما هو
 الحق في ذلك - قال ولا تدخل المسجد وكذا للجنب لقوله عليه السلام فاني لا أحل

للمسجد حايض لا جنب وهو باطلا حجة على الشافعي في إباحة الدخول على
 وجه العبور والمروءة لا تطوف بالبيت لأن الطواف في المسجد وليس للحايض والجنب
 والنساء قراءة القرآن لقول صلى الله عليه وسلم لا تقرأ الحايض والجنب شيئا
 من القرآن وهو حجة على مالك في الحايض وهو باطلا قرينتا أول ما دون الآية
 فيكون حجة على الطحاوي في إباحته وليس له من المصحف الا بغلاف ولا اخذ
 دونه في سورة من القرآن الا بصرة وكذا المحدث لا يمس المصحف الا بغلافه
 لقوله عليه السلام لا يمس القرآن الا طاهر ثم المحدث والجنب حلالا ليدفعا
 في حكم المس والجنب حلت الغمدون المحدث فيفترقان في حكم القراءة وعلا
 ما يكون متجا فيا عند دون ما هو متصل به كالمجلد المشتمل على الصحيح ويكون مس
 بالتمسك الصحيح لأنه تابع له بخلاف كتب الشريعة لأهلها حيث يخصص في بعضها
 بالكدلان في ضرورة ولا بأس بدفع المصحف إلى الصبيان لأن في المنع تضيق ^{حفظ}
 القرآن وفي الأمر بالتطهر حجابهم وهذا هو الصحيح انتهى بطوله وأقول
 استدلال على منعها عن المروءة حديث جسد أني لا أحل المسجد لحايض ولا
 جنب لو سلم له صحة الحديث وقطع النظر عن قول البخاري أن عند جسر
 عجائب وإن أفلت داوود مجهول الحال وقول الخطابي وعبد الحق أنه لا يثبت
 من قبل أسناده ممنوع لأنه إذا تعارض الدليلان وأكثر فلا يغني أحدهما
 الآخر إذ ليس أحدهما بأولى من الآخر لا بموجب وهذا الحديث مع أنه مختلف
 في محته فهو معارض بما هو مثله وبما هو أصح منه فمن ذلك ما ذكره في التتبع
 عن عايشة رضي قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ناوليني الحجر من المسجد فقلت أني

حايض فقال ان حيضتك ليست في يدك رواه الجماعة ^{على البخاري}
 وفيه عن ميمونة ^{رض} قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل على احدانا وهي حائض
 فيضع راسه في حجرها فيقرأ القرآن وهي حايض ثم تقوم احداً ثم تتر
 فتضعها في المسجد وهي حايض رواه احمد والنسائي وهذا الحديث مؤيد
 ومفسر للحديث الذي قبله وعن جابر قال كان احداً يامر في المسجد وضياً
 مجتازاً رواه سعيد في سننه وعن زيد بن اسلم قال كان اصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يمشون في المسجد وهم جنب رواه ابن المنذر وهذه ادلة
 اجاز الدخول للمار في المسجد وهو جنب منهم ابن مسعود وابن عباس
 والشافعي واصحابه واستدلوا ايضا بقوله تعالى ^{العباس} لا جناح لهما من
 انما يكون في محل الصلوة وهو المسجد لا في الصلوة وتقييدها بذلك
 بالسفر لا دليل عليه بل الظاهر ان المارد مطلق للمار لان المسافر ذكر بعد ذلك
 فيكون تكرار بيان القرآن عن مثله وقد روى ابن جرير عن جابر
 الانصار كانت ابوابهم الى المسجد فكانت تصيبهم جنازة فلما وجدوا
 الماء ولا طريق اليه اكلوا من المسجد فانزل الله تعالى ولا جناح لهما من سبيل
 وهذا من الدلالة على المطلوب بحمل لا يبقى بعد اريب فقبح تخصيص
 حديث النع بما ذكر وحمله على من يدخل للمكث ان صح وايضاً القياس
 الصحيح يدل على جواز العبور لان الصحابة كانوا ينامون في عهد النبي ^{صلى الله عليه وسلم}
 ويما تصيبهم جنازة فيما كان لهم بد من العبور ولو كان مطلقاً لكان
 محرماً لمنهم انما اخرج عن النوم في المسجد اذ هو يودي في غالب الاحوال

الى ارتكاب الحوام غايته في الباب تحت ط الاحاف لا تقسم اما الاجاب والتحرير
 فلا يصار اليها الا عند صحة ما يقتضيها من الشارع وعدم المعارضة بمثل فضلها هو
 اقوى منه والله اعلم اما قوله لا تطوف بالبيت لان الطواف في المسجد انتهى الى
 لان الطواف لا يكون الا في المسجد وقد استدل على منع ذلك بعد حديث منع دخول
 المسجد المتقدم وقد عرفت ماله وما عليه واهل الحديث انما يستدلون على ذلك بقوله
 انما الطواف بالبيت صلاة فاذا اطفتم فاقولوا السلام وسياقي في كتاب الحج
 اما استدلاله على منع الحايض والجنب والنفساء عن قراءة القرآن بحديث لا تقراء
 الحايض والجنب شيئا من القرآن مع الاختلاف في رفعه فهو حديث مطعون ولا
 يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ضعفه ائمة الحديث نعم بعض اهل الحديث يستدل
 على ذلك بما روى عن علي بن ابي طالب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجيب ويرجا قال لا يجيز
 عن القرآن شيئا ليس الجنب وقد اختلف اهل الحديث فيه بين مصحح ومصحف حتى
 قال الشافعي اهل الحديث لا يثبتونه وانت ترى ان هذا حكاية فعل مع اختلاف
 الحديثين فيها لا يصلح للاحتجاج وذكر البخاري من اصحابنا عن ابن عباس انه لم
 يرب القراءة للجنب باسا وقالت عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحض ويقرأ
 على الحايض يوجب الحج ويرجا يودي الى النسيان ان كانت الحايضة متعلمة
 للقرآن وقوله وليس لهم من المصحف الخ واستدل لا يقول عليه السلام لايمس
 القرآن الا طاهر يقال عليه هذا الحديث قد اختلف في صلاحية الاحتجاج وقد
 ذكر الشوكاني في النيل اختلافهم في ضعفه وقال هو من صحيحة غير مسبوقة
 وفي رجال اسناده خلأ شديدا قال والطاهر يطلق بالاشتراك على المؤمن والطاهر

من الحديث الأكبر والأصغر ومن ليس على بدنه نجاسة وبديل لاطلاقه على الأول
 قوله تعالى إنما المشركون نجس وقوله صل على هريفة المؤمن لا ينجس وعلى الثاني
 وإن كنت نجساً فاطهر وأولى الثالث قوله صل على الخفين دعمهما في
 ادخلهما طاهرتين وعلى الرابع الإجماع على أن الشيء الذي ليس عليه نجاسة
 حسية ولا حكيمة يسمى طاهراً وقد ورد إطلاق ذلك في كثير من الجواهر
 المشتركة على جميع معانيه حمل عليها هنا والمثله مدونة في الأصول وفي هذا المذهب
 والذي يترجح أن المشترك يحمل فيها فلا يعمل به حتى يتبين وأما الاستدلال
 بقوله تعالى لا يسر إلا المطهرون فلا يتم إلا بعد تسليم مرجع الضمير إلى القرآن
 والظاهر رجوعه إلى الكتاب وهو اللوح المحفوظ لأنه الأقرب والمطهرون الملائكة
 ولو سلم عدم الظهور فلا أقل من الاحتمال فيمنع العمل بأحد الأمرين ويتوجه الرجوع
 إلى البراءة الأصلية ولو سلم رجوعه إلى القرآن على التعيين وتنازلاً عما تقدم كله
 لكانت دلالة على المطلوب وهو منع الحديث من مسر غير مسلمة لأن المطهرون ليس
 بغير المؤمن ليس بنجس دائماً الحديث للمؤمن لا ينجس هو تفوقه على الإجماع على الطهر ^{للمؤمن}
 بجنب أو حايض أو محدث أو متنجس بنجاسة اعتدت بدنه أو ثوبه الذي عليه لأنه
 لا يقال لكل من تطهر عن أحده هذه الأشياء على أنفرادها مطهر بل ولا طاهر على
 الإطلاق وإنما يقال طاهر من الحدث الأصغر وإن كان قد يكون على كمال بدنه
 جنباً كما هو مذهب الشافعية وطاهر من الجنابة والحوض وإن كانت على بدنه
 نجاسة عينية نعم يقال لما يعهما مضافاً للعبادة كان يقال طاهر بطهارة الاستلام
 لأن هذا الأخير لا يقول به المانعون لأنهم لا يثبتون نجاسة في الاستلام

الطهارة عن النجاسة فبين بذلك ان اطلاق الطهر والطاهر لا يقيدانما يصح
 في المؤمن فهو مطهر وطاهر وان كان مجنباً او على بدنه نجاسة ولهذا يقال
 لضد الاعنى الكاف نجس كما قال تعالى انما المشركون نجس ويقال للملأ الكافر
 مطهر من اى بالايمان لا بالماء ولو سلم صدق اسم الطاهر على من ليس بمحدث
 حدثاً اكبراً واصغر فقد عرفت ان الواح كون المشترك جملات في معانيه فلا يبين
 حتى يبين وقوله لا يمس القرآن الا طاهر كذلك لا يتعين على المتطهرين الجنبات
 او المحدث حدثاً اصغراً والطاهر عن النجاسة العينية ولو سلم ايضاً ان اطلاق
 على المؤمن انما هو مثل اطلاقه على المتطهر عن هذه الاشياء فالدليل على
 ارادة تعيينه هنا قوله صلعم المؤمن لا ينجس ولو سلمنا ان هذا الحديث اعنى
 قولنا المؤمن لا ينجس لا يمنع من ارادة منع الجنب او غيره ممن تقدم
 فقيين احدها محل النزاع ترجيح بلا مرجح فقيين لجمعها مع انه خلاف
 الواح عند اصوليين لا يستقيم لانهم لا يقولون بتردد الان من لاقت
 بدنه نجاسة لا ينعونه عن مس المصحف ولا عكساً في المؤمن فانه طاهر ومطهر
 وان كان مجنباً وهم يمنعون فاستدلوا لهم بحديث لا يمس القرآن الا طاهر
 مع عدم صلاحية الاستدلال هو نظير استدلالهم بالاية المتقدمة ويمكن
 حملهما على الخبر ومع الاحتمال لا يتم الاستدلال قال السيد العلامة محمد بن
 ابراهيم الوترى من اصحابنا ان اطلاق اسم النجس على المؤمن الذي ليس بطاهر
 من الجنبات والخمير والحديث الاصغر لا يصح لاحقيقة ولا مجازاً ولا لغة وقوله
 هذا قد سبق اليه الصادق صلى الله عليه واله وسلم بقوله ان المؤمن لا ينجس

ثم اوج على نفسه موالا واجاب عنه فقال فان قلت اذا تو ما تريد من حمل الظاهر
على من ليس بمشرك فما جوابك فيما ثبت في المتفق عليه من حديث ابن عباس
انه صلح كعب الى هرقل عظيم الروح اسلم وسلم الى اخيه حاصله ان كتاب البقا
الى هرقل مشتل على قرآن وقد مر هرقل واصحابه وكانوا كفارا امتنعين لامطهر^{هم}
من الاحداث فاجاب بتخصيص ذلك بمثل الآية واليتين قانه يجوز تمكين
المشرك من مس ذلك المقدار لمصلحة كدعائه الى الاسلام ويمكن ان يجاب
عن ذلك بانه قد صاد باختلاطه بغيره لا يجوز له مس كتب التفسير والتخصيص
به الآية والحديث وقد عرفت ان ما تقدم في الجنب واما المحدث حدثا اصغر فذ^{هب}
ابن عباس والشعبي والضحاك وزيد بن علي والوئيد بالله والهادوية وقا^ض
القضاة ود اود الى ان يجوز له مس المصحف انتهى ما اردت من النيل بزيادته ونقصا^ه
والله اعلم اما قوله مفرقا بين الجنب والمحدث حدثا اصغر ان الجنب حلت
جنايته الغم فحوت عليه قراءة التلوان والمحدث حدثا اصغر لا يحل حله فمما زله
قراءة القرآن فهو من المصادق لاننا لانسم هذا التفرق وما الدليل عليه وقد عرفت
حكم قراءة القرآن مما تقدم والغلاف والجلد المشتركون اهت المس بالكم هي مبنية
على اصل المسئلة وهي المس وقد عرفت الحق عندنا انه وان صح قول للناغين
فالتوسع بللغ الى ما ذكر غير صحيح وما احسن الاقتصار على ما دل الدليل عليه
وقوله بخلاف كتب الشريعة لاهلها حيث ينخص في مسها بالكم مضموم وان
مسها باليد للمحدث غير منخص فيه ولعله يكرهه ونحن نترك قوله ولان له عليه
فيه لا نرى جوده عن الدليل وما هذا حاله فيما اشبهه بحكايات الناس السائرة

في مسامرة قههم وما لنا ولها حصة الله وثأبه على من قصده والله اعلم **فقطرة**
 ثالثة لنا على ما قدمنا ذكره عن الامام الشوكاني رحمه الله استمد من كتاب واحد
 ان يكون الصواب وفصل الخطاب في هذه المسئلة واقول انه بعد تحريهما
 نقلته عن الامام الشوكاني رحمه الله قد ظهر لي ان ناسا من الماتئين عن مس **المصحف**
 قد قرروا ان عليهم على صوة غيرهما ذكرها الامام رحمه الله وذلك بانهم قالوا قد نقل
 المنع عن اكثر السلف بل قيل انه اجماع منهم لولا ما نقل من خلاف داود
 في ذلك وخلافهما بعد شذوذ ومثل هذا الاجماع يعد حجة في محل النزاع
 عند كثير من الناس انت تعلم ان دعوى الاجماع لا يستقيم مع مخالفة داود
 وابن عباس والشعبي وغيرهم كما ذكرنا في الجزء الثاني من هذا الكتاب
 نعم لهم ان يقرروا استدلالهم بالآية والحديث على وجه اخر بان يقولوا ان
 الآية جاءت لبيان شان القرآن وعظمته ومسيقت للتنوير بعلوم مرتبة
 ومكانته فقال تعالى انه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يسه الا المطهرون
 والضمير في لا يسه ان كان عائدا الى الكتاب المكنون فهو لا يخلو اما ان يراد به
 مجرد الخبر اى ليس هناك من يسه غير المطهرين ويكون لو امكن ان يصله
 غيرهم لما كان عليه في المسألة وهذا لا يقضيه سياق الآية وان كان
 المراد ان شان ان لا يسه الا المطهرون باعتبار ما اشتهل عليه من كلام الله
 وكلماته فقياس المصحف عليه بان لا يسه الا المطهرون من باب اولى لان
 القرآن اجل واكرم مما في اللوح المحفوظ على الله تعالى ويمكن ان يقال ان
 ذكر اللوح المحفوظ وصفه بان لا يسه الا المطهرون في متروك مدح

القرآن والتنوير بشأن تبيين المؤمنين على أن ما كان هذا حاله عند الله العظيم
 حيث وضعه بحل لا يمسى ذلك المحل الا للمظهر ^{ويخرج} ان يكون عندهم بحل
 وهو المصحف لا يمسوا الا وهم طاهرون وهذا من الاولوية بحل فهذا
 الاحتمالات والتوجيهات مخرجة على تسليم ان مرجع الضمير الى الكتاب
 الذي لا يراد به غير اللوح المحفوظ اما اذا قرأ الكتاب المكون بما هو اعلم من اللوح
 المحفوظ وذلك بان يقولوا المكون المستور والمراد به المصون من التبديل
 والتغيير وظاهر ان المصحف ايضا محفوظ مصون من التغيير والتبديل
 كما قال تعالى ان نحن نزلنا الذكر واناله لحافظون فالقرآن قبل نزوله وبعد
 نزوله في كتاب مكنون وحينئذ لا اشكال في تفسير المظهرين بل شأنه قبل
 نزوله وبعد نزوله ان لا يمس الا المظهرين وهذا التفسير الذي يعي القولين الذين ذكرها
 المفسرون وتبهم الشوكاني واذا كان هذا الخبر من شأنه اظهار العظمة
 وكرامة مكانه فهو خبر ومعناه النهي بل قالوا ان ذلك ابلغ من مجود النهي
 ولا يبق الا شبهة اشتراك الظاهر بالمظهر لفظا في المعاني التي ذكرها الهمام الشوكاني
 وهذا الشبهة غير واردة ولا مانعة للدلالة على ما اردنا بل الدلالة بيينة
 وواضحة صريحة في محل النزاع يوضح ذلك ان الانسان من حيث هو انسان
 بما يعي المسلم المؤمن والكاfer طاهر العين اتفقا منا ومن الشافعية ولما
 الكاfer انما هي معنوية باعتبار ما قام به من الاعتقاد الباطل المستقدر عقلا
 وشرا ولا ينجس ما لا قام من الطاهرات والمسلم هو طاهر مطهر لا ينجس
 حيا ولا ميتا ولكن مع ذلك قد تقوم به اشياء معنوية اوحشية تمنع كثير

مع هذا الضمان
 اعلمنا المصنف
 في معنى الكتاب
 العين اتفقا الى

من العبادات فالجهر احتاج الى الطهارة الظاهرة بالمطهرات المادية فقيام
 الاحداث والنجاسات بتعويذة الى طهارة مخصوصة شرعا مع طهارته الاعتقادية
 وهذه هي الطهارة الكاملة التي لا يمكن ان يتلبس بالعبادات الشرعية التي من
 شرطها الطهارة الابها ونحن لا نكفر ان الايمان يسوغ اطلاق اسم الطاهر
 ويزيد على الكافر اطلاق اسم المطهر فلا يقال للكافر مطهر وان كان يقال
 طاهر العين من حيث ان ادعى وهذا من حيث العين اما طهارة اللوم من حيث
 العين والاعتقاد جميعا بقى الطاهر والمطهر المتطهر في العبادات ومباشرة بل لوم
 تعظيم من المشاعر وغيرها شرافة اذا طلبت لها الطهارة او قد فعلها بكون الفاعل
 طاهرا ومطهرا ومتطهرا فنحن نجلها على اتمها واكملها واشهرها استعمالا وهي
 الطهارة الباطنة والظاهرة وحمل اللفظ على اشهر معانيه واكملها هو المتعين شرعا
 وعرفا ولغة والا لا متنع طلب الطهارة الخصوصية في قوله لا صلاة الا بطهور
 ونحوه ولما كان يؤخر عليه ما اؤخر ثم هنا بان يقال المراد بها الايمان او يمنع
 تخصيصها بمعنى دون معنى الابدليل لان ذلك بمنزلة الجهل فيحتاج الى البيان
 وحيث لم يصح ذلك تبين ان حمل اللفظ على اكمل معانيه هو المتعين اتفاقا
 عند العلماء ويؤيد ما رصنا اثباته من دلالة الآية والحديث ما عرف من حال
 النبي صلى الله عليه وسلم وعادة حتى انه صلى لا يجبه عن قراءة القرآن شي غير الجنبانة وقد
 قال تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة واذا كان صلى قد احتاط
 حتى في رد السلام وتيممه فما بالك بقراءة القرآن ومسه وايضا لو صح
 ما اردت من الحديث لفسد معناه ولم يعد من الكلام المعقول الذي يصير معناه

ايها الطاهر من لايمس القرآن الا طاهر وهذا يصان عن كلام ادنى الناس حتى
فضلا عن افضلهم وانصحهم وصلم ولا يخرج من حج قوله لا تسافروا بالقرآن الى
ارض العدو واذ لو كان هذا مرادة صلعم لكان له مندوحة في العدو ولعلفظ
مشتبه الى ما هو بين في المراد كأن يقول لايمس القرآن الا مسلم او مؤمن
وبهذا يندفع ما اعترض واطال به الامام الشوكاني في رد وانفخ دالة الآية
والحديث على منع المحدث حدثا صغيرا واكبر من مس المصحف وامام اذ كره من
الكلام في صحة الحديث فلا يضربنا في تقرير المسئلة لما عرفت من شمول دلالة
الآية لذلك على انه لم يمكنهم ان يجيبوا بان الحديث بعد النظر وجمع طرق كلها
لا يسقط عن درجة الحسن حتى عند الطاعنين في كيف وقد صحح ابن جبان
والحاكم وغيرهما من المحدثين وروى عن عدة من الصحابة كعمر بن حزم وابن
عمر وجمهم ابن حزم وعثمان بن ابي العاص وثوبان رضي الله عنهم وابدأ عمل الامة
الذي كان ان يكون اجماعا في الجنب قالوا وانتم قد اخذتم واستدلتم في كثير من المسائل
بما هو مثله واحط منه وليس ما اظلم به الا فقه شدة او شقة فتن والحق
مضا وما قلنا ولهذا انحنا راند يحرم على الخلف من المصحف وحمله وقراءة القرآن
الا اذا كانت متعللة لان الضرورات تبيح المحذورات والمكث في المسجد والصلوة
والطواف ومثلها الجنب وكذا الحديث فيما سوى القراءة والمكث اما قوله القرآن
المحدث فبما ثبت اتفاقا وامامه المصحف فختلف فيه كما مر في المختار عند اكثر من صاحب
الجواز سيما المتعلم والمحدث والمريض فعا للخرج واختاره الشوكاني والمحقق ما ذكرنا
فلا يفيد وكذا اسس التوراة والانجيل والكتب الباقية السماوية وقد صرح بعض

فتها الآخاف بتجريمها بالحدث اما من كتب التفسير والفقه والحدث وسائر
كتب الشريعة فلا خلاف في جواز الحدث اما نقل عن بعض الآخاف كراهية
وكذا الجنب لانه لا دليل على الحومة والكراهية بل حديث هرقل يدل دلالة التز
على جواز لان كتاب النبي اليه مع كونه مشتملا على آية من القرآن من افضل كتب الشريعة
واعلاها درجة ولا يرب في كون الكفار محدثين ومجنبيين والصفة والكثرة والفتنة
بين دمي الحيض وقبل القصة البيضاء حيض القصة بفتح القاف وتشديد الصاد
المهملة النون والملاذ البيضاء لما تقدم عن عائشة اما الصفة والكثرة بعدد
القصة اعني بعد الطهر فقد صح عن ام عطية قالت كنا لانعد الكثرة والصفة شيئا
ويمكن ان تحيض بعض النساء في الشهر ثلاثة حيضات ذكوة الامام البخاري في صحيحه
عن علي وشريح فان كانت في عدة وصاد قهار وحافذاك والا فلتأتي بيينة ممن
يرضى دينه ولومن بطانة اهلها تشهد انهما حاضتا ثلاث حيض تطهر عندها
قرو وتصلي كذا في الصحيح وشرح الفتح واذا راعها طهرت فقتل وتبع اثر الدم
بفرصة ممسكة او ما تيسر من اى طيب لما صح عنه مسلم انه قال تأخذ احدا كن
ماءها وسدرتها فتطهر فتحن الطهور ثم تصب على راسها قد كد وكث شيئا
حتى تبلغ شئون راسها ثم تصب عليها الماء ثم تأخذ فرصته وتتبعه الحادة
بخنجر الكست ونحو لما في الصحيح عن ام عطية قالت كنا نهي ان نحد على
ميت فوق ثلاث الا على زوج اربعة اشهر وعشرا ولا نكحل ولا نطيب ولا نلبس
ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب وقد رخص لنا عند الطهر اذا اغتسلت احدا نام
حيضها في نبذة من كست اظفار الحديث وغير الحادة اذا لم تقدر على

للسك كفاها التي طيب اذ لو كان للسك متعين لما عدل عنه هذا القسط
ولما احيتم الى البديل عنه عند تعذوا استعماله

فصل في المستحاضة ان كانت مبتدئة او معقادة ناسية لعادتها او وقتا

قدم الحيض تعرف النساء فاذا ذهب قدومه في الطاهرة لما صح عنه صلعم انه قال
ان كان دم الحيض فادراسود يعرف وقد تقدم وان كانت ذات عادة مستمرة

لا تختلف ولم تميز دم الحيض فتوجه الى عادتها لان الشارع اعتبر العادة وفي
الصحيح اذا قبلت الحيضة فتركى الصلوة فاذا ذهب قدورها فاعسل عنك

الدم وصل في مسلم نحوه واخرج احمد م وابوداود م والنسائي م وابن ماجه م
من حديث امرئسة م انها استفتت النبي صلعم في امرأة تهرق الدم فقال

لستظر قد اللبالي والايام التي كانت تحيضهن وقد رهن من الشهر وقد ع
الصلوة وهو حديث صالح للاحتجاج وكذا لك حديث زينب بنت جحش

ان النبي صلعم قال في المستحاضة تجلس ايام قرائتها والاحاديث في هذا المعنى
كثيرة ولو نسبت بعض العادة للمستمرة وذكرت بعضها عادت الى العادة فيما

ذكرت وفيها سواها كلبتداء اعطاء لكل شئ حكم وعمل بالاحاديث المتقدمة
فاذا رأت غيرة الحيض في الطاهر لما في الصحيح عن عائشة م قالت اعتكفت

مع رسول الله صلعم امرأة من ازواجه فكانت ترى الدم والصفرة والطست
تحتها وهي تصلي وفي الباب احاديث كثيرة وتفضل اثر الدم لقول صلعم فاعسل

عنك الدم الحديث وهو في الصحيح وقد مر ما يفيد معناه من غير وجه
وتوضاء كل فرض ولو توضأت الخ وقت الاولى وقدمت الثانية

اول وقتها اجرائها وقال الاحناف تتوأم لوقت كل صلاة فتصلي بذلك
 الموضوء في الوقت عاشاء من الفريضة والنوافل واذا خرج الوقت بطل
 وضوؤها واستأنفت الموضوء لصلاة اخرى قالوا ولنا قوله عليه السلام ^{صلى} للستحيا
 تتوأم لوقت كل صلاة وقد ردوا اللفظ الوقت فيما سواه مما ورد بمعنا
 في هذا الباب ولم ينقل احد من اهل الحديث هذا الحديث بهذا اللفظ
 انما المروي لكل صلاة وقول بعض الاحناف ان اللام يستعار للوقت يقال
 ايتك لصلاة الظهر وقتها مما لانعلم احدا قاله وانما دل كلام القائل
 على الوقت بالالتزام لان الظاهر من الظهيرة وهو وقت فاضافة الصلاة اليه
 يدل على انها تقع فيه والآتي لها اتى في وقتها لان اللام تستعار ليدل عن
 الوقت فهذا مما لم يقع في كلام العرب وايضا ان اوقات الصلاة للمقربة
 قد تختلف لصعوبة السفر ونحوه وللعذر كما نمار ونسي فان وقت صلاته
 اذا ذكر واستيقظ كما صح ذلك عنه صلعم فليأمرهم احدا من اهل مخالفة
 الحديث وتجعلوا صلوة هؤلاء قضاء في غير وقتها او تناقضا مذهبكم
 وهذا الامر عليكم فيما اذا نام كل وقت صلوة الظهر حتى دخل وقت العصر لنا قوله صلعم ان قال
 المستحاضة تدع الصلاة ايام اقرائها ثم تغتسل وتتوأم عند كل صلاة
 وتصوم وتصل وقوله صلعم توفى لكل صلاة ثم صلى وان قطر الدم على
 الحصى وقوله عند كل صلاة لا يدل ولا يستفاد منه الا انها لكونها ذات
 ضرورة حدث ما يميزه اذ قد مر ساعة فاعطى طلب منها تجليل الصلاة
 عقب الطهارة تخفيفا لما نفع عن الصلوة مهما امكنها يوضع ذلك قوله

صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الآخر وان قويت على ان توخى الظهور تعجل
 العصر فتغتسلين ثم تصلين الظهر العصر جميعا ثم توخى المغرب وتعجل المساء
 ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فاضلي وتغتسلين مع الغيرة تصلين
 فذلك لك فاضلي وصلى وصومى ان قدرت على ذلك وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا
 اعجب الامرين اليّ وهذه الطهارة وان كانت اولى لكن فعلها ليس بواجب
 فلا اقل ان يكون فعلها احب واحسن لمن قدرت عليها فالشاهد فيها كونها
 كافية لعرضين وفي وقتين وهو صريح في الرد على الاحاف والشاكية ومثلها دأبهم
 الحديث كنس البول ونحوه اى مثل السقاضة في الوضوء لكل صلاة وذلك
 لتلحق العلة واعمالها حكمها في المقائلين ونحو سلس البول سلس المذى
 والريح البواسيرى وكل من دام به حدث ضرر من الاحداث المتقدمة ذكرها
 واستفيد من حديث السقاضة جواز الجمع بين الصلوتين ولو مواظبة للحدوس
 بل كونه احب واحسن ونقيس الوضوء على الغسل دفعا للرجح عن الامة
 ويقتضوا على المسلمين وقد قال الله تعالى يريد الله بكم اليس ولا يريد بكم العسر
 اما اخواتنا من الاحاف فهم نيكمن هذا التيسر للحدوس من والمنقول عن
 ائمة اهل البيت ولو في كتب الزيدية والامامية جواز للاصحاب فكيف
 لا يجوز للمرضى وقد جوزه امام الائمة احمد بن حنبل رضي الله عنه وعن اتباعه
 وحشرنا في اوليائه ولعمري ان ائمة اهل البيت احق بان يقلدوا من هو لاء
 المجتهدين الذين امر الله وسوله بتقليدهم ولا تخافوا على اتباعهم كما حرم
 نبينا صلى الله عليه وسلم على تقليد اهل البيت والتمسك باقوالهم وافعالهم

حيث قال اني تارك فيكم الثقلين ما ان تمسكتم بهما لن تضلوا كتاب الله وعلى
 اما كون الثقلين متبدعين فلا رضى في هذا الحل اذ لا يتعلق به غيرهم ولا يتقوا
 بهم بل هو الصحيح قول روايتهم في مثل هذا كما بينا في الجزء الاول فتذكر
 قائل ولا تغفل وقد اضطربت اقوال الفقهاء رحمهم الله في مسائل المستحاضة
 بحسب اختلاف اصولهم ولتختلفوا ثانيا في رد افراد كل مسألة الى اصلها
 حتى صارت من اصعب المسائل عليهم في فهمها وعلى النساء في الفهم
 والعمل والشافعية قد قسموها الى سبعة اقسام ومنه من زاد على ذلك
 وفرقوا بين للبثاءة والمعاداة التي نسبت حدتها وجعلوها ثلاثة اقسام
 وسهوها متغيرة وهي اما متغيرة في الوقت فقط او القدر فقط فالاولى
 كما ن تقول اعلم اني احيض في الشهر مرة واكون في سادسها ايضا مثلاً
 والثانية كان تقول اعلم ان حيضى ستة ايام العشر الاول من كل شهر مثلاً
 والثالثة المتغيرة المطلقة وهذه المسكنة قد حملوها وكلفوها انواع الشقات
 التي تنوز الشريعة السهلة السخنة ان تاتي بها فقا لوايحه عليها وعلى حليها
 وطؤها ومس المصنف والقراءة في غير الصلوة ونقل الفريضة والنذوراة
 والجنابة اهدا وكذا النوافل وتغتسل لكل فرض وتصوم رمضان وشهر اخر
 كاملين وتبقى عليها يومان فتصوم لقضائهما من ثمان عشر يوماً من الشهر ثلاثين
 ايام اولها وثلاثه ايام اخرها فيحصل لها اليومان الباقيان وقد عرفت مما
 تقدم ان لا متغيرة وان لا بد ان تعرف النساء دم الحيض واذا لم تكن عادة
 محفوظة ولا تميز للدم فانها مطلق المستحاضة وانها كاطاهرة وقد تقدم

فلا فائدة في الاعادة والله اعلم-

فائدة مستفادة من قوله تعالى ويستلونها عن الحيض قل هو اذى فاعزها
النساء في الحيض فقربهما تيان النساء وجماعهن ^{الذي} لاسباب احدها حمية
وحفظ الصحة لان دم الحيض لا يخلو غالباً عن النقا ^{الذي} كثير لما تقارنه الجراثيم
للضوة التي ربما تنقل الى قبل الجامع والثاني الاستقذار الذي ربما ادى
الى نفرة طبعها في عقبه عدم الوداد والبغض المودى الى انحلال الزوجة
والثالث تأذى المرأة وربما زادها الجماع ضعفاً وتأذى فاقضت الحكمة
منع الجماع لذلك ولئلا يزيد سيلان الحيض بحركات الجماع العنيفة ومنعت
عن الصلاة لان حالها بهذه الصفة لا يصلح لان تقوم بها للدخول على الحضرة
للمقدسة لاداء العبادة المخصوصة المشروطة بالطهارة الكاملة وايضاً
الغالب في النساء حين حيضهن لا يخلون غالباً عن الكرب والغثيان
فتكليفهن الصلاة التي لبها الخشوع واشترح الصدر احراراً لمن
فاقضت رافة الشارع الرحيم الحكيم التحفيف والشفقة بمن والصوم
كذلك بل امره اوضح فان منعها الاغذية مع خروج الدم منهك للقوة
ومثلها النفاس لا يقال ان ذلك موجود في السحاضة ولم تقولوا به
لانا نقول ان الاحكام الشرعية انما تنطبق بما يكفر ويغلب لا بما يشذ
وينذر في افراد مسبباً عن امراض وضروحات فدم السحاضة هو اشبه
بدم الجراحات ومن قامت بها عذار وامراض وهذه الاشياء لها احكام
تخصها وعند الضرورات المتحققة بتباح المحذورات وغير ذلك من مبررات

الى الطبيب الثقة واما وجوب الصلوة على المستحاضة وهي قدر يزيد دمه
على دم الحيض فيقال ان دم المستحاضة وغيرها من الدماء سوى دم
الحيض تختلف في نجاسته واما حشوها المحل وعصبته بالثغر عليه
فليس هو للنجاسة بل لمنع الخارج وتخفيفه الناقض للطهارة ولئلا تؤذي
ويستقذرها الناس والصوم هي فيه كغيرها من ذوى العاهات فان
اضر بها او قال اطباء انه يضرها لم تصم لقوله تعالى وما جعل عليكم
في الدين من حرج والله اعلم

فصل والنفاس اكثره اربعون يوماً فما زاد عليه فهو استحاضة لحديث
امرئسلة قالت كانت النفاء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعين يوماً
اخرجه احمد وابوداؤد والترمذي والدارقطني والحاكم وللحديث طرق
يقوى بعضها بغيره الى ذلك ذهب الجمهور قال الترمذي في سننه وقد اجمع
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعون ومن بعدهم على ان النفاء تدع الصلاة
اربعين يوماً الا ان ترى الطهر قبل ذلك فانها تغسل وتصلى انتهى وقال
مالك والشافعي ستون يوماً وقال الليث بن سعد سبعون وقيل
غير ذلك ولا حد له اذ لم يأت في ذلك دليل بل ما دام الدم باقيا فهو
نفاس الى الاربعين وان انقطع انقطع حكمه والنفاس هو الدرع او الدرع
او عقب وضع الحمل ولو وضعت توأمين فمن الاول ما لم يتجاوزها بين
وضعيهما اربعين يوماً فان تجاوز قدم فساد فاذا وضعت الثاني فهو نفاس
ايضا الى اربعين اخرى وقال ابو حنيفة ج وابوسف نفاسها من الاول وقال

محمد بن محمد من الولد الأخير قال لأنها حامل بعد وضع الأول فلا تصير نفاساً
 كما أنها لا تحيض ولهذا تنقضي العدة بالأخير ولهما أن الحامل بما لا تحيض
 لا نسداد فم الرحم وقد انفتح بخروج الأول وتنفس بالدم فكان نقاساً
 والعدة تعلقت بوضع حمل مضاف إليها فتناول الجميع انتهى ونقول هم
 قد قوتوا أن النفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة وكذلك بدخروج
 بعض الولد عند أبي حنيفة ومحمد بن علي قولهما فلا يبطأت في الولادة
 بباقيها بعد خروج بعضه كان ذلك الدم دم نفاس وعقب الولادة تماماً
 تحسب الأربعين ما لم ينقطع الدم وعلى هذا صح لنا أن نعلل مسئلتنا بأن
 يحصل أحد التوأمين بمنزلة خروج بعض الولد الواحد والثاني كخروج بقية
 وكما أن عدتها لا تنقضي إلا بخروج كل الحمل فكذا مدة النفاس وهي
 الأربعون يوماً لا تحسب إلا بعد وضع كل الحمل وما قارن الأول والثاني
 كما قارن بعض الواحد إلى خروج باقيهما والأدلة هنا مطلقة كما هي في انقضاء
 العدة فلا تنقيد لها بأياً من نتركها على إطلاقها هناك وهذا ما قولنا كما أنها
 لا تحيض فهذه المسألة قد اختلف العلماء فيها والحق عند بعضهم أن الحامل
 قد تحيض وسيأتي بيان ما هو الحق في ذلك إن شاء الله فانتظر وسببه
 وضع حمل ولو علقته أو مضغته فيها صورة خفية أي سبب النفاس ذلك
 لأنها لا تسمى ولادة إلا حينئذ ويجزئها ما يحرم بالحيض كالوطي وترك الصلاة
 والصيام وغيره مما مر وكذا لا تنقضي النفاس إلا لما روى أبو داود
 من حديث أم سلمة قالت كانت الموائمة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم تنقضي في النفاس

اربعين ليلة لا يأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بقضاء صلاة النفاس وقد تقدم الاجماع على ذلك في المحايض وهو في النفاس اجماع ايضا والله اعلم.

فصل في الانجاس وتطهيرها والنجاس جمع نجس بالفتح وهو في الأصل مصدر ثم استعمل في كل ما يستقذر وكذا النجاسة لغة ومعناها شرعاً مستقذر يمنع صحته الصلاة ونحوها حيث لا يبرحها وهذا تعريفها بالحد ولخفاة الكثير العلماء تعريفها بالعد وهو اولي واوضح وهو غايط الانسان وبوله وهذا متفق عليه بين العلماء لانعلم فيه خلافا واستدل على ذلك من وجوه عديدة احدها ان نجاستهما معلوم من الدين بالضرورة ثانيها الاستدلال على نجاسة غائط الانسان ايضا بقوله صلى الله عليه وسلم اذا طلى احدكم بنعله الاذى فالتراب له طهور وفي لفظ اذا طلى الاذى بخفيه فطهورا التراب رواها ابو داود ورواه ابن السكن والحاكم والبيهقي وقد اختلف فيه على الاوزاعي واخرج احمد ورواه ابو داود والحاكم وابن حبان ومن خذ ابى سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا جاء احدكم المسجد فليقلب نعليه ولينظر فيها فان رأى خبثا فليمسح بالارض ثم ليصل فيها ورجع ابو حاتم في العلل وصلة واخرج اهل السنن عن امرئته مرفوعا بلفظ يطهرها مما جعله وعن انس عند البيهقي بسند ضعيف نحوه وقد روى ما يقارب ذلك ايضا من طرق اخرى والاذى يراد به غايط الانسان وقد اوضح ذلك ما صح عنه صلى الله عليه وسلم انه كان اذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي اذهب عني الاذى وعافاني وثالثها ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم من وجوب الاستنجاء بالماء

والاستحجار بالاجار وما في معناها او المبح بينهما وقد روي ان قوله تعالى في
رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب المتطهرين نزلت في اهل قباء لانهم
كانوا يستفون بالماء بعد الحج قوله تعالى يحبون ان يتطهروا والله يحب
المطهرين ظاهر في ان غايط الانسان وبوله نجس فان الطهارة شرعاً
تطلق على ازالة النجس هنا والام في ذلك اظهر من ان يستدل عليه
لاطبا في الامتريلا بعد جيل عليه وهم لما اخذوا ذلك من تعالى صلح
ويستدل على نجاسة بوله بما ثبت في الصحيحين من امره صلح ان يهراق
على بول الاخرابي ذقوا من الماء وبما صح عنه صلح انه مريبين فقال انها
يعد بان وما يعد بان في كبير اما احدها فكان لا يستبرئ من بوله الحديث
وقد روي ان عامة عذاب القبر منه وكذا احاديث النضج من بول الرضيع
والفعل من بول الجارية وهي احاديث صحيحة فكل ما قدمناه وغیره يدل
على نجاسة بول الادعي وغائطه ولا ينافي ذلك الاكتفاء في تطهير بعض
ما لا يمتسح الارض او اجار الاستحجار لان ذلك قد سماه الشارع تطهراً
ولا يصح اطلاق التطهير في ذلك الا بعد ثبوت انها نجاسة وهو المراد
وانما ينبغي ان يقال هذا تخفيف على الامم وتوسعة لها وهو رحمة من الله
تعالى ويكفي نضج بول الذكر الرضيع بالماء الحديث يفصل من بول الجارية
ويرش من بول الغلام اخرج ابو داود والنسائي وابن ماجه والبخاري وابن
خزيمة وصححه الحاكم واخرج احمد والترمذي وحسنه حديث علي بن ابي
النخعي صلح قال بول الغلام الرضيع ينضج وبول الجارية يفسل وثبت في

الصبيحيين وغيرهما من حديث امر قيس بنت محسن انها اتت بابن لها
 صغير لم يأكل الطعام الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال على ثوبه فذعا بماء
 فغفص ولم يقبله والاحاديث في المسئلة كثيرة صحيحة وما ذكرناه هو اوضح
 مذهب الشافعي والى حنيفة وقال احمد بن حنبل الصبي ما لم يأكل الطعام
 طاهر وقال مالك يغسل من يولعها وهما في الحكم سواء والاحاديث الثابتة
 ترد عليه والله اعلم والروث نجس لقوله صلى الله عليه وسلم في الروثه انضار كس
 ولركس هو النجس اخره وقال التقي ان الروث يختص بغائط الليل والبغ
 والحجر كذا في الرضة الندية وقال الشافعي وابو حنيفة بنجاسة الابوال
 والارواث من كل حيوان الامايروى عن ابى حنيفة من طهارة ذرق الطير
 الماء كول اللحم والعصا فيروا فمما مالكم واحد في غير الماء كول وقال
 بطحا لهما من ماء كول اللحم وقالوا ان الروثه تعم ذلك كله وهو غير
 مسلم لما عرفت عن التيمي وقد روى مقيد ابان تلك الروثه كانت روثه
 حمار وقد اختلفوا ايضا في الركس حتى قال ابن بطال لما رآه هذا الحرف
 في اللغة يعنى الركس وتعقبه ابو عبد الملك بان معناه الود من حالة الطهارة
 الى حالة النجاسة وقال الحافظ ابن حجر لو ثبت ما قال لكان بفتح الراء
 يقال اركس ركسا اذا دس وفي رواية الترمذى هذا ركس يعنى نجسا
 ويدل عليه رواية ابن ماجه وابن خزيمة في هذا الحديث فانها عندهما
 بالحجيم واخره النسائي فقال الركس طعام للجن وفي القاموس الركس
 رد الشئ مقلوبا وقلب اوله على آخره وبالكسر النجس وقد قيل ان في

الحديث تدليس خفي وقد اجاب عنه المحافظ في الفتح قلت ولذا عرفت ما في
الروثة من الاختلاف ثم ما في لفظ الركس مع القول بان في الحديث تدليس خفي
علمت حالة الاستدلال به وتعيين المطلوب منه واذا صحت ان الركس يأتي في اللغة
بمعنى الورد من حالة الى حالة فلا ريب في صحة ما قاله الامام العاقل الثاني
لانه قد صرح عنه صلعم النهي عن الاستنجاء بالورث وعلى ذلك بان طعام الجن
وقال ان دعوت الله لهم ان لا يروا بعضهم ولا يروا الا واحد واعلم بما طعاما
وهذه الصيرورة هي انقلاب وسمي لهما على حالتها الاولى اي قبل ان تستحيل روثا
فانها كانت طعاما ثم روثا ثم ردت وصارت طعاما للجن واذا كانت في الرواية
تدليس فلا يبعد ان روى بعضهم ما هو مكسور مفتوح حاسه والاتحاد صورتهما
خطا او لعل بعض الرواة استبعد معناه مكسورا لاسيما اذا كان بجمع في روايته
الى كتاب عنده لما عرفت ان صورتهما واحد في الخط ولو كانت الرواية بكسر
الواو مخفوفة فقد عرفت ما قال ابو عبد الملك وعلى تسليم عدم صحة شيء مما
ذكرناه من حياة الحديث للاستدلال على هذا المعنى للخصوص فالتقييد في بعض
رواياته بروثة الجواريق على الحل الواث في جملة المطلق على المقيّد ولو حل على
عمومه فهو لا يتناول غير روث الخيل والبغال والحمير اما قياس خروء سائر الحيوان
وبعضها عليه فلا نسلم بل استحباب الاصل وهو الطهارة في كل شيء اولى فنكتفي
به حتى يردنا قل صحيح ونحن لو رجعنا الى القياس الصحيح لكان القياس معنا
ابصارا لا ترى ان النبي صلعم صلى في مريض الغنم ومواضع الابل وذلك صريح
في طهارتها لاسيما وامر العريزين بشرب ابوالهنا نص في محل النزاع فقياس

ارواث سائر اليها ثم والدواب عليها اولى من قياس ذلك على الروثة لاسيما وهذا
 قياس مؤيد بان الاصل في الاشياء الطهارة وحديث الروثة ناقل لها عن أهل
 مع ما عرفت مما قيل فيه فاحسن حالاته قصة على مودة والله اعلم وقد ورد ان
 ان الكلاب كانت تقبل وتذبح في المسجد وفي بعض الروايات وتبول ولم يكونوا
 يغسلون من ذلك واذا كانت ابوالها نجسة كيف لم تمنع ولم ينبه ولو في حد
 واحد على تغسيل ابوالها وهي من اكراه الحيوانات عليهم اذ ذاك حتى انه قلما
 يقتلها وهل يتصور منصف ان اصحابه مسلم يتسابقون الى زجر الاعرابي عن
 البول ثم هو مسلم يأمرهم بصب الماء على بوله فلا امرهم بصب الماء على
 ابوال الكلاب ولا هم يمنعوها عن دخول المسجد اذ كانت ابوالها نجسة
 واذا كانت هذه حالة ابوال الكلاب فما بالك مما سواها وما هو احسن
 حالها منها من سائر الحيوانات والحاصل اننا لا نجزم بتكليف الامة ما لم يشهروا
 الله ولا ننكر على من احتاط لنفسه وما اصابه للمذي ينضح بالماء وقد صح انه امر
 بغسل ما اصابه وبغسل الفرج والاثنيين منه وتارده برش الماء على ما ظن انه
 اصابه والغسل يحمل على الاستعجاب والكمال والنضج على اقل الواجب وقد روي
 النضج ابو داود والترمذي وصححه من حديث سهل بن حنيف بلفظ يكفيك
 ان تأخذ لك ماء فتنضح به حيثما ترى انه اصاب من ثوبك واما المنى فلم يرد
 فيه ما يدل على نجاسته بل ورد ما يدل على طهارته واما فعل بعض الصحابة فمع
 انه لم ينقل عن احد منهم القول بنجاسته صريحا فليس بحجة لاسيما وقد صح
 انه صلى في ثوبه والمنى عليه ومنها دم الحيض وذلك لحديث احمد وابي داود

والتهمذي عن خولة بنت يسار قالت يا رسول الله ليس لي الا ثوب واحد
 وانا حيض فيه قال فاذا اطهرت فاغسل موضع الدم ثم صلى فيه قالت يا رسول
 الله لم يخرج افلا قال يكفيك الماء ولا يضرك اثره وفي اسناد ابن لهيعة
 واخرج احمد وابوداؤد والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من تحت
 امر قيس بنت محسن مرفوعا بلفظ حكيم بضع واغسله بماء وسدر قال
 ابن القطان اسناد في غاية الصحة وفي الصحيحين وغيرهما من حديث اسماء
 بنت ابي بكر قالت جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت احدا نايصيب ثوبها
 من دم حيض فكيف تصنع قال تحته ثم تقرصه بالماء ثم تنفضه ثم تصلي
 فيه والامر بغسله وحكمه بالضع يفيد وجوب غسله ولا يجب في التقلير
 من النجاسة اكثر من ذلك ولا شك ان ذلك يدل على نجاسة دم الحيض كيف
 وقد جعل الصلاة في الثوب المصاب به موقفا على غسله بالصفة المذكورة
 وما ذكرك الا لقوله تعالى وثيابك فطهر اي عن النجاسات وهذا ظاهر واضمح
 قال في الروضة واما سائر الدماء فالأدلة فيها مختلفة ومضطربة واستصحاب
 الأصل متعين حتى ياتي الدليل الخالص عن المعارض الواح او المساوي ولم
 الخنزير لقوله تعالى او لحم خنزير فانه رجس والرجس والنجس معناهما
 واحد هنا قال الشوكاني في الدرر وفيما عدا ذلك خلاف والأصل الطهارة
 فلا ينقل عنها الا نال صحيح لم يعارضه ما يباين او يقدم عليه قلت ومن
 المنصوص لجور البحر الانسية وميتة الفارسة ولعيد كرا الامام الشوكاني
 ذلك في الدرر ولعله سهو منه ومن الشارح والا فالدليل على ذلك اصح

واضح من دليل نجاسة المروقة وقد سلم ذلك في النيل ودليله ما روى
 عن سلمة بن الأكوع ^{أما} قال لما أمسى اليوم الذي فتحت فيه خيبر وأبو
 بكر كناية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذه النار على أي شيء توقد قالوا على لحم قال
 على أي لحم قالوا على لحم إسماعيل الأنسية فقال أهر يقوها وأكثرها فقال رجل
 يا رسول الله أوفهم يفهمون غسلها فقال أودك وفي لفظ فقال اغسلوا وعن
 أنس قال أصبنا من الجمر يعني يوم خيبر فنادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله
 وهو سول ينهاكم عن لحم الجمر فأنهار جرس وأنجس متفق عليه وقد روى جمع
 من الصحابة بخودك في الصحيح وغيرها وهذا الحديث نص في النجاسة والحكم
 وورث في القلادة عن ابن عباس عن ميمونة ^{رض} أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فلاة سقطت
 في سمن فقال القوها وما حولها فاطرحوها وكلا سمنكم ولا فرق بين جامد وذائب
 ومن فرق قائما عول على ما لا يصح مع شدوذه انظره في الفتوح وغيره والله اعلم
 ولحق فيما اعتقد أناس كثر الميثاق بذلك ونجاستها إلا ما لا نفس له سائلة وأقول
 قد اختلف العلماء وأضطربت أقوالهم في مسائل النجاسات حتى اشتبه
 أمرها على كثير منهم والعامة ورثوا في حيص بيص وسبب ذلك
 كثرة من الناس الوسخة من نبيهم ^{رض} ما راينا من أقوال العلماء مع ادلتهم
 وما لها وما عليها ثم نذكر ما فتح الله به علينا مما نعتقد أنه الحق ونسأل الله
 الهداية والأصابة للحق فنقول قد تقدم لنا الكلام في الأموار والفضلاء
 كالابواب والخزائن المنصوص عليها المتفق على نجاستها وبقي الكلام
 على ثلاثة أمور أحدها المكس المائع أعني الخمر يجمع أقسامها وثانيها الدم

وملحقاته كالقيح وماء القروح وثالثها الميتة وما اتصل بها مما للجزء
 فقد قال بنجاستها الجمهور واستدلوا على ذلك بالقرآن قالوا لان
 الله تعالى سماها رجساً وهو شرعاً النجس وقالوا هو حقيقة في النجس
 مجاز فيها بعده او هو حقيقة في النجس وفيما بعدها في الآية لكن قواعده
 الشريعة واصولها قد دلت على عدم نجاسته ما سوى النجس مما ذكر
 بعدها فكان كالمستثنى واذا كان الرجس معناه الظاهر النجس
 فلا يعدل به عن معناه وتلغى دلالة الحقيقة فيعين حمله على ما أمكن
 حمله عليه وهو النجس واذا أمكن الحمل على الحقيقة فلا يجوز العدول عنه
 الى المجاز قالوا ومما يؤيدها قلناه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نزلت عليه
 هذه الآية وحرمت الخمر انفأنتها وشق زقاقها ثم قال لعنت
 الخمر وشاربها وساقيها وبائعها ومبتاعها وحاملها والمحمولة اليه
 وعاصرها ومعتصرها وآكل ثمنها قالوا ولا معنى لاثلاث الآية
 الا النجاسة واستدلوا ايضاً بحديث ابى ثعلبة قال قلت يا رسول
 الله انا بارض قوم اهل كتاب افأأكل في أبيتهم قال بن وجئت
 غيرها فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا فاغسلوها وكوا فيها فتفق
 عليه وعند احمد وابى داود ان ارضنا ارض اهل الكتاب وانهم
 يأكلون لحم الخنزير ويشربون فكيف نصنع بأبيتهم وقد وهم
 قال ان لم تجدوا غيرها فارضوها بالماء وطبخوا فيه واشربوا
 قالوا وهذا يدل على نجاسة الخمر الا ترى ان سوال الصنفين رتبة

على من المقرر عندهم نجاسة الخمر لا تجعل ملاقات الخمر علة
للاشتباه في استعمال آيئتهم ومما لا يبق شبهة في ذلك
تقرير النبي صلى الله عليه وسلم له على ما اظهر من اعتقاده نجاسة الخمر بل زاده
ايضا حوا وتقريره بان امره بتطهيرها كشان سائر النجاسات
فأمره بفصلها ورحضها بالماء قبل استعمالها قالوا ولئن سألنا عننا
البحر في منع اطلاق الرجس على النجس في الآية فانه لا يمكنهم
ان ينازعونا في امره تعالى بالاجتناب والاجتناب ترك الشيء جانبا
والابتعاد عنه في كل حال وزمان ومكان ولا معنى لتطهير
النجاسة الا الابتعاد عنها ومجانبتها وهذا ما اردناه هنا وايضا حرمته
الشيء تدل على نجاسته اذ الممكن اطلاقها عليه ككونه ما يعا او ما في
معناه وقال اخرون الخمر حرام وليست بنجسة العين وما نجاستها
الا نظير نجاسته ما قارنتها في الآية من الميسر والانصاب والازلام
ولا نفرق بين ما جمع الله الا بدليل قطعي والا للزم نقض كثير
من اصول الدين ولا استثنى منها من شأ ما شاء اما قولكم هو حقيقة
في الخمر حجاز فيما بعده فيرده ما قرر ورجح اساطينكم من عدم جواز
اطلاق اللفظ على حقيقة ومجازه معا فما بالكم تهملون اليوم
ما بنيتوه امس كالحق نقضت غزلها فليست هذه باول منقاة
تدفعكم اليها القمذ هب وليست هذه باول قارورة يد فيها
النعصب اما قولكم بان الرجس في الآية محمول على الحقيقة وما

بعد النحر هو في حكم المستثنى فيقال عليه وبأى شئ استثنى ما ذكر
 بعد النحر فانكم لم تأتوا على ذلك بدليل سال عن المعارضة وانا
 يعلم الله منا اننا لو راينا بايديكم دليلا قاطعا للنزاع لكننا اول اخذ به
 وان ليس فليس يوضح ذلك انه لا يجوز في الوجس المذكور في الآية
 الا ان يكون مجازا في الكل فلا يدل على الجفاسة وحقيقة في
 الكل وحينئذ يلزم الحكم بجفاسة الميسر الانصاب والازلام
 او حقيقة في الكل ويكون بعضها مستثنى وهذا ايضا لا يجوز
 ان لو جاز لبطل دلالة الآية على تحريم المستثنى لان لفظ الوجس
 ذكر دليلا وعلته للحرمة واما ما استدللتم من اتلاف الانية
 وتشقيق الزقاق فذلك لا يدل على الجفاسة بحال وانتم لا تقولون
 ولا تقتضى هذا هبكم اتلاف المتنجس الذي يمكن تظهيره بل
 قد صرحتم ان الاتلاف لما ذكر لا يجوز وقلتم ان المتلف بالكم
 يضمن المتلف بالفتح فالجواب عن جواز الاتلاف مشترك
 والاستدلال بالاتلاف الانية على الجفاسة لا يصح اتفاقا قلنا ومنكم
 ونحن نجيب عن ذلك تبرعا بما اجاب به النبي صلى الله عليه وسلم
 حين قالوا له ان في هذه الزقاق منفعة فقال اجل ولكني انا افضل
 ذلك غضبا لله عز وجل لما فيهما من سخطه وقد روى وطع عنه
 صلى الله عليه وسلم من طرق متعددة عدم اتلاف او عية النحر
 ايضا وذلك بعد ان اتلف ما اتلف فقال لابي طلحة حين سال

عن إيتام في حجره ورثوا خمر فقال أهرقها وقال له رجل يا رسول الله
الأوعية تنفع بها فقال له حلوا أو كسيتها فانصبت حتى استقرت
في الوادي الحديث وهو لم يأمره هو بفعلها فلو كان الأمر
كما ذكرتم من نجاستها لأمرهم بفعل الأوعية وأما استدلالكم
بحديث أبي ثعلبة فهو معارض بما روى أنهم كانوا في الغزو
ويصيبون من آنية المشركين واستقيتهم فبتمعون بها ولا يعاب
ذلك عليهم وصح أنه سلم توضع من مزادة مشرورة وإنه أجاب
دعوة يهودى وأكل عنده وقد قال تعالى وطعام الذين أوتوا
الكتاب حل لكم أما قولكم أن سؤال الصحابي قد دل على أنه
من المقر لدلهم بنجاسة الخمر لأن منشاء وعلة تردده شربهم
الخمر فيها فنقول لا شك أن من المقر لدلهم تحريم الخمر لئلا نجاستها
وهي إذا وضعت في ظرف وصبت منه تبقى فيه منها جزء مما
يشعر من الظرف ريحها ويبقى طعمها فهم إذا أكلوا طعامهم
في هذه الأوعية لا شك يجدون في طعامهم ريح الخمر
وطعمها وقد حرمت عليهم تأييدها وكثيرها فاعل الصحابي سئل
عن جواز شرب الماء وأكل الطعام الذي يصير هذا حاله
بسبب هذه الآنية وقد أجاب في النيل بغيره لك نقلا عن الفتح
وقال وجه الدلالة أنه لم يأذن بالأكل فيها إلا بعد غسلها
وربما أن الفضل لو كان لأجل النجاسة لم يحله مشروطا

بعدم الوجدان لغيرها اذ المتنجس لا فوق بينه وبين ما لم يتنجس بعد
 ازالة النجاسة فليس ذلك الا الاستقدار وورد ايضا بان
 الغسل انما هو لتلوثها بالخمر ولحم الخنزير وانتمى قلت والجواب الصحيح
 هو ما قدمتموه والنبى لم يقل للسائل ولم يصح له ان الغسل للنجاسة
 والسائل لم يقل ان هذه الاشياء نجسة فكيف نفعل بالغسل
 المأمور به يحصل بزالة النجاسة في الخنزير فقط ويحصل بحفظ
 طعامهم عن مخالطة الاجزاء المهمة من لحم الخنزير والخمر ايضا واذا
 وقع الاحتمال في ذلك بطل الاستدلال به ونقول ايضا لا يخفى على من
 ادنى اطلاع على شريع الله ودينه ان ما استفاض وتواتر من نقل تحريم
 الخمر وعدم صحة نقل واحد في صراحة نجاستها كاف في الخمر بعدم
 نجاستها اذ لو كان ثابتا للنقل في نجاستها ما يقارب ما نقل في تحريمها
 ونحن وان كانت البراءة الاصلية كافية لنا عن الاستدلال
 على طهارتها لكنها لا تؤيد البراءة بما نقل وصح ان الخمر قد حوت ثلاث
 مرات كما روى عن ابى هريرة رضي الله عنه قال حوت الخمر ثلاث مرات
 قدم رسول الله صلعم المدينة وهم يشربون الخمر وبأكلون الييس
 فأتوا رسول الله صلعم فانزل الله تعالى يستلونك عن الخمر والييس
 قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس الى آخر الآية فقال الناس ما حرموا
 علينا انما قال فيهما اثم كبير ومنافع للناس وكانوا يشربون
 الخمر حتى كان يوما من الايام صلى رجل من المهاجرين ام احصيا

في المغرب فخطب في قرائته فانزل الله آية اعظم منها يا ايها الذين امنوا
 لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فكان الناس
 يشربون حتى يأتي احدهم الصلوة وهو مغيب ثم انزلت آية اعظم منها
 يا ايها الذين امنوا الخمر والميسر والاثصاب والازلام رجس من عمل الشيطان
 فاجتنبوه لعلكم تفلحون واذا كانت قد حوت ثلاث مرارة وهي
 في المرة الاولى اثم كبير وفي الثانية لا يقرب الصلاة السكران بها
 وهي طاهرة لم يوجب عليهم تطهير ثيابهم منها فالقول بان التعميم لاخير
 قاض الحكم بنجاستها مما يحتاج الى دليل او ضحما يكون في الظهور وانذا
 لم يكن دليل فالقول بان التحريم الاخير انما يفيد التعميم وشرهها
 في كل وقت وهو من جنس الخطر السابق الا ان هذا مقيد بقرب
 الصلاة وذلك اى التحريم الاخير مطلقا والخمر في الثلاث المرات
 محرمة وليست بنجسة وهذا ظاهر يبقى اصل الطهارة في الاشياء
 عاضدا ومؤيد له والله اعلم لما قولهم ان الاجتناب مجانية الشيء
 ولا ابتعاد عنه فيقال نعم ان الله امر باجتنب كل ما هو من
 عمل الشيطان وشرب الخمر داخل في عمله ولهذا خرج مخرج العلة
 والاجتناب في كل شيء بحسب شرعها لا لغة الا ترى انهما اى الخمر
 كانت محرمة وقت قربان الصلاة ولم يتناول ذلك تحويها معها
 ولا نجاستها اما قولهم ان تحريم الشيء يدل على نجاسته فيقولون
 وانتم لم تطردوه بل فرقتم هنا بين المسكر المايع والجامد فقلتم

بنجاسة الاول دون الثاني ولم تناو على ذلك بدليل - بل خالفتم
 الدليل فان الشئ قد يكون حراما مع ان طيب طاهر كيف وقد قال
 تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وقال تعالى وعلى الذنوب
 هادوا حرمنا كل ذي ظفر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومها
 الا ما حملت ظهورها او الجوايا او ما اختلط بعظم ذلك جزينا هم
 ببغيتهم وانا لصادقون فقد مسمى الله بعض الاشياء المحرمة طيبات
 والطيب والطاهر يتصادقان بل الطيب طاهر من كل الوجوه
 وقد يكون الطاهر غير طيب من بعض الوجوه وهذه الآية تكسب
 جماعهم وتتقضى اصلهم الذي اصلوه بلا هدى من الله هذا
 ما ظهر لنا في هذه الامور كما ترى واضح في عدم قيام دليل على
 نجاسة الخمر بل تحريمها مرتين مع مباشرتهم لها يدل على طهارتها
 واخر الحكم انما قطع ما بقي عندهم من جواز شربها في بعض الاوقات
 وسوال في ثعلبة لا يفيد اكثرهما افادت الآية الكريمة لانه في
 الحقيقة سوال عن جواز كل الاجزاء التي تبقى في آنية الكفار وشربها
 كما قد من ذلك فلجابه النبي صلى الله عليه وآله بالارشاد الى غسلها ثلاثا بالاط
 طعامهم ذلك المحرم وان قل والله اعلم اما قولهم في نجاسة
 الدم غير دم الحيض فلم ادم دليل لا يصح للتعويل عليه وغاية ما
 ما يستدلون به غسل بئر الوارف من الالف وهو لم يصبح فيا رذالك
 الغسل لكونه نجسا والنبي صلى الله عليه وآله كان يغسل انفه من الخاط ويغسل

يدله بعد الطعام فلو قال لهم ما من ذلك يفيد نجاسة الخاط
والطعام على اصلكم لم ينفصلوا عن الزامه الا بالرجوع الى نقض
اصلهم والقول بطهارة الدماء علمت ان لا ملازمة بين الحرمة
والنجاسة لاسيما وقد كانت الصلوات يشارون الحروب فتصيب فيهم
وايضا منهم وثيابهم الدماء ولم ينقل عنهم كانوا يغسلونها للصلاة
وقد يفضل بعضهم ذلك نظافه ولو كان نجسا كيف ترك شهادتهم
ملطخة بالدماء الا ترى انه لو اصاب احدا من الشهداء عذرة لم يادروا
الى ان التماسه وقد عرفت انه مع ذلك كله فالاصل في الاقياء الطهارة
فلا ينقل عنها الا نقل صحيح لم يراضها هو مثل والله اعلم اما الميتة
فقد قدمنا انها كلها نجسة الا ما استثنى منها نبص عن الشارع وقد
على ذلك فواءد الشرع واصوله منها حديث اللحم الانسية وفيه
النص على نجاستها ومنها حديث الفار يقع في السمن وهو في الصحيح
وغيرة ومنها احاديث عامة تتناول الميتة بجميع انواعها واصنافها
فمن ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال تصدق على مولاك لميمونة
بشاة فماتت فربها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هلا اخذتم اهابها
فدبغتموها فانتفعتم به فقالوا انها ميتة فقال انما حرمواكلها قال
في المنتقى رواية الجماعة الا ابن ماجه قال فيه عن ميمونة جعله ميسر
وليس فيه البخاري والنسائي ذكر الدباغ بخان وفي لفظان دلجا
لميمونة ماتت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ميمونة لا تدبغوها

فانه ذكاته وفي رواية لاحده والدارقطني يطهرها الماء والقرظ
رواه الدارقطني مع غيره وقال هذه اسانيد صحاح وروى انه صلح
مرويه رجال يبرون شاة لهم مثل الخمار فقالوا اخذتموها لها فقالوا
انها ميتة فقال يطهرها الماء والقرظ وصحح ابن السكن والحاكم
قال في النيل وفي الباب ايضا عن ابن عباس عن عبد الدارقطني
وابن شاهين عن طريق فليح عن زيد بن اسلم عن ابي وعلت بلفظ
دباغ كل اهاب طموم واصلح في مسلم من حديث ابي الخير
عن ابي وعلت بلفظ دباغ طموم وعن ابن عباس رضي قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول ايما اهاب دبغ فقد طهر رواه احمد ومسلم وابو داود
والترمذي والدارقطني عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال طموم كل اديم
دباغ قال الدارقطني اسنده كلهم ثقات قال في النيل روى في ذلك
اعني تطهير الدباغ للاديم خمس عشر حديث وروى بلفظ دباغ ذكاته
احاديث كثيرة ايضا وقوله فانه ذكاته اراد ان الارباع في التطهير بمنزلة
الذكاة في احلال الشاة وهو تشبيه بليغ كذا في النيل فهاذه الاحاديث
واضعها تدل على نجاسة الميتة ولو لم تكن الميتة نجسة لما كان
لتطهير جلدها معنى فان التطهير لا يكون الا لما كان نجسا او متنجسا
وهذا بين ظاهر والقول بان الموت يتنجس به الجلد دون الميتة
لا يصح ان يصدر عن تفكير في ما يقول اما قول بعض اصحابنا يطهر
الميتة واستدلوا على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم انما حرم

من الميتة اكلها فضعيف لان غفلة من عن قول صلعم هلا اخذ
اها بها قد يغتصم وقد صحت روايات لهذا الحديث نفسه بلفظ
يطهرها الماء والقرظ والاستدلال بما ذكر على عدم النجاسة انما هو
استدلال بلفظ مفهوم وهو لا يعارض المنطوق الصحيح في الروايات
الصحيحة او خرج حرج الغالب بان يقال ان لحم الميتة لا يستمتع به
في غير الاكل غالباً فنية عليه واما ما يمكن الانتفاع به في غير
الاكل ويمكن تطهيره كالجلد بالدباغ فان يطهره بالدباغ للحاجة
اليه في غير اكل ومثل الجلد كل ما يمكن الانتفاع به في غير الاكل
كاعظم ونحوه وهذا ما اردنا بياناً ونسئل الله التوفيق لا صابة
الصواب اما ما لا نفس له فيقل نجس معفو عنه لا نجس مالا قد قيل
ان ظاهره على القولين هو محرم لما ان لا نجس مالا قد حديث ابن هروية
ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال اذا وقع الذباب في مشرب
احدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه فان في احد جناحيه شفاء وفي الآخر
داء رواه احمد وم والبخاري وم وابوداود وابن ماجه ولا احمد وابن
ماجه من حديث ابن مسعود نحوه قال في المنيل واستدل بالحديث
على ان الماء اى ونحوه لا نجس يموت مالا نفس له سائلة فلهذا لم
يفصل بين الموت والحياة وقد صرح بذلك في حديث الزبابة
والخنفسا اللذين وجدتهما صلعم ميتتين في الطعافا من يانقا ثمهما
والتمية عليه والاكل منه ور وايته اناء احدكم اى بدل شراب

أحدكم تشمل اثناء الطاعة والشراب وغيرهما فهي اعم من رواية شراب
 أحدكم والحق بذلك الزنا يور والذباب والورع وما اشبه ذلك وما قاله
 اعظم للمثاليين حكم الماثلة والله اعلم وستثنى من الميت عظامها
 وقرونها واظلافها والريش والشعر واصوافها واورها لقوله تعالى
 ومن اصوافها واورها اناثا ومتاع الآلة واما العظام والظلف والحافر
 والقرن والناص ونبوءة فقد اختلف العلماء في ذلك وقال بنجاستها
 اكثر الشافعية وغيرهم وقال اكثر اصحابنا بطهارة عظام الميتة
 ونبوءة مما تقدم قال في زاد المعاد واما عظمها راي الميت فمن لم
 ينفسه بالموت كابي خيفة وبعض اصحاب احمد واختيار ابن وهب
 من اصحاب مالك ونقل الامام البخاري عن الزهري قال ادركت
 ناسا من سلف العلماء يتشطون بها ويدهنون فيها لا يرون به
 باسا وقال ابن سيرين وابراهيم لاباس بتجارة العالج قال ولا يصح
 قياسها على اللحم لان احتقان الرطوبات والفضلات الجبشة يتحصن
 به دون العظام كما ان ما لا نفس له سائلة لا يفسد بالموت وهو حيوان
 كامل لعدم سبب التفتيس فيه فالعظم اولى وهذا المأخذ اصح
 واولى واقتوى من قول الشافعية ومن وافقهم وقال بطهارة الشعر
 ونبوءة اكثر اهل العلم وهو مذنب مالك وابي حنيفة واحمد
 والليث والافرناعي والثوري وداود وابن المنذر والمزني ومن التمس
 الحسن وابن سيرين واصحاب عبد الله بن مسعود وانفرد الشافعي

بالقول بفجاسة ما واستدل بانها تحملها الحياة كقول تعالى قال من يحيى
 العظام وهي رميم واجيب بان لو كان موت كل ما حلت به الحياة
 ينحس الزم بفجاسة الزرع والشجر فان حياة الفؤ الذي في الشعر والعظام
 ونحوها هي موجودة في الزرع فيلزم القول بفجاسة الزرع وقد تقدم
 ان فجاسة اللحم انما هو بسبب احتقان الرطوبات والفضلات
 الخبيثة فيه واما الشعور وما قاربها من العظم ونحوها فانه لو سلم
 احتقان شئ يسير فيها فها قل من عفونلت اللحم بل لانسبة بينهما وقد
 قال تعالى ومن اصوافها وابارها واشعارها اثنا ثامتا عالى حين
 وهذا يعم احياءها وامواتها والنبي صلعم مرشاة ميهونة ميتة فقال
 الا انتفعتن باها بها قالوا وكيف وهي ميتة قال انما حرم لحمها
 رواه احمد في المسند وهذا ظاهر جدا في اباة ما سوى اللحم والشحم
 والكبد والطحال والالية كلها داخلية في اللحم كما دخلت في لحم
 الخنزير والشعر ونحوه واخذ في حال الحياة لكان طاهرا بالانفاق
 فلما لم ينحس بجزء في حال الحياة دل على انه لا روح فيه وان لا ينحس
 بموت حيوانه وهو متصل به لقوله صلعم ما بين من حي فهو ميتة رواه
 اهل السنن وما تقدم عن المسند من قوله صلعم انما حرم لحمها
 هو كالتفسير لقوله صلعم في الحديث الاخر انما حرم من الميتة اكليها
 اى ما يوكل منها فانه قد اشتبه على بعض اصحابنا وقد ذكرنا
 ذلك انفا والجواب عنه والسهمك والجراد لا ينحس بالموت والمراد

بالتمك ما لا يعيش الا في الماء او ما يغلب اقامته في الماء وقد تقدم
قوله صلعم في البحر هو الطهور ماء الحل مبيته وعن ابن ابي اوفى قال
غزونا مع رسول الله صلعم سبع غزوات تأكل معه الجراد قال
في المنتقى رواه الجماعة الا ابن ماجه وفي الباب احاديث والله اعلم
اما التي وما خرج من الفم من الجوف فقال الجمهور بنجاسته ولو باقوا
بدليل قاطع في نجاسته ولا يلزم من غسل شئ بنجاسته لاحتمال
ان يكون ذلك نظافة عن الاستقذار كالغسل عن البصاق والخبث
ونحوه فحسن واقفون مع الاصل.

فصل ويظهر ما تنجس بفلس الماء اى باسالة الماء عليه ثم ان
ورد فيه شئ عن الشارع كان الاحب الاقتصار في صفة التطهير على ذلك
الولد من دون مخالفة بزيادة عليه او نقصان كما ورد في الرينعل
اذ اتلوث بالنجاسة طهور مسح وقد تقدم ما يدل على ذلك وتقدم
ايضا ما ورد في كيفية تطهير ما تنجس بدم الحيض وبلعاب الكلب
وبالجملة فكل ما علمنا ان الشارع اكتفى فيه بكيفية التطهير كان
لنا الاقتصار على تلك الكيفية وان عدلنا الى ما هو اعلا اجزءه ما لم يرد
عنه فيه كيفية كان الواجب في تطهيره الماء حتى لا يبقى عين ولا لون
ولا ريح ولا طعم ولو عسر زوال اثر فلا يضر ما تقدم في غسل دم الحيض
ولو وجد عنده ماء لا يكفي للوضوء وغسل النجاسة او يكفي له وغسل
بعض النجاسات قدم الوضوء للاتفاق بانه شرط في صحة الصلوات

وللأحاديث الواردة القاضية باشتراطه فيها فان بقي عنده من الماء
 شيء بعد الوضوء قدم تطهير النجاسة المنصوصة بكمية تظهيرها
 الوارد ثم غيرها مما ذكرناه بعدها ولو كان الماء قليلا لا يكفي
 للوضوء استعماله في بعض اعضاءه ثم يمولها ببقية ما وقيل سيتم
 فحسب لانه كعدم الوجدان وكان محل ذلك في باب التيمم ذكره
 هم منابتها لبعض الاحناف فلا تغفروا والتغافل بمسحة الأرض
 الحديث اني هريوة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اذ وطئ احدكم بطنه
 الاذى فان التراب له طهور وفي لفظ اذ وطئ الاذى بنجس فلهما
 التراب رواهما ابوداود وعن ابى سعيد ان ابى سعيد قال ان اجاء
 احدكم المسجد فليقلب ثيابه ولينظر فيه ما ان دأى نجسا فليحجم
 بالأرض ثم ليصل في ما رواه احمد وابوداود قد روى ذلك عن
 روايات وطئت كثيرة قال في التلخيص ان اسن وفي طريق روايات
 وهذه الروايات يقوى بعضها بعضا فتستعمل في الاحتياط بها على ان
 النعل يطهر بذكره في الأرض رطبا او يابس وعندنا ان الخفاف اذا اصاب
 الخف نجاسة ذات الجور رطبة وبهت فيه كفي مسحة بالارض قالوا
 وهذا المستحسن وخصه بالأحاديث المذكورة في النجاسة والوضوء وقد
 عرفت انما اعلم من ذلك والتخصيص من عندنا انهم فلا تقبل
 بلا دليل وقول ابى يوسف هنا هو الحق لانه لا يفرق بين اليابسة
 والرطبة قالوا فان اصابه بول ثم ليس له يحرقه يغسله وكذا

كل ما لا جرم له كالخمر لأن الاجزاء تتشرب فيه ولا جاذب يجذبها وقال بعضهم ما يتصل به الرمل له جرم اى يعطى له حكم ذات الجرم وهذا القول موافق للحديث واهله وقد صححه من الاحناف السرخى وقالوا المنى نجس يغسل وطبا ويغفر لى يا بسا قال بعضهم لقوله عليه السلام لعائشة فاغسلين ان كان وطبا فافركين ان كان يا بسا وما ذكر بهذا اللفظ لو صح لا يمكن الاستدلال به لكنه لم يرد فى شى من كتب الحديث بهذه العبارة نعم قد صح من فعل عائشة انها تفرغ روى انه صلح غسل ثوبه من المنى وهذا لا يدل على النجاسة كما انه كان يغسل ثوبه من الاوساخ وكان يغسل يديه قبل الاكل وبعدها فليس كلما غسل بنجس اما قولهم قال عليه السلام انما يغسل الثوب من خمس وذكر منها المنى فلا يصح ايضا وهم كغيرهم ممن توسعوا فى النجاسات قسموا النجاسات الى مغالطة ومخففة واختلفوا فمنهم من جعل للمغالطة ما هو عند الآخر مخفف وبالعكس والآخر قالوا قدر الدرهم ومادونه من النجس المغالطة كالدم والبول والخمر وخرء الدجاج وبول الحمام تجوز الصلوة معه وان زاد لم تجز ثم اختلفوا فمنهم من قال قدر الدرهم بالمساحة ومثل عرض الكف وقيل قدر الدرهم بالوزن اى النجاسة التى لا يزيد وزنها عن مثقال تجوز صلاة حاملها ثم اختلفوا فى اخشاء البقر وخرء ما لا يؤكل لحمه من الطيور هل هو مخفف او مغالط فالاول مخفف عند

محمد وإبي يوسف مغلط عند أبي حنيفة وعنده وعند أبي يوسف
 ان الثاني مخفف وقال محمد مغلط وقالوا في البول للمغلطوا انتسخ
 عليه مثل رؤس الأبرق ذلك ليس بشئ والخففة عندهم هي كبول
 ما يوصل لجمه فتجوز الصلاة معه حتى يبلغ ربع الثوب وقالوا دليل
 التخفيف تعارض النصين مع تعارض الأصلين وانت خير بان
 الأحاديث الصحيحة دللت على جواز الصلاة في موابض الضم ومكان
 الأبل وصح من صلح العنيين بشرب إيوال الأبل ولم يعارضه فيها
 ما يدل على نجاستها ولو بالالتزام فضلا عن النص وإنما قال من قال
 بنجاسة إيوالها قياسا على بول الإنسان وقاس بعروها واختائهما على
 المروثة وغايط الإنسان وقد تقدم ضعفه لانه قياس معارضة للنص
 ولأنه لم اتحاد العلماء أيضا وعلم من قولهم على اختلاف الأصلين
 أي المذهبين ان أقوال الرجال ومذاهبهم هي من أصول الدين
 وهذه جراءة نبرئ الى الله منها - واختلفوا في بول الخيل فعند
 إبي يوسف وإبي حنيفة مخفف لكنه عند أبي يوسف لأنه من مأكول
 اللحم وعند أبي حنيفة لتعارض الآثار ونحن لأنسلم تعارض
 الآثار البينة وقوله صلح استنزهوا من البول فان علامة عذاب
 القبر منه هو مثل قوله صلى الله عليه وسلم وقد مر بقبرين فقال
 انهما يعذبان وما يعذبان في شيء ما أحدهما فكان لا يستتر
 عن البول الحديث والمراد به بول الإنسان لما في صحيح البخاري

بلفظ كان لا يستتر من بول قال البخاري ولم يذكر سوى بول الناس
 فالتعريف للعهد ولو كان جميع الأبول نجسا لاستغاض فيها النقل
 عن رسول الله صلى الله عليه وعلى الأهل بيروته حديث واحد في تعيين
 نجاسة بول حيوان واحد نجس موصوف غير بول الإنسان وحيث لم يجمع
 في ذلك شيء مع توفر الدواعي للنقل علم عدمه وحيث أن الأصل
 الطهارة فلا تغدل عندها عرفت حاله في الاستدلال به على العموم
 لا سيما وقد عارضه ما هو مثله مما يدل على طهارته ما تقدم وليس
 القياس على ما ذكرناه أولى منه على ما ذكرناه ويقال للاختلاف انتم
 جوزتم صلوة من أصاب ريع ثوب بول واستدلتم على نجاسته بقوله ^{صلى}
 استتر هو من البول فإن عامة عذاب القبور منه وقوله في الذي بعد
 في قبره أنه لا يستتر من البول ومذهبكم مخالف دليلكم ديننا قضا
 فإن التنزه من البول يراد به التحفظ عن تلبسه كالرشاش والقطرة
 ونحوها فقولكم لا بأس بتنجس ريع الثوب به مخالف لدلالة الحديث
 في منصوصه وليس المراد بالتنزه عن البول التنزه عما زاد عن مقدار
 ريع الثوب ولو بها بال بعض الناس بولا كما لا حسب عادته في بول
 وكان جميع بوله لا يبل ريع ثوب صلواته فإن قيل إنما قولنا هذا في بول
 ما يؤكل لحمه قلنا قد قلتم في بول الإنسان وما لا يؤكل لحمه معنى من
 قد ألد لهم وقد قهر قهوه في المساحة بما يواو الكف وقال بعضكم
 المراد به وزن مثقال وهذا مخالف أيضا لما يفهم من معنى الاستتر

الذي يطلق على الرشاش وفوهة او على القطرة ونحوها في آخر البول ووزن
 الثقيل قد ينقص عند جميع بول مرة واحدة من بعض الناس فلو لم يكن
 دلالة الحديث على العموم لم يصلح دليلا لمذهبكم وايضا كيف يدل
 الحديث الواحد على حكمين مختلفين بينهما بون بعيد اعني تحديد بعض
 الابل بالدم وتحديد بعضها بربع الثوب وهل هذا الاشئ عجا ب
 والاستقامة طهارة لعدم وجود الوصف المحكوم عليه وفي اعلام الموقعين
 فطهارة النحر بالاستقامة على وفق القياس فانما نجسة لوصف الخبث
 فاذا زال للوجوب زال للوجوب وهذا اصل الشريعة في مصادرهما
 ومصادمها بل واصل الثواب والعقاب وقولنا فانما نجسة لوصف الخبث
 هو عندنا قول ضعيف وقال به قبله شيخ الاسلام ابن تيمية وكثير
 من اصحابنا وكذا ما ذكر بعده في الدم لما عرفت مما تقدم فعلى المعتقد
 عندنا ان وصف الخبث هنا انما اثر في الحرمة ثم قال وعلى هذا فالقياس
 الضميمة تعدى الى سائر النجاسات (اي والحم اكلها او شربها) اذا
 استحلقت وقد قال صلعم نعم الادم للخل وهو نجس استحلقت وتبس صلعم
 قبور المشركين في موضع مسجدة ولم ينقل التراب وقد اخبر الله سبحانه
 عن اللبن انه يخرج من بين فوث ودم اى وهما خبيثان محرم اكلهما
 وقد اجمع المسلمون على ان الدابة اذا علقت بالنجاسة ثم حبست
 وعلقت بالطاهرات حل لبنها ولحمها وكذا الك الزرع والثمار اذا سقيت
 بلداء النجس ثم سقيت بالطاهر حلت لاستقامتها ووصف الخبث

وتبدله بالطيب واذا استحال خيثا صار خيضا كالماء والطعام
اذا استحال بولا وعذرة فكيف اثرت الاستحالة في انقلاب الطيب
خيثا ولم تؤثر في انقلاب الخيث طيبا والله تعالى يخرج الطيب
من الخيث والخيث من الطيب ولا عبرة بالاصل بل بوصف الشيء
في نفسه ومن الممتنع بقاء حكم الخيث وقدر الالاسمه ووصفه والحكم
تابع للاسم والوصف دائره وجودا وعدما فالنصوص المتناوذة
للتبريم الميتة والدم ولحم الخنزير والخمر لا تتناول الزرع والثمار والبر
والمخ والتراب والخل لا لفظا ولا معنى ولا نصا ولا قياسا والمفروقون
بين استحالة الخمر وغيرها امرأا توافارق معقول ولم يد لهم على الصبر
منقول لما لا يمكن غسله في الصب عليه او الترح منه حتى لا يبقى للجحاسة
اثر هذا اذ ابقى ملاقة الجحاسة متغيرا بصفة الجحاسة اما ما لم يتغير احد
اوصافه فنزال منه الجحاسة مع ما حو اليها ان كان ما يعا او جامدا
وتزال من الماء فقط ويبقى طاهر مطهرا اذا لم يتغير احد اوصافه
الثلاثة باحد صفات الجحاسة كما تقدم هذا اذا كانت ذات
جرم ولون فان لم تكن كذلك فينظر في التغير وعدمه فقط في المائع
فان وقع بول ونحوه على الارض او الثوب فيصب على الاول ويغسل
الثاني كما تقدم وعند الاحناف اذا اجفت بالشمس حتى ذهب
اثر الجحاسة طهرت الارض وجازت الصلوة على مكانها واول اذ علم
حل الجحاسة فلا بد من صب الماء عليها لقوله صلعم صبا عليه في نوب

من ماء وقد تقدم والماء هو الأصل في التطهير فلا يقوم غير مقامه
 إلا بآذن الشارع وفي الروضة لأن كون الأصل في التطهير هو الماء
 قد وصغر بذلك الكتاب والسنة وصف غير مقيد بل قول صلعم الماء
 ظهور يرشد إلى ما ذكرنا من إرشاد الله تعالى قواعد علم المعاني وعلم
 الأصول فإذا ثبت عن الشارع أن تطهير شيء من النجاسات يكون
 بغیر الماء كمنح النعل بالأرض ونحو ذلك فالماء غير متعين
 في تطهير ذلك النجاسة بخصوصها ويتعين للماء فيما عداها وهذا
 هو الحق وقد ذهب الجمهور إلى أن الماء هو المتعين في تطهير النجاسات
 وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه يجوز التطهير بكل مائع
 طاهر وقال محمد بن الأحناف لا يجوز بغیر الماء وقالوا أصل القياس
 أن لا يطهر للماء وإنما قرأ القياس للضرورة وقالوا لأن الماء يتنجس
 بأول الملاقات والنجس لا يفيد الطهارة فيبقى للمحل نجس أيضاً فلذا
 لا قاله ماء آخر صار مثل الأول وهذه جزاء. وقد عرفت أن الماء
 مطهر مما تقدم نقلاً وهو كذلك عندنا لا اتفاق جميع البشر
 على إزالة جميع الأقدار به ما كونه يتنجس بملاقات النجاسة فقط
 مما تقدم فإدله وإن الأصح أنه لا يتنجس إلا إذا تغيرت أحد
 أو صاف الثلاث بأحد صفات النجاسة فإذا تغير لم يزل النجاسة
 بل يخففها فإذا زال النجاسة وهو غير متغير فقد طهر المحل
 والماء طاهر ومطهر لأن النجاسة التي خالطته ولم تغير هي

قد استعملت في الماء اي صارت فيه كالنجاسة المستقبلة اذ لم تنبق
على اسمها ووصفها الذي هو مناط الحكم فقولهم تطهير الماء للنجاسة
خلاف القياس انما يرجع الى ما اعلوه من ان الماء يتنفس بمجرد
ملاقات النجاسة وقد عرفت ضعفه شرعا وهو لم يطو ذلك بامر يعود
الى وصف الماء لا شرعا ولا عقلا فتبين ان القياس الصريح عقلا مطابق
لما تقر من طهور الماء شرعا والله اعلم.

فصل في قضاء الحاجة والاستبراء والحاجة كناية عن خروج

البول والغايط وهو مأخوذ من قوله صلعم اذا اقعدا حذكم لحاجته وقايع
عنها بالاستطابة والقتل والتبرئة والعكس عبارات صحيحة تدل على
معنى واحد وهو ما ذكرناه والاستبراء مأخوذ من البؤ وهو القطع
فكان المستبني يقطع به الاذى عن نفسه على المتخلى الاستبراء
عبد الله بن جعفر قال كان احب ما استقر به رسول الله صلعم
لحاجته فحذف او حاش تحل رواه احمد ومسلم وابن ماجه قال
في التتقي وحاش تحل اي جماعته ولا واحد له من لفظه وعن ابي
هريرة رضي عن النبي صلعم قال من اتى الغايط فليستتر فان لم يجد الا ان
يلجئ كتيبا من رمل فليستبرأ فان الشيطان يلبس بمقامه بني آدم
من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج رواه احمد وابوداود وابن ماجه
قال في النيل رواه ايضا ابن جابر والحاكم والبيهقي ومدايع
ابي سعيد الخبر الى الحمصي وفيه وفي الراوي عنه حصين الخبر الى احتلا

وقيل ان الاول صحابي ولا يصح والثاني ذكر ابن حبان في الثقات
 وفيه ان السقفة تكون ورامه ولا يرفع ثوبه حتى يبدن من الارض لما
 ورد من الأدلة الدالة على وجوب ستر العورة عموما وخصوصا الا
 عند الضرورة ومنها قضاء الحاجة فلا يكشف عورته الا عند الدنو
 من الارض ويبعد الحديث جابر قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر
 فكان لا ياتي البراء حتى يغيب فلا يرى رواه ابن ماجه ولابي داود كان
 اذا اراد البراء ان يطلق حتى لا يراه احد ورواه جالد رجال الصحيح الا اسمعيل
 بن عبد الملك الكوفي فيه مقال خفيف وقال الشافعية يقدم داخل
 الخلاء ياره الخلاج يمينه اى في اللحل المعد لذلك واما غير المعد
 فاذا انوى قصد محل لقضاء حاجته قدم يساره للمحل الذي عينه
 ويمينه عند فرايله وطردو ذلك في الدخول والخروج الى كل
 قدر واقدنه وشريف واشرف فقالوا اذا دخل الى محل قدر قدم
 يساره وان خرج منه الى اقدنه منه قدمها وان خرج من قدره الى مله
 اقل منه قدرا قدر اليمين وفي الشريف والاشرف اليمين للاشرف
 وانيسرى للشريف وان استويا تغلب قول وهذا ادب حسن ليس
 على من خالفه معتبه شرعا ومثله قولهم يعتمد جالس على رجله
 اليسرى وقت خروج الخلاج وحلوه بانهم ليسهل خروج الاذى لو دخل
 حنيف فيقضي حاجته فيه وان قرب من الناس والاولى ان لا يعدل
 ان يكتفي الى غيره من غير علمه ولا يحمل ما لم يمتد حديث انس

قال كان النبي صلعم اذا دخل الخلائع نزع خاقمه قال في المنتقى رواه
 الخمسة الا احمد وصححه الترمذي وقد صح ان نقش خاقمه كان محمد
 رسول الله وهو يدل على تقريه ما فيه ذكر الله تعالى عن ادخال المشق
 والقرآن بالاولى حتى قال بعضهم يعمره ادخال المصحف للخلاء لغير
 ضرورة ولودخل برعمد الوسموا غيبه بثوب ونحوه لان الميسر لا يقم
 بالمعصية وهو لا يمكن غيره ذلك والحالة هذه ولو كان ببيان خاتمة
 عليه وعظم وجب وقت الاستنجاء نزع لان في تلويثه بالنجاسة اهانة
 اشد من اهانتة بغيره استحبابه الى محل قضاء الحاجة ومن الجائز
 ما ذكره صاحب القنيتة من الاحناف يجوز قراءة القرآن في الخلاء
 وستعرف فيما ياتي ان النبي صلعم يريد السلام حالة البول فكيف
 قراءة القرآن والى الله المشتكى من هؤلاء الفقهاء الجبلية ولا يتكلم
 الحديث ابن عمر ان رجلا مر برسول الله صلعم يبول فلم عليه
 فلم يرد عليه قال في المنتقى رواه الجماعة الا البخاري زاد غيره يوداوم
 من طريق ابن عمر وغيره ان النبي صلعم يتم شتمه على الرجل السلام
 ورواه من طريق للمهاجر ابن قنفذ بلفظ انه اتى النبي صلعم وهو يبول
 فلم عليه فلم يرد عليه حتى قوضاء ثم اعتذرا اليه فقال في نهت
 ان اذكر الله عز وجل الاعلى طهر واخرج هذه الرواية ايضا نسائي
 وابن ماجه وهو يدل على كراهة ذكر الله حال قضاء الحاجة وكان
 واجبا كمال السلام ولا يفتق المسلم الجواب في تلك الحالة بل لا ينبغي

ان يرد السلام الا بعد ان يتوضأ او يتيمم اذا لم يجش فوقه المسلم
 اما اذا خشى فوتر فهي مسألة اخرى لم يدل عليها الحديث بل منع لان
 النبي صلى الله عليه وسلم تمكن من الرد بعد ان توضع ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها
 في غير معد وعمران بالعشاء اذا لم يكن بينه وبين القبلة شئ ساقط
 اما في المعد فلا يصح ذلك بل ولا يكرا وذلك لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال
 رقيت يوما على بيت حفصة فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم على حاجته مستقبل
 الشام مستدبرا للكعبة قال في المنتقى رواه الجماعة وهو صلى الله عليه وسلم انما
 قضا حاجته في كنيف معد لقضاء الحاجة وقد جاء مصرحاً به عند
 البيهقي من طريق عيسى النياط قال قلت للشعبي اني لا عجب لاختلاف
 ابي هريرة وابن عمر قال نافع عن ابن عمر دخلت الى بيت حفصة
 فحانت مني التفاتة فرأيت كنيف رسول الله صلى الله عليه وسلم مستقبل القبلة
 وقال ابو هريرة اذا اتى احدكم الغائط فلا يستقبل القبلة
 ولا يستدبرها قال الشعبي صدق جميعا ما قول ابي هريرة في الصلوات
 فان الله عباد املأتمك وجئاً يصلون فلا يستقبلهم احد يقول ولا غائط
 ولا يستدبرهم اما كنيفكم هذه فافها هي بيوت بنيت لا قبلة فيها
 واخرج ابن ماجه مختصراً اما غير المعد مع الساقط الحكم في ذلك معلق
 على ما روى مروان الاصغر قال رأيت ابن عمر انا خراجته مستقبل
 القبلة يقول اليها فقلت ابا عبد الرحمن اليس قد نهى عن ذلك
 فقال بلى اما هي عن هذا في القضاء فاذا كان بينك وبين

القبلة بشئ يترك فلا بأس رواه ابن ماجه فان كان قد علم ذلك
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالأمر ظاهر في الإلتزام لك في غير المبدأ كان
 هناك ساتروا الأقاليم محتمل لأن يكون فهو ذلك مما إذا حين
 وقاء بيت حفصة ويحتمل أن يكون فهو ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فيبقى الحكم في هذه الصورة محتملاً لك باحة والحرمة وأولى طريقة
 للجمع القول بالكراهة في هذه الصورة إذ لا يمكن إطلاق الحرمة أو الكراهة
 على ما دام عليه صلح من قضاء حاجته في ذلك الكيف المستقبل القبلة
 ولا يمكن إطلاق الحرمة على من فعل ذلك عند ساتروا روى
 عن ابن عمر ولا يقدم على القول بالحرمة إلا بدليل قاطع لا يحتمل التضييق
 واحاديث النهي وإن كانت بالفاظ عامة إلا أن مثل حديث ابن عمر
 يحتمل أن يكون محصاً لها ولذا اتفق دلائلها على الكراهة لا سيما
 وقد روى عن عائشة قالت ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن ناساً يكرهون
 أن يستقبلوا القبلة بفرجهم فقال أو قد فعلوها حو لو مقعدى
 قبل القبلة رواه أحمد وابن ماجه قال الذهبي في الميزان في ترجمة
 خالد بن أبي الصلت أن هذا الحديث منكروا قال ابن حزم خالد بن أبي الصلت
 مجهول لأن德里 من هو وقال النووي في شرح مسلم أن أسناده حسن
 فإن صح ما قال النووي جاز تخصيصه لعموم أحاديث النهي أمّا
 قول الإمام الشوكاني في رحمة الله لو صح لما كان فيه حجة لأن نصه صلى الله عليه وسلم
 يبين أنما كان قبل النهي لأن من الباطل أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم

نها هم عن استقبال القبلة بالبول والغايط ثم ينكروا عليهم طاعت
 في ذلك هذا ما لا يظن مسلم ولا ذو عقل انتهى وانت ترى ان ذلك
 قهويل منه رحمه الله لا يمكن ان يكون وقع من صلح ذلك بعد النهي
 وحينئذ يحمل انكاره عليهم في نفسه وان النهي عام في كل شيء
 ومحمل حق مع الساقط في المحل المعد لذلك وعلى هذا الوجه ما ذكر النووي
 من حسنة لو يكن في دلالة انكاره والله اعلم ويؤيد ذلك ما
 روى من حديث جابر في النصوص ان نستقبل القبلة ببول فرايته
 قبل ان يقبض بعام يستقبلها وقد حسن الترمذي الحافظ والبيهقي
 وصححه البخاري وابن السكن لا يقال ذلك خاص بصلّى الله عليه وسلم
 لاننا نقول لا دليل يدل على الخصوصية انما يدل على الجواز عند الساقط
 والكرهية هنا معناها خلاف الاولى وفصل صلح لئلا يفهموا دخول
 ذلك في عموم احاديث النهي والله اعلم اما استقبال القبلة واستدبابها
 وان شئت في غير المعد فقد دل عليه احاديث صحيحة منها حديث
 ابن هريزة عن رسول الله صلعم قال اذا جلس احدكم لم يجتهد فلا يستقبل
 القبلة ولا يستدبرها ولا احمد ومسلم اما قول ابى ايوب روى
 فقد صلى الشام فوجدنا امرأ حيمض قد بنيت نحو الكعبة فنشرف عنها
 ونستغفر الله فلا تشك انما راي من ابى ايوب قال من قبل نفسه
 وليس بجحتم ما تقدم عن ابن عمر انما راي كيف رسول الله صلعم مستقبل
 القبلة هذا ما ظهر لنا في هذه المسئلة العويصة التي اضطرت فيها

لا قول لتعارض الأخبار فيها وقد اطل الكلام فيها الامام
 لشوكاني رحمه الله في النزيل وذكر للعلماء فيها ثمانية اقول فان ثبتت
 ان تعرف ذلك فارجع اليه ونحن ذكرنا هنا مله الحق ومن تأمل في
 ذلك سيظهر له ان ما رجناه هو للثقلين ولا يبول على محل صنب ولا يفتح
 ربيع لما روى عن ابن موشق قال مال رسول الله صلى الله عليه وسلم الى دمث الى جنب
 حائط فبال وقال اذا بال احدكم فليوتد ليولده رواه احمد وابوداود
 والدمث السهل الرخو وتسمى ذلك الهضبة وامر بارتياحه لمن اراد قضاء
 حاجته لا يعود اليه الرمشاش واذا كان غائبا فبعضها مائعا
 عليه تدل على انما روى الحق بالحل الصلب هب الرجوع وقت هبوبها
 لا تشد العلة ولا في ذلك في عموم قوله صلى الله عليه وسلم استنزهوا من البول الحديث
 هو صحيح وجمعه روى قتادة عن عبد الله بن سرجس قال نهى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبال في الحجر قالوا الفتاة تماييز من البول
 في الحجر قال يقال انها من الجن رواه احمد والنسائي وابوداود صحيحه
 ابن خزيمة وابن السكن والحق به السهباى الشق لا يستطير فان فعل
 كره لما تقدم وليا ليوذى جونا او يا ذى جونا وطريق ومقعد
 ومواخرة الناس وظلمهم لقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا اللاعنين قالوا وما
 اللاعنان يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذى يتخلف في حرى ومالك ويظلمهم
 رواه احمد ومسلم وابوداود والمراد باللعنين الامران للعاليا
 لللعن الحاملان الناس عليه والداعيان اليه وفي التمهيد

وشتم يعني عادة الناس لعنه فلما صار اسببا اسندا للعن اليه ما على
 طريق المجاز العقلي والحديث ابى سعيد الحميري تقول الملاعن الثلاث البراءة
 في موارد الحديث وصححه الحاكم وابن السكن وقوله في طريق الناس وظلمهم
 زاد في رواية لابن حبان وافنيتمهم وفي رواية ابن الجارود واما السهم
 ولا تحت شجرة مثمرة اي ولو كان ثمرها للتقداوى لئلا متلوث
 فتعاف ولا يبول قائما لما روى عن عائشة قالت من حدثكم ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بال قائما فلا تصدقوا ما كان يبول الا جالسا قال
 في المنتقى رواه الخمسة الا ابا داود وقال الترمذي هو احسن شيء
 في هذا الباب وقد روى عنه صلعم النهي عن بول الرجال قائما ورأى
 انه يبال على سباطة قوم قائما وقد قيل انه انما فعل ذلك لعذر لانه
 قد روى عنه بطرق كثيرة ان بول الرجل قائما من الجفاء والاولى ان
 يقال السنة ان يبال قاعدا وبول قائما خلاف الاولى وان كان
 جائزا ووقع ذلك منه صلعم نادر البيان للجواز حيث اُمن عود الرشاش
 اليه ولا في مستحرم لقول صلعم لا يبولن احدكم في مستحرم يتوضاء
 فيه فان عامة الوسواس منه قال في المنتقى رواه الخمسة
 لكن قوله بشر يتوضاء فيه لاحد وابى داود فقط ولا يبول في الماء
 الواكد لانه صلعم نهى ان يبال في الماء الواكد رواه احمد ومسلم
 وابن ماجه وقد تقدم نهي عن البول ثم الاغتسال عن الجنابة
 فيه وعن غسل الجنابة فقط وهذه الثلاثة اعني البول قائما وفي السهم

وفي الماء الركد علة النهي فيها متقاربة ويرى يظهر الجواب عما استشكل
هل الماء الدائم مطهر حال وقوفه لا والحق انه مطهر والنهي يخرج على المعنى
والسبب الذي ذكرناه هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان كثير الغرض على تجنب
ما يؤذى العباد او ما يؤدى الى ما عساه ان يؤذى وغسل الجنابة في الماء
الدائم مما يؤذى ويعاف بالماء لاسيما مع فلة الماء في ذلك القطر وذلك لا ي
الزمان فقول بعض اصحابنا ان الماء الاكلى يوصف بكونه مطهرا لا بعد تنعيم
على الاقل غير صحيح ولا محل للماء في كيف وقد اطلق الكتاب في السنة كونه
بلا قيد فاذكر هنا من النهي لا يصح لمعارضة الكتاب لا للتخصيص لاحد
ان يكون ذلك ما ذكرناه وحيد ينبغي على ما ذكرناه ان الكتاب لا يشرط
جميع المياه التي يشق يقتضي التخصيص والله اعلم ان مقتضاها
كقبح وشمها في ما من لم يبول فيها وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم
قد خرج من عيدان تحت مريم يبول فيه بالليل وهو حديث صحيح عندنا
وبالجهد يجنب الامنك التي تمنع عن الحق في ما الشئ والعرف ويعتبر
عند دخوله بسم الله اللهم اني اعوذ بك من الخبث والنجاسة محدث
اشرب من ماءك ثم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا شرب قال اللهم اغفر لي
قال في المستقى رواه الجماعة والسعيد بن منصور في نسخة كل يقول
بسم الله اللهم الحديث والخبث جميع خبيث والنجاسة جميع نجاسة او
ان للملأ بهم ذكر ان الشياطين وانا نهم وبأسكن اليه بمعنى المفقة هو
من الكلام كالشتم ومن الملأ الكفر والفساد هذه المكروة

من الغائط والمبول والنجاء المراد بها المعاصي والمكروهات مما يخالف
 آداب قاضي الحاجة وقد تلونا عليك كثيرًا منها وعند خروج
 غفرانك الحمد لله الذي اذهب عني الأذى وعافاني لحديث عائشة
 قال كان النبي صائم اذا خرج من الخلاء قال غفرانك قال في المنتقى
 رواية الخمسة الا النساءى وقد صححه غيره واحدا من أئمة الحديث وعن
 انس بن مالك قال كان النبي اذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي اذهب
 عني الأذى وعافاني رواه ابن ماجه وصححه السيوطي والاستنجاء واجب
 وفاق للشافعي واحمد ومالك لكن عن مالك لكن في رواية ان
 صلى ولم يستنج صحت صلوته والاحاديث الصحيحة تدور هذه الرواية وتورد
 مذهب الاحناف حيث ذهبوا الى الاستنجاء سنة بالماء لحديث
 انس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الخلاء فاحمل ثاؤه
 على راسه اذا ابرأ من ماء وغيره فيستنجز بالماء متفق عليه او بالجمر لحديث
 عائشة رضي الله عنها قال اذا ذهب احدكم الى الغائط فليستطب بثلاثة اجمار
 فانما يتنجز به رواه احمد والنسائي وابوداود والدارقطني وقال
 احمد بن حنبل في صحيحه حسن واقله ثلثة اجمار فان حصل الانقاء والواجب
 ومن الاتيار اى فان لم يحصل الانقاء بالثلثة اجمار وجب الزيادة
 عليها وليس الاثارة انقى المحل بشفع اما وجوبه فلان مشروعه
 المستند اليه في إزالة عين النجاسة التي يمكن ان تلوث ما لا تتم من ثوب
 او بدن بل وجودها بهذه الصفة في المنفذ يوجب تطهيره

وقد دل على وجوب الاستنجاء بثلاثة أحاديث عايشة المتقدم
 وحديث عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان وفيه النهي عن الاستنجاء بأقل
 من ثلاثة أحجار وهذا يدل على الوجوب وقال الأحناف ليس فيه عدة
 مسنون واستدلوا بقوله صلعم من استبصر فليوتر من فعل فمن الحجر
 هذا رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وفي أسناده ابن لهيعة وقال الحنفية
 في الفقه هذه الزيادة حسنة الأسناد وهذا الحديث لا يقوى على معارضة
 ما تقدم ولا يصار إلى المعارضة والتزجج الا عند عدم امكان الجمع
 بين الأحاديث قال في النيل وقد اشار للصنف الى ما هو الحق وهو
 الذي لا ح لي فقال وهو محمول على ان القطع على وترسته فيما اذا زاد
 على ثلاث جمعا بين المصوص والادلة المتعاضدة قد دلت على عدم جواز
 الاستنجاء ببدون ثلاث وليس لمن جوزه دليل يصح للفسك به في
 مقابلتها وجمعها افضل لحديث ابى هريرة عن النبي صلعم قال نزلت
 هذه الآية في اهل قباء فيه رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب
 المتطهرين قال كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية
 رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأخبر الزاير في مسنده من
 حديث ابن عباس بن وفيه فقالوا اننا نتبع الحجة الماء وقد روى من طريق
 ضعاف و فرق الشافعية هنا فقالوا يتعين للماء في استنجاء الخنثى
 المشكل في قبليه وكذا الاقلث اذا اصاب الخارج قلقة والماء
 اذا تجاوز الخارج الى مدخل الذكر ونحن نقول هذا تقرق من

مخوجه الميكنة المالم اقل المانع قالوا ويعتبر المقدار المانع وبراء موضع
 الاستيناء عند ابى حنيفة وابي يوسف لسقوط اعتبار ذلك الموضع
 وعند محمد مع موضع الاستيناء اعتبارا بسائر المواضع يريدون
 ان مقدار الجحاسة المعفو عنها تقدر كما تقدم بمقدار الدرهم البغلي
 اي وهل يعتبر مقدار الدرهم زيادة على منفذ الخارج بان تصيب
 الجحاسة مقدار الدرهم مما حو الى المنفذ ام يعتبر المنفذ مما يقدر بالدرهم
 اختلافوا في ذلك كما عرفت وهم استدلوا بحديث الاستبراء عن
 البول على نجاسة جميع الابوال من جميع الحيوانات ومع فساد استدلالهم
 على الجميع براهما الواجب الاخذ به في منصوصه وهو الاستيناء وهذا
 مما يقضى بالعجب والله اعلم والى هنا انتهى الكلام مع الاختصاص
 واختيار المختار عن الوسائل التي هي مقدمات وتقيي وامتداد
 لما هو مقصود من المقاصد العالية التي توجهها العقول مع صحيح
 المنقول ولما كان صدور الكلام والفعل من المحتارين يستلزم
 تصوير والتصوير يكون كاملا وناقصا والكامل يستلزم
 تصوير ذاته وصفاته وفائدتها وغاياتها واسبابها وما هو لاجله
 الى غير ذلك مما يذكرك في غير هذا الموضع والمقصود هنا ان
 هذه الوسائل التي انتهينا اليها الكلام عليها هي بمنزلة ما يلزم
 اعداده لمن اراد ابرار ما تصوره الى الخارج ولما كانت عبادة
 الاله الخلاق العظيم تشمل طرفين متقابلين احدهما العبد

والعابد بخضوعه وذلة وافقاره ورجاءه وخوفه وهكراهته وثنائه
والطرف الثاني معبود ذو جلال وعظمة وغناء ذاتي ولما كان
عبادة هذا الاله هي اجل وافضل اعمالنا وهي لا محالة تدخل الى
حضرته وتعرض لمخاطبته بشكره والثناء عليه والتذلل والخضوع
بين يديه ومناجاة في طلب رضا وخير عطاء وهو جل شانہ
يعلم بتجميع حركاتنا وسكناتنا وهو يقبل على العابد واقرى ما يكون
العبد من ربه وهو ساجد فلا ينجح في هذه الوسائل والمقدمات
تطيبا وقطيبا واستعدادا وتوطيئا للنفس وترسيخا للعظمة من
يريد العبد المثل والقيام بين يديه وفي ايجاب هذه الوسائل
والايمان بها على اكمل الوجوه والحالات مقدمة على العبادة
دلالة ظاهرة على وجوب الطهارة الباطنة اعني طهارة الارادة
التي هي مصدرة الاعمال وسواء كانت هذه الاعمال عبادة الله
او معاملته ومعاشرة مع العباد فما تقدم من ايجاب ذلك ظاهرا على
العابد يدل على وجوبها باطنا عليه وكل عاقل يعرف من نفسه
ومن غيره بالقياس والتجربة ان اعمال الظاهرة مرتبطة باعمال
الباطنة بالعكس ارتباط الاثر بمؤثره والاعمال وان كانت
نوعا واثران آثار الارادة والقصد لكنها قد تكون علته وباعثا
لارادة واعمال باطنة وظاهرة اخرى غيرها ومن ذلك يتبين
ويظهر ان هذه الوسائل والمقدمات على وجهها وان كانت

مما تتعلق بالظاهر قد تكون ولا بد اسبابا ومكملة لأعمال اخوى
 غيرها ظاهرة وباطنة كما مثلاً قلب المشتغل بعبادة واجالا
 للآلة الذي يستعد ويتهيأ لعبادة ومناجاة وبهذا ينبغي
 سقوط ما يهدى به الجملة المبنوون في المساطح المحجوبون عن سائر
 الدين ونقول ايضا قد علم مما تقدم ان هذه الليات والوسائل
 ليس هي عبادة عن تغسيل ثوب شئ فقط بل فيها مقاصد وغايات
 مع ما قدمناه دليية ودنيا وية والدنيا وية منها النظافة المستمرة
 للابتعاد عما يؤذي ويضر من الاقدار المشقة على الجاهل المؤذية
 والمخلة بالصحة او ما تعافى النفس ومنها ما يسقط مرتبة الانسان
 واعتباره بين اقرانه مع ما فيه من المضرات الاجتماعية في الاول كالتجاسر
 وهذا لا خير كثر العورة وسياق الكلام عليه في اثناء الكلام
 على المقاصد ومحل ان يذكر في الليات ولكن جوت خدعة الفقهاء
 بتأخيرها هناك وحيث كان الاتيان بجميع هذه المنقدمات
 والليات والوسائل على كمال وجوها قد يكون في بعض الاحوال
 وبعض الازمان مشق فانتازمة ارحم الراحمين شفقوا وظاهروا
 لكمال هذا الدين وتأسيسا له على دعائم الشفقة مع العبد
 والحكمة فشع التخفيف في بعضها كالتيمة والمسح على الخفين
 والتخفيف في ازالة بعض النجاسات في بعض الحالات والازمان
 ثم هذه الفوائد الدنيوية هي وان كانت تتعلق بالاشخاص

في بعض الاحوال قد يكون من المصلحة ان يترك بعض هذه الليات في بعض الاحوال
 كما في بعض الاحوال قد يكون من المصلحة ان يترك بعض هذه الليات في بعض الاحوال

فلا شك انهما متلزمته وينتج عنهما من باب اولى اجرائهما فى الامور
 الاجتماعية والمرافق العمرانية وقد تقر من اصول ديننا الطاهر
 ان الشخص يجب عليه ان يجب لآخر ما يجب لنفسه ينتج من هذا
 الاصل ان كل من اعتبر هذه الامور مفيدة لذاته ونفسه يلزمه
 ان يعتبرها مفيدة لآخوانه واهل وطنه وبلده فاداء واجمعا
 فيسبب عن ذلك تنقيس الابدان وتصفيتهما وغيرها الى غير ذلك
 من الفوائد المرتبطة بعظمتها ببعض شرايعها واما الفوائد الدينية
 فقد تقدم فى اول هذا البحث بعضها وهى ملاك الامور كصلاح الابدان
 متضمن صلاح الدنيا ولا عكس بل لصلاح الدنيا بلا دين - محال
 ذلك ان يكون منها الاشارة الى الاستعداد لكل امرهم بما يلزم
 له ويستحقه ومن فوائد ليجاب ما تقدم وتشريع توطين النفس
 على هذه الاعمال حتى تصير خلقا للنفس بحيث تصير تنفع من كل
 ما يخالف النظافة ومن اعظم فوائد ذلك استشعار عظمة الله
 بسبب هذا الاستعداد لعبادته وجعلها امرا مهما يعتنى به
 قبل حلول اوانه وتوطين الله قصته به العقول اصلاح شؤونها
 فى دنياها وما لكها وهو اكبر وانزع للانسان من نفسه وقت قدرته
 وفى خلوته ولا يمكن قيام هذا النظام بدون قيام هذا الوانع
 ومن زعم انه يقدر ان يقيم نظام الممالك والعباد بقوة وجنדה
 فقد افترى وخالف العقل والمأهدة ومن اين له وجنדה علم

ما خفي عنده من احوال الناس ومن يفطن له يجد ما يهين مع عدم
قيام وازع غيبى بانفسهم هرفتين وتعين ان لا قيام لنظام للمالك
بل العالم الا بالعبادة ويعظمونه ويستشعرون جبروتهم
ويعتقدون وجوب عبادته الكامل بجميع ما يلزم لهما ما يقنعهم
واجب القيام بما استطاعوا من حق وحيد ينبغي ان يرجعوا فيه
وفضله وانما ذكرت ما ذكرت تنبيها على بعض فوائد ما تقدم من الطهارات
ودفنا ما كثر من ثروة وهذا بيان المتفرجة والمتنصرة وقولهم
لا فائدة لهذه الطهارات ولا نضيع الاوقات بالاشتغال بها وهو لاء
العتاة الطاعة يقولون في طهارات الدين هذه الاقوال وغفلوا عما فيها
من الفوائد المذكورة واضعاف اضعافها لما لم تذكر ثروتهم من جهة
اخرى في عناء وكافة شديدة بما يتكلفونه من الزينة ونحوها
البيوت الفرش واللباس اضعاف المال فيما لا يجدي الا الوبال
كل ذلك حبا ومصانعة لا عداهم ومقتضى بلادهم فبعدا
لهؤلاء وسحقا ما بعدهم عن العقل وميرة اهل الفضل ونسأل الله
الواقية وهو حسنا ونعم الوكيل وتبارك الله رب العالمين



هذا هو الحق
الذي لا يزيغ
القلوب
التي لا تزل
من الحق
والله اعلم
بما لا يعلمون

الذين هم
من المؤمنين
والذين هم
من الكافرين
والذين هم
من النصارى
والذين هم
من اليهود
والذين هم
من المجوس
والذين هم
من الصابئة
والذين هم
من النسطورية
والذين هم
من المانوية
والذين هم
من البوذية
والذين هم
من الهندوس
والذين هم
من الفرس
والذين هم
من العرب
والذين هم
من الروم
والذين هم
من الهند
والذين هم
من الصين
والذين هم
من اليابان
والذين هم
من كوريا
والذين هم
من اليابان
والذين هم
من الصين
والذين هم
من اليابان
والذين هم
من الصين
والذين هم
من اليابان

تتم القطعة الأولى من الجزء الثالث من كتاب هدية المهدي
وتتلوها القطعة الثانية
أولها كتاب الصلوة
والحمد لله
أولاً وآخر



التماس

— (ۛ) —

یہ کہ خانہ اہل اسلام کی توجہ کا امیدوار۔ اور ہمدردی کا
خواہاں ہوں آپ کے الطاف کا جویندہ ہو کر عرض رہا
کہ امور لائقہ سے کارخانہ ہذا کو یاد و شاد فرما کر اپنے
مشکوروں میں اسکا بھی شمار فرماویں گے ۛ

إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْحَسَنِينَ

— (ۛ) —

خیر خواہ عام

نیمبر مطبع شمس السلام واقع چھتہ بازار

442